

برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية (ICLA) تقييم الحاجات القانونية

آذار/ مارس 2026



NRC

NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL



A.R.F.A.D.A

الإقرارات

يعتمد هذا التقرير على جمع البيانات والبحث والتحليل الذي أجراه المجلس النرويجي للاجئين بالتعاون مع شركة ارفادا للتطوير والاستشارات (ARFADA).



تم إنتاج هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida). وبالتالي فإن وجهات النظر المعروضة لا تعكس بالضرورة سياسات الحكومة السويدية.

صورة الغلاف:

جلسة معلومات لمجموعة برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية عقدت في شمال غرب سوريا. وقد قدمت الجلسة معلومات موثوقة حول النازحين والأشخاص المتضررين من النزاع حول مشاكل قانونية متنوعة بما فيها حقوق السكن والأراضي والممتلكات.

المجلس النرويجي للاجئين
2 برينسينس غيت
N-0152 أوسلو
النرويج

www.nrc.no

فهرس المحتويات

5.....	الرموز والاختصارات.....
6.....	خلاصة حصرية.....
6.....	السياق والغرض.....
6.....	المنهجية والتغطية.....
8.....	الخلاصة.....
9.....	1 مقدمة.....
9.....	1.1 الخلفية والسياق.....
9.....	1.2 الغرض من تقييم الحاجات القانونية.....
9.....	1.3 التغطية الجغرافية.....
11.....	2 المنهجية.....
11.....	2.1 منهجية التقييم.....
11.....	2.2 إطار عمل الاعتيان.....
11.....	2.3 أدوات جمع البيانات.....
12.....	2.4 معالجة البيانات وتحليلها.....
12.....	2.5 الاعتبارات الأخلاقية.....
13.....	2.6 المحدودية وتدابير التخفيف.....
14.....	3 النتائج.....
14.....	3.1 السمات الاجتماعية الاقتصادية.....
14.....	3.1.1 الملف التعريفي للمشارك.....
14.....	3.1.2 النزوح والتنقل.....
15.....	3.1.3 هيكلية الأسرة.....
15.....	3.2 التوثيق المدني والهوية القانونية.....
20.....	3.3 حقوق السكن والأراضي والممتلكات.....
22.....	3.3.1 الإخلاء القسري والعناية الواجبة.....
25.....	3.3.2 الوصول المؤسسي والقيود (مديرية ومكاتب المصالح العقارية).....
30.....	3.4 الوصول للمساعدة القضائية والقانونية.....
32.....	3.5 استراتيجيات التأقلم والتوصيات.....
33.....	3.6 أولوية الحاجات القانونية بين السكان.....
33.....	3.6.1 الحاجات المطلوبة الأكثر إلحاحاً.....
34.....	3.6.2 أكثر المجموعات عرضة للخطر القانوني.....

34.....	3.6.3 الفروق الجغرافية.....
36.....	4 التوصيات.....
36.....	للمتحمين:.....
36.....	للفاعلمن فم المالم الإنساني، التناموم، التشمملم بكافة أرجاء سورميا:.....
37.....	توصمات للمكومة السورممة.....
37.....	توصمات حول إصلاالم إمرانم إضامم.....
39.....	المللمقات.....
39.....	المللم 1: مصفوفة الخمر القانومم وتعممء المالمة.....
43.....	المللم 2: ملاممات ممدانممة حول ءوانر السمل المءنم.....
45.....	المللم 3: المءاوم المفضلمة.....
45.....	المءول 4: نموءم مسام أسرم منمل حسب المالممة ووضع التمزوم ومءاوم ملاممات تعممء الممشاركمم.....
46.....	التوممق المءنم.....
48.....	مقوق السكم والأراضم والممتملكات.....
60.....	المءاوم الإضاممة.....

الرموز والاختصارات

منظمة مجتمعية	CBO
منظمة المجتمع المدني	CSO
مناقشات مجموعة التركيز	FGD
الأسرة المرؤوسة بامرأة	FHH
حكومة سورية	GoS
السكن والأراضي والممتلكات	HLP
الأسرة	HH
النازح الداخلي	IDP
المساعدة في مجال المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية	ICLA
منظمة دولية غير حكومية	INGO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
مقابلة الشخص المفتاحي	KII
تقييم الحاجات القانونية	LNA
الأسرة المرؤوسة برجل	MHH
منظمة غير حكومية	NGO
المجلس النرويجي للاجئين	NRC
الأمم المتحدة	UN

خلاصة حصرية

السياق والغرض

بعد أكثر من عقد من الصراعات والنزوح والحوكمة المجزأة، تبقى الحماية القانونية في سوريا ضعيفة بشكل كبير وتحديداً في مجال التوثيق المدني والهوية القانونية والسكن والأراضي والممتلكات. فقد حال كل من انقطاع السجلات ومعاملات الملكية غير الرسمية وتبديل السلطات والنزوح المطول الكثير من الأسر غير قادرين على إثبات الهوية أو تنظيم الحياة أو متابعة التعويضات القانونية.

لاحقاً للتغيير الذي حصل في كانون الأول/ ديسمبر 2024 بالتبديل السياقي ورفع القيود التشغيلية السابقة حول المساعدة القانونية، سعى الناس بشكل متزايد لمعالجة فجوات التوثيق التي لطالما قامت وكذلك المطالبات بالسكن والأراضي والممتلكات وتحديداً في المناطق التي تشهد تنقلاً متجدداً وحركات عودة متزايدة.

في هذا السياق، أطلق المجلس النرويجي للاجئين هذا التقييم للحاجات القانونية من أجل إعداد برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية 2026 من خلال تعريف أولويات الحاجات القانونية وعقبات الوصول إلى العدالة والمجموعات التي تواجه أعلى مستويات الضعف البنيوي.

المنهجية والتغطية

طبق التقييم تصميماً متعدد المنهجيات عبر تسعة محافظات (حلب، إدلب، الحسكة، الرقة، درعا، دمشق، ريف دمشق، حماه، حمص) شمل استبيانات 1,200 أسرة مع مناقشات مجموعة التركيز، مقابلات الأشخاص المفتاحيين، الملاحظات المؤسسية. وقد تم تجميع البيانات وفقاً للجنس، حالة النزوح، حالة الإعاقة، المنطقة الجغرافية. وقد تم التحقق من صحة النتائج من خلال المصادر الكمية والنوعية.

النتيجة الأساسية 1: فجوات التوثيق المدني منتشرة وتشكل عائقاً هيكلياً

يعدّ التوثيق المدني أكثر قيد قانوني انتشاراً في التقييم. حيث ذكر إجمالي 62% من الأسر أنه يوجد فرد واحد على الأقل من دون توثيق مدني ما يترك فقط نسبة 38% موثقين بالكامل. حيث تكون الفجوات تحديداً أعلى بين العائدين من الخارج (80%) لكن تبقى كبيرة بين المجتمعات الحاضرة (66%) والعائدين من النزوح الداخلي بنسبة (58%) والأشخاص النازحين داخلياً بنسبة (55%). كما تتجاوز فجوات التوثيق نسبة 70% في عدة محافظات ما يعمّق من استثنائها من الخدمات.

هذا ونجد بين الأسر التي تفقد للتوثيق نسبة 65% طلبوا بديلاً؛ وتكون التكلفة هي العائق الكبير لمن لم يطلبوا ونسبتهم (44%)، وتكون عائقاً هاماً لمن حاولوا. وقد كان الرضا عن عملية البديل منخفضاً، حيث أن الفجوات في التوثيق المدني تعيق بشكل مباشر الوصول للخدمات وتمنع الناس من حل مشكلات السكن والأراضي والممتلكات وقانون الأسرة ما يعمل كعائق أساسي في مختلف مجالات الحقوق المتعددة.

النتيجة الأساسية 2: عدم ترجمة حالات الوصول للسكن والأرض والملكية إلى تحصيل أمن لحقوق الملكية بالتساوي بين الجنسين

بينما ذكرت 70% من الأسر امتلاك أو استئجار عقار ما، نجد أن 61% منها تفقد وثائق سكن أو أراض أو ملكية ما يخفض من نسبة تأمين الحياة. ونجد أن النساء متضررات بشكل غير متكافئ؛ حوالي سبعة من عشرة نساء لا تمتلك وثائق رسمية مقارنة بنصف الرجال فقط.

كما نجد أن النزاعات المتعلقة بالملكية تؤثر بنسبة 19% من إجمالي الأسر مع وجود نسبة أعلى من النازحين في الداخل وعائدين من الخارج قد تعرضوا لذلك. ونجد أن المشاكل الخاصة بالسكن والأراضي والممتلكات تؤثر بنسبة 42% من المشاركين. الوعي بالطرق البديلة لإثبات الملكية منخفض (75% غير واعين) ما يحد من قدرة الناس على توثيق الحياة أو حل النزاعات.

لذا فإن عدم استقرار السكن والأراضي والممتلكات ينعكس ليس بغياب الوصول الفعلي للسكن وإنما في عدم اكتمال التوثيق والنزاعات غير المسوّاة والطرق المحدودة للتسجيل الرسمي وحماية حقوق السكن والأراضي والممتلكات.

النتيجة الأساسية 3: خطر الإخلاء والإخلالات الناتجة والمنتشرة في سياق عدم الحيادة الرسمي

ورد خطر الإخلاء المتوقع من قبل 21% من الأسر في البلاد لكن نسبته كانت أعلى بشكل كبير في الرقة (37%) تتبعها حمص بنسبة (25%) ثم ريف دمشق بنسبة (22%). كما أن الخطر متزايد بين الناس ذوي الإعاقات بنسبة (31%) والعائدين من النزوح الداخلي (31%) ما يشير إلى ضعف متزايد بين الأسر المتأثرة بالنزوح.

ومن بين الأسر التي تستشعر خطر الإخلاء، ذكرت 69% منها عدم تلقي إشعار بالإخلاء مطلقاً، وذكرت نسبة 2% منها فقط تلقي إشعار خطي، بينما ذكر الباقيون تلقي تنبيهات شفوية من ملاك العقارات. وهذا يشير إلى كون ضغوط الإخلاء غير رسمية بشكل واسع في الوقت الذي استخدمت فيه الإشعارات الخطية والإجراءات الرسمية بشكل نادر.

وتشير هذه الأساليب إلى أن خطر الإخلاء متضمن في الإجراءات الإيجارية غير الرسمية والمجراة بشكل غير منتظم حيث تكون الاتفاقيات الإيجارية الخطية وإشعارات الإخلاء الرسمية نادرة ويكون المستأجرون محدودي القدرة للاعتراض على الإخلاء أو الحصول على تعويض قانوني.

النتيجة الأساسية 4: فقدان هو الدافع الرئيسي لعجز النساء القانوني واستبعادها من الميراث

صرّحت ما نسبته 87% من بين المشاركين للتقييم الفاقدين للزوج أو الشريك أنهم غير قادرين على الاستفادة من ملكية أو الحقوق القانونية للشخص المفقود. فغياب قيد الوفاة الرسمي يؤدي إلى مشكلة مركزية تجمّد بشكل مؤثر عملية الميراث والمطالبات بالملكية. فبينما حاول غالبية المشاركون الحصول على تصريح قانوني، بقيت النتائج غير محلولة: تمكّنت ما نسبته 24% فقط من تحصيل التصريح بينما بقيت نسبة 66% معلقة. فالطلب على الدعم القانوني مرتفع بنسبة (73%) بما يتوافق مع الغياب الكلي تقريباً للوعي حول الإجراءات التي تمكّن الزوجات من إدارة الممتلكات ضمن سياق فقدان (98% غير واعين). لذا توضح حالات فقدان تقاطع التوثيق المدني والميراث واستثناء السكن والأراضي والممتلكات بشكل يؤثر على النساء ويضعهن ضمن تعطل قانوني مطول.

النتيجة الأساسية 5: الحصول على المساعدة القانونية محدود وغير عادل ومقيّد بالتكلفة والعقبات الهيكلية والمسافات الجغرافية

يبقى الحصول على المساعدة القانونية محدوداً إذ يطلب ما نسبته 30% من المشاركين الدعم في مشاكل السكن والأراضي والممتلكات أو التوثيق. وتتباين المشاركة بشكل كبير بين المحافظات وتصل إلى 57% في الرقة لكنها تندنى إلى 12% في حماه وبنسبة 3% في درعا ما يطرح تبايناً جغرافياً واضحاً في أنماط طلب المساعدة القانونية.

فمن بين أولئك الذين طلبوا المساعدة طغت نسبة المحامين الخاصين كسبيل بمقدار (57%) ما يعني أن البحث القانوني غالباً ما يحدث من خلال تمثيل قانوني رسمي.

تؤثر العقبات الواردة بنسبة 25% في المشاركين وتشمل العقبات القدرة المالية والوثائق غير المكتملة وتعقيد الإجراءات والعقبات المفترض أنها متعلقة بالجنس. وتشير جميع هذه النتائج إلى أن الحصول على المساعدة القانونية، وكمتابعة، الوصول إلى العدالة، لا يتشكل فقط بالوجود الرسمي للمؤسسات وإنما بالتكلفة وحالة التوثيق والوعي والمسافات الجغرافية والهيكلية بما في ذلك التعقيد الإجرائي ورؤية الخدمة مما يؤثر بمن هو قادر على اتخاذ الإجراءات القانونية ومتابعتها.

النتيجة الأساسية 6: تتركز الحاجات القانونية المترابطة والضعف متعدد المجالات ضمن مجموعات وأماكن محددة

لا تنشأ الفجوات في الوثائق المدنية والتحديات في استعادة أو تحديث سجلات حقوق السكن والأراضي والممتلكات ومطالبات الميراث التي لم يتم حلها وترتيبات الإسكان غير الآمنة بمعزل عن غيرها. فكثيراً ما تتداخل هذه داخل الأسرة نفسها ما يخلق قيوداً قانونية مركبة تحد من قدرة الناس على تأكيد حقوق الملكية وتأمين السكن والحصول على الخدمات. في السياق السوري، لا يعكس خطر الإخلاء علاقات الإيجار غير الرسمية فحسب وإنما يعكس أيضاً الفجوات في الوثائق والوضع القانوني الذي لم يتم حله.

تؤثر هذه القيود الطبقية بشكل غير متناسب في مجموعات معينة؛ وتواجه النساء - تحديداً، والأسر التي ترأسها نساء وزوجات الأشخاص المفقودين - عوائق مركبة مرتبطة بحالة التوثيق والاستبعاد من الميراث والسلطة المحدودة لتمثيل الأسرة في الإجراءات الإدارية. ويتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحون داخلياً والعائدون من الخارج وسكان المستوطنات والمخيمات غير الرسمية وأسر الأشخاص المفقودين أو المعتقلين والمستأجرين الفقراء في المناطق الحضرية لمخاطر قانونية متداخلة بما يشبه ذلك.

هذا وتتلاقى هذه المخاطر في العديد من المحافظات فتجمع بين فجوات التوثيق والمصاعب في إعادة تسجيل الممتلكات وضغوط الإخلاء والمشاركة المحدودة في المساعدة القانونية. إن التأثير التراكمي ليس مشكلة قانونية معزولة واحدة، وإنما هو نمط من أنماط نقاط الضعف المتقاطعة التي تعزز الاستبعاد من الحقوق والخدمات وأمن حقوق السكن والأراضي والممتلكات

النتيجة الأساسية 7: يمكن لآليات حل النزاعات أن تسهل حل نزاعات السكن والأراضي والممتلكات والميراث عند دمجها مع العمليات القضائية والمرافقة القانونية

وكما أبرزت النتائج السابقة، فإن النزاعات المتعلقة بالملكية ومطالبات الميراث غير المحلولة والثغرات في الوثائق تتطلب في كثير من الأحيان حلاً منظماً قبل المضي قدماً في الإجراءات الإدارية. وفي كثير من الحالات، يكون الإثبات القضائي ضرورياً قبل إعادة تسجيل الممتلكات أو نقل الميراث، ما يجعل إقحام المحكمة أمراً لا مفر منه من الناحية الهيكلية.

وفي ذات الوقت، يمكن للعديد من النزاعات - وخاصة الخلافات حول الميراث ضمن الأسرة والنزاعات بين المالك والمستأجر والقضايا التي تنضوي على وثائق غير كاملة - أن تستفيد من التسوية التفاوضية أو الوساطة أو المرافقة القانونية المنظمة قبل اتخاذ الإجراءات القضائية أو بالترافق معها. ويمكن أن تساعد هذه الأساليب في إيضاح الادعاءات وتنظيم الأدلة والحد من التصعيد، وخاصة عندما تؤدي فجوات التوثيق إلى تعقيد الإجراءات الرسمية.

يمكن لآليات حل النزاعات عندما يتم دمجها مع العمليات القضائية ودعمها بالمرافقة القانونية أن تعزز قدرة الأسر على المناورة بين المتطلبات القانونية المعقدة ودفع المطالبات نحو نتائج قابلة للتنفيذ. وفي هذا السياق، لا يعمل حل النزاعات كبديل للمحاكم وإنما كآلية مكملة ضمن النظام القانوني الأوسع.

الأثار البرنامجية للمعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية (2026) لدى المجلس النرويجي للاجئين

تدعم النتائج نهجاً متكاملاً من الهوية إلى الحقوق يربط ما بين استعادة الوثائق وقانون الأسرة والدعم المتعلق بالاختفاء وإدارة حالات حقوق السكن والأراضي والأملاك. والاستشارة لمرّة واحدة غير كافية عندما تتطلب الحالات تأكيداً من المحكمة أو متابعة إدارية متعددة المراحل.

وينبغي أن تشمل الأولويات البرنامجية توسيع نطاق المرافقة والتمثيل المستدامين للقضايا وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المتنقلة والبعيدة وتوفير الدعم المالي المستهدف للرسم القانوني والنقل للأسر المعرضة للخطر الشديد.

وسيكون تعزيز حل النزاعات التعاوني كمسار مكمل للعمليات القضائية أمراً ضرورياً في معالجة الميراث والنزاعات المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات في حال تم تنفيذها مع الضمانات المناسبة وروابط الإحالة.

هذا وينبغي أن تركز المشاركة المؤسسية على تحسين الوضوح الإجرائي وتنسيق الإحالة وتعزيز القدرات التشغيلية لمقدمي الخدمات الإدارية والقانونية المحليين لضمان ترجمة استرداد الوثائق إلى حقوق إسكان وملكية قابلة للتنفيذ.

الخلاصة

يبين التقييم أن ثمة فجوات في التوثيق المدني وعدم ضمان حيابة المسكن وعقبات في الميراث مرتبطة بالفقدان وعدم المساواة في الحصول على المساعدة القانونية والتي لا تحدث بمعزل عن غيرها وإنما تتقاطع وتتراكم عبر مجموعات ومواقع محددة وتشكل أنماطاً للاستبعاد من السكن والملكية والحقوق المتعلقة بذلك. إن معالجة هذه القيود تتطلب دعماً قانونياً مستداماً ومتسلسلاً يربط ما بين استعادة الوثائق وحل النزاعات والنتائج القابلة للتنفيذ ضمن النظام القانوني الرسمي.

1 مقدمة

1.1 الخلفية والسياق

شهد السوريون على مدى أكثر من عقد من الصراع والنزوح والحوكمة المجزأة تآكلاً واسع النطاق في الحماية القانونية المتعلقة بالوثائق المدنية والهوية القانونية وحقوق السكن والأراضي والممتلكات. فقد أدى النزوح المطول وتدمير السجلات أو عدم إمكانية الوصول إليها والمعاملات غير الرسمية وتحول الرقابة الإدارية إلى ترك شرائح كبيرة من السكان دون الوثائق المطلوبة لإثبات الهوية أو الحصول على الخدمات الأساسية أو تأمين الحيازة أو اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية. وعلى الرغم من حجم هذه التحديات، فإن البيانات المنهجية والمحدثة بشأن الاحتياجات القانونية على مستوى الأسرة تظل محدودة للغاية في معظم أنحاء البلاد.

وبعد سقوط الحكومة السابقة في ديسمبر/ كانون الأول 2024 ورفع حظر المساعدة القانونية المفروض على أجزاء من سوريا كانت تحت سيطرة الحكومة السابقة في عام 2019، ظهرت مساحة تشغيلية جديدة لتقديم الاستشارات القانونية والمساعدة القانونية والتمثيل القضائي وآليات حل النزاعات التعاونية. وفي الوقت نفسه، أدت حركات العودة وزيادة التنقل إلى تكثيف الطلب على الوثائق المدنية وتسجيل السكن والأراضي والممتلكات وحل النزاعات مما فرض ضغوطاً إضافية على السجلات المدنية المتوترة بالفعل ودوائر السجل العقاري والعقارات والمحاكم وآليات الوساطة المحلية. وفي هذا السياق سريع التغيير، لم تكن البيانات والتحليلات الموجودة حتى الآن كافية لتوجيه برمجة المساعدة القانونية الفعالة أو لعكس التوزيع الحالي للاحتياجات القانونية وطبيعتها.

لا يتم توزيع الضعف القانوني بالتساوي بين السكان. ويواجه النازحون داخلياً والعائدون وسكان المستوطنات غير الرسمية والنساء والأسر التي ترأسها نساء وزوجات الأشخاص المفقودين أو المختفين والأشخاص ذوي الإعاقة عوائق قانونية مركبة. حيث تتقاطع الفجوات في الوثائق المدنية وسجلات السكن والأراضي والممتلكات مع الفقر وتاريخ النزوح وقيود التنقل وانعدام الأمن والأعراف الاجتماعية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الحصول على العدالة وزيادة التعرض للاخلاء والاستيلاء الثانوي والاستبعاد من الميراث وسوء المعاملة الإدارية.

وبناءً على هذه الخلفية، وفي ضوء النطاق الموسع لأنشطة المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية بعد رفع حظر المساعدة القانونية، كلف المجلس النرويجي للاجئين، من خلال برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية منظمة ارفادا ARFADA لإجراء تقييم للاحتياجات القانونية مع جمع للبيانات وتحليلها. يهدف التقييم إلى توليد رؤى قائمة على الأدلة على مستوى الأسرة حول حجم وطبيعة وتوزيع الاحتياجات القانونية جغرافياً في جميع أنحاء سوريا مع إيلاء اهتمام خاص للتوثيق المدني وحقوق السكن والأراضي والأموال. وسوف تساعد نتائجها بشكل مباشر في تصميم برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية لعام 2026، وتعزيز تحديد الأولويات القائمة على الأدلة، وتوجيه الدعوة المستهدفة والمشاركة المؤسسية لمعالجة الثغرات المستمرة في بيانات الاحتياجات القانونية.

1.2 الغرض من تقييم الحاجات القانونية

ويهدف التقييم إلى تحديد وتحليل وتحديد أولويات الاحتياجات القانونية وحواجز الوصول إلى العدالة التي تؤثر على السكان المتضررين من النزاع في سوريا بشكل منهجي. يهدف التقييم إلى توفير أدلة كمية ونوعية قوية لإرشاد برمجة المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية من قبل المجلس النرويجي للاجئين والمشاركة في السياسات واستراتيجيات التنسيق المتعلقة بالوثائق المدنية والهوية القانونية وحقوق السكن والأراضي والممتلكات بما في ذلك الميراث وحل النزاعات والوصول إلى الخدمات القانونية.

وتحديداً، يسعى التقييم إلى فهم كيفية استمرار غياب أو فقدان الوثائق وسجلات الممتلكات في التأثير على قدرة الأفراد على ممارسة الحقوق الأساسية والحصول على الخدمات وتأمين السكن والسعي إلى حلول دائمة في بيئة قانونية معقدة وانتقالية.

1.3 التغطية الجغرافية

هذا وقد أجري تقييم الاحتياجات القانونية في تسع محافظات تمثل سياقات النزوح والعودة والمجتمع المضيف الرئيسية في سوريا: حلب وإدلب والحسكة والرقة ودرعا ودمشق وريف دمشق وحماة وحمص. وقد تم اختيار هذه المواقع لتعكس التباين في ترتيبات الحوكمة، والممارسات الإدارية، وكثافة النزوح، وديناميكيات العودة، والتحديات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات ذات الصلة بالأولويات التشغيلية للمجلس النرويجي للاجئين.



المجلس النرويجي للاجئين يعقد جلسة توعية جماعية لمجموعة المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية في مخيم للنازحين في شمال شرق سوريا. المجلس النرويجي للاجئين/2024

2 المنهجية

2.1 منهجية التقييم

طبق التقييم منهجية ذات أساليب مختلطة تجمع بين تقنيات جمع البيانات الكمية والنوعية لتحليل الاحتياجات والحوافز القانونية. وكانت المنهجية شاملة وحساسة للحماية وتضمنت مشاركة الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين الداخليين والعائدين.

تم جمع البيانات الكمية من خلال مسح أسري منظم، في حين تم جمع البيانات النوعية من خلال مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع الأشخاص الرئيسيين والملاحظات الميدانية للمؤسسات القانونية والإدارية. وقد مكّن هذا النهج الثلاثي التقييم من التقاط حجم الاحتياجات القانونية والأبعاد النوعية بما في ذلك التجارب الحياتية والممارسات المؤسساتية والديناميات السياقية التي تشكل الوصول إلى العدالة.

استهدف التقييم الأسر والأفراد المتضررين من النزاع عبر مختلف ملفات النزوح والإقامة بما في ذلك النازحين داخلياً والعائدين (داخلياً ومن الخارج) وأعضاء المجتمع المضيف وسكان المستوطنات غير الرسمية. وقد تعتمد تصميم العينات ضمان إدراج المجموعات التي تواجه ضعفاً قانونياً متزايداً بما في ذلك الأسر التي ترأسها النساء وزوجات الأشخاص المفقودين أو المختفين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي تعاني من انعدام أمن الحيازة أو النزاعات القانونية التي لم يتم حلها.

2.2 إطار عمل الاعتيان

تم استخدام إطار عمل اعتيان متعدد المراحل يطبق الاختيار على أساس الحصص ضمن طبقات محددة مسبقاً (المحافظة، حالة النزوح، الجنس) وذلك لضمان التمثيل المتوازن عبر المجموعات السكانية الرئيسية. واستهدف المكون الكمي 1200 أسرة (500 فرد من المجتمع المضيف و700 نازح داخلي) موزعة بشكل متناسب على تسع محافظات (انظر الجدول أ.4. عينة المسح الأسري التي تم تحقيقها حسب المحافظة وحالة النزوح في الملحق الرابع لتوزيع العينة بشكل تفصيلي).

وقد مكّن هذا النهج من إجراء مقارنة منظمة من خلال ملامح النزوح والمناطق الجغرافية. وقد واجهت مناطق الحسكة والرقعة ودرعا قيوداً على الوصول. وقد مكنت تدابير التخفيف - بما في ذلك الجدولة المرنة والاعتيان الإضافي داخل نفس الطبقات - الفريق من الوصول إلى الأهداف الكمية المحددة مسبقاً مع الحفاظ على التمثيل النسبي.

وكان أخذ العينات النوعية هدافاً حيث أعطى الأولوية للمشاركين ذوي الخبرة المباشرة في التحديات القانونية أو المعرفة المؤسسية بإجراءات السكن والأراضي والممتلكات والعمليات الإدارية بما يضمن عمق الرؤية إلى جانب التغطية الكمية المنظمة.

2.3 أدوات جمع البيانات

تم استخدام أربع أدوات تكميلية لجمع البيانات لالتقاط الاحتياجات القانونية على مستوى الأسرة والمجتمع والمؤسسات.

المسح الأسري

وقد شكل المسح الأسري المكون الكمي الأساسي للتقييم حيث أجري المسح على 1200 أسرة في تسع محافظات باستخدام جمع البيانات الرقمية من خلال مجموعة أدوات كوبو.

كما جمع الاستبيان بيانات عن حالة الوثائق المدنية وتحديات السكن والأراضي والممتلكات والحصول على المساعدة القانونية وآليات حل النزاعات وعوائق الخدمة واستراتيجيات المواجهة. وسمح الشكل المنظم بالتصنيف حسب المحافظة والجنس وحالة النزوح وحالة الإعاقة لالتقاط نقاط الضعف المتباينة.

مناقشات مجموعة التركيز

وقد أجري ما مجموعه 28 مناقشة مجموعة تركيز (العدد = 163 مشارك؛ 76 من الذكور و87 من الإناث) مع النازحين داخلياً وأعضاء المجتمع المضيف. واستكشفت المناقشات تصورات التحديات القانونية وإمكانية الوصول المؤسساتية واستراتيجيات التأقلم والعوائق الخاصة بالجنس للوصول إلى العدالة.

مقابلات الأشخاص المفتاحيين

كما أجريت 36 مقابلة مع الأشخاص المفتاحيين مع الممارسين القانونيين ومسؤولي السجل العقاري والعقارات وموظفي السجل المدني وقادة المجتمع وممثلي المجتمع المدني. وقد فرت هذه المقابلات نظرة ثاقبة للإجراءات المؤسسية والقيود المفروضة على القدرات وفجوات التنسيق والممارسات القانونية المتطورة عبر المحافظات المختلفة.

- شمل تكوين الأشخاص المفتاحيين ما يلي:
- مسؤولي العقارات/ السجل العقاري (5 ذكور & 2 إناث)
- قادة المجتمع/ السلطة المحلية (8 ذكور)
- مسؤولية المجتمع المدني/ ممثلي المجتمع المدني (8 إناث & 2 ذكور)
- ممارسين قانونيين/ محامين (4 إناث & 11 ذكر)

الملاحظات الميدانية

تم إكمال 7 من أصل 9 عمليات مراقبة مخطط لها لدوائر السجل العقاري والعقارات والهيئات الإدارية المتعلقة من أجل تقييم إمكانية الوصول وعمليات تقديم الخدمات والشفافية الإجرائية وتسيير العملاء بطريقة منظمة. لكن لم يتسن إجراء عمليات الرصد في الحسكة والرقبة بسبب إغلاق المكاتب خلال فترة جمع البيانات. ولما لم تكن المراقبة المباشرة ممكنة، تم تحصيل النتائج من خلال مقابلات الأشخاص المفتاحيين ومناقشات مجموعات التركيز.

2.4 معالجة البيانات وتحليلها

تم جمع البيانات الكمية وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية¹ SPSS وإكسل وتم تصنيف النتائج حسب المحافظة والجنس وحالة النزوح وحالة الإعاقة. كما تم تحليل البيانات النوعية وتحصيلها مع النتائج الكمية لضمان الاتساق والتفسير السياقي.

2.5 الاعتبارات الأخلاقية

التزم التقييم بالمعايير الأخلاقية الصارمة في جميع مراحل التنفيذ وكانت المشاركة طوعية وتم الحصول على موافقة شفوية واعية من جميع المشاركين وتمت المحافظة على السرية. لم يتم تسجيل أو الإبلاغ عن أي معلومات تعريف شخصية.

تم تطبيق منهجيات تراعي الفوارق بين الجنسين وتشمل الإعاقة لضمان المشاركة الآمنة والمحترمة وتم تدريب العدادين والميسرين على السرية والحماية ومنهجية عدم الإضرار ومبادئ البحث الأخلاقية الأخرى. كما تم حفظ البيانات بشكل آمن لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الأعضاء المعتمدين في فريق التقييم.

¹ الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) برنامج إحصائي يستخدم على نطاق واسع لإدارة البيانات والتحليل الوصفي والاستنتاجي وإنتاج الجداول والأشكال في العلوم الاجتماعية والبحوث الإنسانية.

2.6 المحدودية وتدابير التخفيف

المحدودية	تدابير التخفيف
تم إنجاز سبعة من أصل تسعة عمليات ملاحظة ميدانية مخططة لدوائر السجل العقاري والعقارات. ولم يتسن إجراء الملاحظة في الحسكة والرققة بسبب إغلاق المكاتب أثناء جمع البيانات.	تم تحصيل النتائج بشكل متقاطع باستخدام مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع الممارسين القانونيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني واستكملت بيانات إحصاءات الأسرة ومسح الأسر لالتقاط الإجراءات المؤسسية والعوائق والوصول إلى الخدمات بشكل غير مباشر حيث لم يكن من الممكن المراقبة المباشرة في الموقع.
طول فترة الاستبيان مما أدى إلى احتمال شعور المشاركين بالملل أو التعب وخطر التأثير على جودة البيانات أو معدلات إكمالها.	تم إبلاغ المشاركين مسبقاً بالمدة المتوقعة للمقابلة مما ساعد على إدارة التوقعات وتحسين التعاون وتقليل حالات التسرب في منتصف الاستبيان. وتم تجاهل الاستبيانات غير المكتملة بينما تم أخذ المشاركين الآخرين.
تحيز مسجلي الملاحظات أو سوء فهم المصطلحات القانونية الفنية والأسئلة المعقدة.	أجري تدريب شامل لمسجلي الملاحظات، بما في ذلك التفسير المفصل للمفاهيم القانونية والمقابلات الوهمية والجلسات التوضيحية لضمان الفهم والإدارة المتناسقين للاستبيان.
الأعراف الاجتماعية والحساسيات الثقافية التي تحد من الوصول إلى النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعات معينة.	تم استخدام فرق جمع بيانات متوازنة بين الجنسين وتوظيف عدادات وضمان إعدادات المقابلات الخاصة والمناسبة ثقافياً لتعزيز المشاركة الأمانة والشاملة.

الجدول 1: المحدودية وتدابير التخفيف

3 النتائج

3.1 السمات الاجتماعية الاقتصادية

3.1.1 الملف التعريفي للمشارك

تم إنجاز إجمالي 1200 مسح للأسر في تسع محافظات في سوريا، مما يضمن تغطية المناطق الحضرية والمناطق المتضررة من النزاع. وشمل جمع البيانات 160 مسحاً في دمشق و160 في ريف دمشق و150 في حلب و150 في إدلب و130 في حمص و130 في حماة و120 في الحسكة و100 في الرقة و100 في درعا. ترد الجداول التفصيلية التي تدعم هذا القسم في الملحق الرابع (الجدول ب5 وب6).

كانت العينة متوازنة تقريباً بين الجنسين في جميع المحافظات، حيث ضمت 51% امرأة و49% رجلاً مما يعكس الدمج المتعمد للنساء والرجال ممن يعانون من عوائق قانونية وإدارية.

بحسب الجنس، كان التوزيع العمري متشابهاً إلى حد كبير، حيث شكل البالغون الذين أعمارهم 30 - 49 عاماً الحصة الأكبر في كلتا المجموعتين. وأظهرت الإناث تمثيلاً أعلى قليلاً في الفئة العمرية +60 بنسبة 10%، مقارنة بنسبة 5% بين الذكور، بينما كانت نسبة الذكور أعلى في الفئة العمرية +50 بنسبة 30%، مقارنة بنسبة 23% بين الإناث. ويمثل البالغون الأصغر سناً والذين تتراوح أعمارهم بين 18 - 29 نسبة 11% من الإناث و12% من الذكور، مما يشير إلى تمثيل متوازن نسبياً في الفئة العمرية الأصغر سناً.

أكثر من نصف المشاركين كانوا من المتزوجين مع وجود زوج/ زوجة (52%)، يليهم الأرمال (23%)، والمطلقون/ المنفصلون (10%)، والعازبون أو المتزوجون مع زوج مفقود (8% لكل منهما). وكانت نسبة الترميل أعلى بشكل ملحوظ بين النساء (44%)، في حين كان الرجال متزوجين في الغالب مع وجود الزوجة (76%). ومن حيث الوضع، كان الزواج أكثر شيوعاً بين العائدين، في حين كان الترميل أكثر انتشاراً بين النازحين داخلياً وأسراً المجتمع المضيف.

هذا وتتقاطع الإعاقة بقوة مع الحالة الاجتماعية: حيث كانت الترميل أعلى بين الأشخاص ذوي الإعاقة (41%) مقارنة بمن ليس لديهم إعاقة (21%). وبشكل عام، أبلغ 10% من المشاركين عن إعاقة، خاصة البصرية (23%) أو صعوبات السمع (12%)، مع انتشار مماثل بين النساء والرجال.

3.1.2 النزوح والتنقل

تألفت العينة بشكل أساسي من النازحين داخلياً (41%) وأفراد المجتمع المضيف (36%)، يليهم العائدون من النزوح الداخلي (14%) والعائدون من الخارج (10%). وكانت النساء أكثر تمثيلاً بين النازحين داخلياً، في حين كان الرجال أكثر انتشاراً بين العائدين.

كان النزوح طويلاً إلى حد كبير حيث نزح 65% من النازحين داخلياً والعائدين لأكثر من أربع سنوات. وأفاد أغلب المشاركين من المجتمع المضيف بعدم وجود نزوح في الأونة الأخيرة. وأكدت نقاشات مجموعات التركيز على أن النزوح المطول للمخيمات والحضر في حلب وإدلب والحسكة مع وجود مسارات محدودة للحلول الدائمة.

ينحدر المشاركون بشكل رئيسي من حمص وإدلب وحلب وريف دمشق، في حين تركزت الإقامة الحالية في دمشق/ ريف دمشق وحلب/ إدلب وحمص/ حماة والحسكة. وأرجعت مناقشات مجموعات التركيز هذه الأنماط إلى النزوح المتكرر وانعدام الأمن والضغط الاقتصادية بدلاً من العودة الدائمة.

اختلفت تجارب الناس بشكل حاد حسب حالة النزوح والتنقل، مما يعكس مسارات نزوح متميزة (سياق المخيم، والحضري، والمضيف، وسياق العودة) ودرجات متفاوتة من التنقل، تتراوح من عدم الحركة لفترة طويلة إلى الحركات الجزئية أو الدائرية. وأفاد النازحون داخلياً في المخيمات، الذين غالباً ما يعانون من نزوح طويل الأمد وغير متحرك، عن حرمان مادي شديد، بما في ذلك ترتيبات المأوى غير الآمنة، والافتقار إلى ملكية الممتلكات، ومحدودية الوصول إلى الوثائق، وتقييد الوصول إلى الخدمات العامة، إلى جانب الاعتماد الكبير على المساعدات الإنسانية. ووصفت الأسر النازحة في المناطق الحضرية ترتيبات السكن غير الآمنة وسبل العيش غير المستقرة المرتبطة بالسكن غير الرسمي والمتغير بشكل متكرر. وسلط المشاركون من المجتمع المضيف الضوء على الضغوط المتزايدة على الخدمات المرتبطة بالنزوح المطول في المناطق الحضرية. ووصف العائدون، وخاصة النساء، العودة بأنها جزئية وغير آمنة، وتتشكل بسبب التحديات الاقتصادية والأسرية التي لم يتم حلها بدلاً من الاندماج الكامل.

3.1.3 هيكلة الأسرة

شكلت الأسر التي يرأسها الذكور 60% من العينة، في حين بلغت نسبة الأسر التي ترأسها الإناث 40%. وكانت الأسر التي يرأسها الذكور أكثر انتشاراً بين العائدين من الخارج (71%)، في حين كانت أسر المجتمع المضيف والنازحين داخلياً أقرب إلى التكافؤ ولكنها ظلت أغلبية يرأسها الذكور (56% و 57% تبعاً). وكانت الأسر، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، أكثر عرضة قليلاً لأن يرأسها ذكور (62%) مقارنة بالأسر غير ذات الإعاقة (59%).

وقد أوضحت النتائج النوعية هذه الأرقام. ووصفت منظمات المجتمع المدني في مواقع متعددة (بما في ذلك إدلب والحسكة وحلب ودرعا وحماة) دوماً الأسر التي تقودها النساء بحكم الأمر الواقع بسبب الترمز أو الاختفاء أو الاعتقال أو الغياب المطول لأفراد الأسرة الذكور. وفي العديد من هذه الحالات، أفادت النساء بتوليهم المسؤولية الكاملة عن إدارة الأسرة بالرغم من استمرار السجلات الرسمية في إدراج الرجال كرؤساء للأسر، مما أدى إلى خلق فجوات بين الواقع والاعتراف القانوني.

تتكون معظم الأسر من ثلاثة إلى ستة أفراد (67%)، في حين حوالي الربع (26%) يضم أكثر من ستة أفراد. وكانت الأسر الأكبر حجماً أكثر شيوعاً بين المشاركين الذكور (31% مقابل 17% بين الإناث) والمجتمعات المضيفة (27% مقابل 23% بين النازحين داخلياً). وأشار النازحون الذكور في درعا وإدلب إلى أن حجم الأسرة الأكبر يعكس في كثير من الأحيان ترتيبات الأسرة الممتدة (بما في ذلك الأطفال المتعددين والأقارب الممتدين وفي بعض الحالات ترتيبات الأسرة المتعددة الزوجات). وكثيراً ما تركزت هذه الأسر في الخيام أو المخيمات أو الملاجئ غير الرسمية حيث أدى الاكتظاظ وانعدام الخصوصية إلى تفاقم التبعية والضعف داخل الأسرة.

تعكس أنماط تكوين الأسرة كذلك نقاط الضعف المتقاطعة المتعلقة بالإعاقة والعمر. حيث كانت الأسر المتضررة من الإعاقة أقل عرضة بشكل كبير لإشراك الأطفال الصغار جداً (ممن تتراوح أعمارهم بين 0 - 4 سنوات) وأكثر عرضة لإشراك المعالين الأكبر سناً مما يشير إلى عبء رعاية مرتفع وقدرة محدودة على تقديم الرعاية. وسلطت مناقشات مجموعات التركيز في مخيمات النازحين داخلياً في إدلب والحسكة وحلب الضوء كيف أدت الإعاقة والتمزق والظغوط الاقتصادية إلى تقييد القدرة على تقديم الرعاية وإعادة تشكيل تكوين الأسرة، وفي بعض الحالات، إلى زيادة الاعتماد على الأطفال في سن المدرسة للمساهمة في العمل المنزلي أو الدخل.

وصفت مناقشات مجموعة التركيز التي تضم نازحين داخلياً ونساء عائدات في الرقة وحمص ودمشق وحلب المزيد من الترتيبات الأسرية المنقسمة؛ حيث يظل الرجال البالغون نازحين أو في الخارج أو معتقلين أو غائبين عن العمل، بينما تقيم النساء مع أطفال أو أفراد من الأسرة الأوسع. ووصفت هذه الترتيبات بأنها تؤدي إلى أسر تقودها نساء بحكم الأمر الواقع دون اعتراف قانوني رسمي، مما يحد من قدرة المرأة على تمثيل الأسرة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتوثيق أو السكن أو الميراث.

وصفت نقاشات مجموعة التركيز المجتمع المضيف في دمشق وريف دمشق والهيكل المنزلية التي تتكون عادة من الآباء وأطفالهم فقط. ومع ذلك، لوحظ في مناقشات مجموعة التركيز أيضاً زيادة استضافة الأقارب النازحين أو ترتيبات الإيجار أو العيش المشترك غير الرسمية كاستراتيجيات للتكيف استجابة للقيود الاقتصادية والنزوح. وكانت هذه الأسر المختلطة في كثير من الأحيان غير موثقة، مما أدى إلى تعقيد إثبات الإقامة وتسجيل الأسرة ومحدودية الوصول إلى الخدمات.

ومن خلال مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين كان هنالك تزايد في الضعف القانوني بشكل ملحوظ بين:

- الأسر التي ترأسها امرأة، أو التي ترأسها امرأة بحكم الواقع؛
- الأسر المقيمة في المخيمات أو الملاجئ غير الرسمية؛
- الأسر المنتظمة حول ترتيبات عائلية ممتدة أو متعددة الزوجات؛
- الأسر الحاضنة لأقارب نازحين أو ترتيبات استضافة غير رسمية؛
- الأسر التي تتضمن أطفالاً غير مسجلين أو معالين كبار أو أشخاص ذوي إعاقة.

أشار الممارسون القانونيون ومسؤولي المصالح العقارية إلى أنه غالباً ما يتم استبعاد الأراذل والأسر التي فقدت معيبيها الذكور هيكلياً، لأن ترتيباتها المنزلية لا تتوافق مع التوقعات المؤسسية السائدة والبنية التقليدية للأسرة.

تتم ترجمة هذه التكوينات الأسرية بشكل مباشر إلى مخاطر تتعلق بالتوثيق المدني - وخاصة تسجيل المواليد واستمرارية دفتر العائلة للأطفال غير المسجلين، وقدرة المرأة على التصرف نيابة عن المعالين، مما يجعل الهوية القانونية نقطة دخول أساسية لاستعادة الوصول إلى الحقوق والخدمات.

3.2 التوثيق المدني والهوية القانونية

تشكل الثغرات في الوثائق المدنية والهوية القانونية واحدة من التحديات القانونية الأكثر انتشاراً وإعاقة من الناحية الهيكلية والتي تم تحديدها في التقييم. فيشكل عام، أفاد 62% من المشاركين أن فرداً واحداً على الأقل من أفراد الأسرة يفتقر إلى الوثائق المدنية القانونية، بينما أكد 38% فقط التغطية الكاملة للوثائق. وأكدت مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين باستمرار أن فقدان الوثائق ليس نتيجة عرضية وإنما نتيجة تراكمية للنزوح المطول وتدمير السجلات أو عدم إمكانية الوصول إليها والسلطة المنهارة والاضطراب الإداري المتكرر وليس نتيجة لعدم الامتثال الفردي.

المدى والجغرافية

وقد كانت فجوات التوثيق واضحة في جميع المجموعات السكانية مع وجود اختلافات في الشدة حسب حالة النزوح والجغرافيا. وكان العائدون من الخارج هم المجموعة الأكثر تضرراً، حيث أفاد 80% منهم أنهم أفراد أسر غير موثقين، مما يعكس الصعوبات المتعلقة بعدم الاعتراف بالوثائق الصادرة خارج سوريا وغياب إعادة التسجيل المدني المنهجي عند العودة. تشير نتائج المسح إلى أن فجوات التوثيق تعزى في المقام الأول إلى عدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإصدار أو الاستبدال، ونقص مرافق الإصدار التي يمكن الوصول إليها، والتكاليف المرتفعة، والمسافة إلى المكاتب الإدارية. ومن بين المجهين الذين حاولوا الحصول على وثائق، شملت التحديات الأكثر شيوعاً التكلفة والرسوم، ومتطلبات الإثبات، وتعقيد المحكمة، وإغلاق المكاتب والمحاكم، والسجلات المفقودة، والمخاطر الأمنية، وفي بعض الحالات، المعاملة العدائية من جانب المسؤولين. ويبدو أن هذه الحواجز الهيكلية والإجرائية تؤثر بشكل غير متناسب على العائدين، ولا سيما أولئك الذين ربما صدرت وثائقهم السابقة خارج منطقة إقامتهم الحالية. كما أبلغت أسر المجتمع المضيف (58%) و(55%) من النازحين داخلياً عن وجود فجوات كبيرة في الوثائق، مما يؤكد أن تحديات الهوية القانونية تمتد إلى ما هو أبعد من حالة النزوح وحدها.

وقد وصفت مناقشات مجموعة التركيز في حمص والرقه وحلب (مجموعات حضرية/ عائدة) دوماً عدم الاعتراف بالوثائق الصادرة في الخارج²، وخاصة شهادات الميلاد والزواج، مما يترك الأسر عائدة جسدياً ولكنها غير مرئية قانونياً. وأفاد المشاركون بأنهم مطالبون ببدء إجراءات تسجيل جديدة أو الحصول على مصادقة قضائية، مما أدى إلى زيادة التكاليف وتعقيد الإجراءات. ورغم أن التقييم لم يقيم بشكل منهجي الإطار القانوني الذي يحكم الاعتراف بالوثائق الصادرة في الخارج، فإن النتائج النوعية تشير إلى أن التوجيه الإداري الأكثر وضوحاً وإجراءات إعادة التسجيل الأكثر اتساقاً من شأنها أن تقلل من الحواجز التي يواجهها العائدون. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين التي تضم ممارسين قانونيين في حمص والرقه أن عمليات إعادة الإدماج نادراً ما تشمل إعادة التسجيل المدني المنهجي، وخاصة بالنسبة للأطفال المولودين خارج سوريا.



المجلس النرويجي للاجئين يقدم الدعم في التوثيق المدني للمقيمين في مخيم للنازحين في الحسكة. المجلس النرويجي للاجئين/2024

وكانت الفوارق الجغرافية واضحة بين المحافظات. وقد وردت مستويات أعلى من الثغرات في التوثيق في الحسكة وحماة، تلتها دمشق ودرعا وحمص، مما يعكس مزيجاً من السلطة المنهارة وعدم الاتساق الإجرائي ومحدودية النطاق الإداري.

والجدير بالذكر أن مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الشخص المفتاحي أشارت إلى أنه حتى في المحافظات التي بها مكاتب سجل مدني عاملة، مثل دمشق وأجزاء من حلب، فإن القرب المادي لم يترجم بشكل موثوق إلى إمكانية وصول الناس. ووصف المشاركون التعقيد الإجرائي والتكاليف المرتفعة ومتطلبات الإثبات وممارسات الاعتراف غير المتناسقة بأنها عوائق مستمرة مشيرين إلى أن استبعاد الوثائق مدفوع بالقيود المؤسسية والإجرائية بقدر ما يرجع إلى توافر الخدمات.

² الجمهورية العربية السورية ليست طرفاً بمعاهدة لاهاي لإلغاء شرط التصديق (اتفاقية الأوبستيل) وبالتالي لا يتم الاعتراف بالوثائق الرسمية الأجنبية تلقائياً. ويتطلب استخدامها في سوريا إلى التصديق القسري وكذلك، عند اللزوم، تسجيلها ضمن نظام السجل المدني. ومن حيث التطبيق عندما لا يمكن استخدام وثائق مدنية صادرة في الخارج من خلال الإجراءات الإدارية، لكونها على سبيل المثال غير صادرة عن جهة مختصة أو غير مكتملة لا يمكن مصادقتها من خلال البعثات الدبلوماسية السورية، قد يحتاج الأفراد لاتباع إجراءات قضائية لإقامة حالة مدنية لدى المحاكم المختصة.

الأطفال غير المسجلين والاستبعاد ما بين الأجيال

وكما هو موضح أعلاه في قسم هيكل الأسرة، يشكل الأطفال غير المسجلين ضعفاً قانونياً خطيراً ومفاقماً. وقد وصفت مناقشات مجموعة التركيز ضمن بيانات النزوح في المخيمات والمناطق الحضرية الأطفال الذين ولدوا أثناء النزوح أو الزيجات غير الرسمية أو غير المسجلة أو الفترات التي افتقر فيها الآباء إلى الوثائق بأنهم ظلوا خارج نظام السجل المدني. ويواجه هؤلاء الأطفال قيوداً على الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وحرية التنقل والاعتراف القانوني في وقت لاحق، مما يؤدي إلى حصول استبعاد ما بين الأجيال³.

وتد أفادت النساء اللاتي تعملن كمقدمات رعاية أساسيات - غالباً في الأسر التي تترأسها نساء بحكم الأمر الواقع - بصعوبة خاصة في بدء إجراءات التسجيل دون وثائق زوجية معترف بها أو استمرارية دفتر العائلة. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن تسجيل المواليد والتحقق من النسب وإعادة تشكيل دفتر العائلة يشكل الآن العدد الغالب في حالات التوثيق المدني مع تراكم الحالات التي لم يتم حلها بمرور الوقت بدلاً من حلها بشكل طبيعي.

نتائج التوثيق وعواقبه والآثار القانونية

ومن بين الأسر التي فقدت وثائقها، أفاد 65% منها بمحاولة الحصول على بدل في حين أفاد 35% بعدم المحاولة. وكما هو مبين في الجدول 9 (انظر الجدول 9 ج الحصول على المستندات المفقودة أو استبدالها في الملحق الرابع)، كان عدم المحاولة هو الأكثر شيوعاً بين العائدين من الخارج وكانت المحاولات أعلى بين المجتمعات المضيفة (71%) والنازحين داخلياً (69%). وأشارت مناقشات مجموعة التركيز إلى أن عدم المحاولة يعكس فك الارتباط العقلائي الناجم عن المحاولات الفاشلة المتكررة وارتفاع التكاليف المالية وانعدام الأمن وعدم جدوى الجهود المتصورة وليس عرضياً. وكان هذا النمط واضحاً بشكل خاص في درعا، حيث أفاد 94% من المشاركين بعدم وجود محاولة للحصول على الوثائق، ووصف النازحون الداخليون الذكور في مناقشات مجموعة التركيز سعيهم للحصول على الوثائق بأنه غير آمن أو يصعب الوصول إليه أو من غير المرجح أن يؤدي إلى حل.

من بين الأسر التي حاولت الحصول على الوثائق المدنية أو استبدالها، كان يُنظر إلى النتائج في كثير من الأحيان على أنها غير فعالة أو غير كاملة كما يتجلى في انخفاض مستويات الرضا. وكما هو مبين في الجدول 2، أبلغ 26% فقط من المشاركين الذين حاولوا إجراءات التوثيق عن مستوى عالٍ من الرضا، بينما أبلغ 43% عن عدم الرضا. وكان عدم الرضا واضحاً بشكل خاص في شمال غرب سوريا والشمال الشرقي، في حين عكست مستويات الرضا الأعلى نسبياً في المناطق الجنوبية الوسطى إمكانية الوصول الإجرائي بدلاً من الحل المتسق للقضايا.

المنطقة الجغرافية	العدد	نسبة عالية	نسبة متوسطة	غير راضين	يفضل عدم الإجابة
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	119	22% (26)	13% (15)	61% (73)	4% (5)
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	119	33% (39)	15% (18)	50% (59)	3% (3)
الوسطى (حمه + حمص)	80	14% (11)	33% (26)	49% (39)	5% (4)
الجنوبية الوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	168	38% (61)	46% (77)	28% (47)	10% (16)
المجموع	486	26% (127)	26% (124)	43% (211)	5% (24)

الجدول 2: المشاركات راضيات عن العملية أثناء الحصول على الوثائق (من بينهم من حاول حسب المنطقة الجغرافية).

وبالرغم من أن التقييم لا يلتقط بشكل منهجي وضع الحل عبر جميع أنواع استبدال الوثائق المدنية إلا إن النتائج النوعية تشير باستمرار إلى نتائج مطولة وغير مطولة لإجراءات محددة للحالة المدنية.

³ كلية فيلتشر للقانون والدبلوماسية والمجلس النرويجي للاجئين، الأطفال على الهامش: أثر حرمان الأطفال من حقهم في الجنسية والهوية القانونية في شمال غرب سوريا (ميدفورد، ماجستير: جامعة تافتس، https://bpb-us-e1.wpmucdn.com/sites.tufts.edu/dist/d/7649/files/2023/07/Children-on-the-Margins_Nationality-and-Legal-Identity-in-Northwest-Syria_Report.pdf) (2023)

ووصفت مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين مراراً أنه غالباً ما يبقى تسجيل الوفيات وإعلانات الأشخاص المفقودين وقضايا الحالة المدنية ذات الصلة قيد التعليق لفترات طويلة، وغالباً ما تأتي بعد زيارات متعددة وإحالات إجرائية ونهايات مسدودة. وأكد الممارسون القانونيون أن مثل هذه القضايا تتوقف في كثير من الأحيان بسبب متطلبات الإثبات وغياب آليات التأكيد والاعتماد على القرارات الصادرة عن المحكمة، مما يؤدي إلى فترات انتظار طويلة بدلاً من الحل الرسمي.

وكانت العوائق التي تحول دون الوصول إلى الوثائق والهوية القانونية تراكمية ويعزز بعضها بعضاً وليست معزولة. وقد ذكر المشاركون التكلفة ومتطلبات الإثبات والمسافة إلى المكاتب والسجلات المدمرة أو التي يتعذر الوصول إليها والاعتماد على الوسطاء. وأفادت النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي ترعى كبار السن من المعالين بوجود قيود إضافية تتعلق بالتنقل والسلامة مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الوسطاء والتعرض للاستغلال.

وقد تفاوتت المعرفة بإجراءات التسجيل المدني. وبالمجمل، أفاد 57% من المشاركين بمعرفتهم الكاملة بعمليات التوثيق، مع أن النساء كن أقل اطلاعاً على ذلك بشكل ملحوظ مقارنة بالرجال (48% مقابل 62%). وكانت مستويات المعرفة أعلى في إدلب ودمشق؛ ومع ذلك، شددت مناقشات مجموعة التركيز باستمرار على أن الوعي الإجرائي نادراً ما يُترجم إلى إمكانية الوصول حيث تكون عمليات التوثيق مكلفة أو غير آمنة أو محظورة مؤسسياً. وأظهرت درعا انسحاباً شبه كامل من ذلك.

وعلى مستوى مختلف فئات السكان، أعطى المشاركون الأولوية للاستشارة القانونية ودعم المحامين وخاصة بين الأسر النازحة والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم تحديد النساء والفتيات باستمرار على أنهن الأكثر تضرراً من فجوات التوثيق يليهن النازحون داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة. وسلطت مناقشات مجموعة التركيز الضوء على كيفية منع الوثائق المفقودة تسجيل الأطفال والميراث والسكن والوصول إلى المؤسسات، مما يترك المرأة في مأزق قانوني طويل الأمد.

"كما لو أننا غير موجودين" - قصة امرأة في مأزق قانوني

نزحت امرأة تبلغ من العمر 36 عاماً وأم لثلاثة أطفال مرتين قبل أن تعود إلى شقة متضررة في درعا. زوجها مفقود منذ ست سنوات. وليس لديها شهادة وفاة له ولا قيد لزوجها ولا دفتر عائلة محدث.

وعندما بلغت ابنتها الصغرى السادسة من عمرها، حاولت تسجيلها في المدرسة. فطلب المدير دفتر عائلتهم بالإضافة إلى شهادة الميلاد. لكن لم يكن لديها سوى نسخ مصورة وورقة زواج غير مسجلة. وأخبروها العودة لدى استكمال وثائقها.

ولم تتمكن من دون شهادة الوفاة من استكمال إجراءات الميراث لحصة زوجها من أرض العائلة. وبدون تسوية الميراث، لا يمكنها قانوناً الوصول إلى حقوقها في الممتلكات أو بيعها أو حمايتها. وبدون وثائق ملكية معترف بها، لا يمكنها التقدم بطلب للحصول على دعم إصلاح المساكن.

وفي الوقت ذاته، وبدون تسجيل الزواج بشكل صحيح، لم تتمكن من تحديث السجلات المدنية لأطفالها أو إثبات الوضع الأسري رسمياً، وهو أمر مطلوب أيضاً لتسجيل المساعدات الإنسانية.

وعندما حاولت البدء بعملية التوثيق، تمت إحالتها من مكتب إلى آخر. وطلبت كل سلطة ووثائق صادرة في مكان آخر لا تملكها، مما وضعها في مأزق قانوني. كما أعافت الرسوم والنقل طريقها. كما تم استجوابها عن زوجها ولماذا قدمت نفسها بمفردها، وأعدت فتح الجروح التي لم تلتئم.

وفي الوقت نفسه، يحتل نسيبها أرض العائلة بشكل غير رسمي، ولا يمكنها الطعن قانونياً دون استكمال إجراءات الميراث.

وتوضح "أشعر وكأنني أعيش في منطقة رمادية". "لست أرمل، ولست زوجة. لست مالكة، ولست مستأجرة. يبدو الأمر كما لو أننا غير موجودين."

المصدر: نازحون داخليون، كانون الثاني/يناير 2026.

وأكدت المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين أيضاً أن بطاقات الهوية ودفاتر العائلة المفقودة والزيجات والولادات غير المسجلة وإثباتات الوفاة والتحقق من النسب هي الوثائق المدنية الأكثر شيوعاً والاحتياجات القانونية المتعلقة بالهوية القانونية. وأشار المسؤولون إلى أن الاعتراف غير المتناسق بالوثائق بين السلطات يعمق الاستبعاد القانوني ويساهم في النزاعات، لا سيما في سياق النزوح والحوكمة المجزأة والانتقالية.

تسجيل الوفيات والأشخاص المفقودين

كما برزت الإجراءات المتعلقة بتسجيل الوفيات والوضع القانوني للأشخاص المفقودين باعتبارها من تحديات التوثيق المدني الأكثر تعقيداً والأطول أمداً والتي تم تحديدها في التقييم. ورغم أن المسح لم يلتقط حالة الحل عبر جميع أنواع الوثائق المدنية، فإن البيانات الكمية الخاصة بالإجراءات والنتائج النوعية تشير دوماً إلى نتائج مطولة وغير محلولة في الحالات التي تنطوي على الوفاة أو الاختفاء.

ومن بين الأسر التي أبلغت عن فقدان أحد أفراد الأسرة أو وفاته، لم تحصل سوى قلة قليلة من أولئك الذين طلبوا تصريحاً باعتراف رسمي، في حين أفادت الأغلبية أن القضايا لا تزال معلقة. وعلى وجه الخصوص، تشير البيانات المتعلقة بمحاولات الإعلان إلى أن ما يقرب من ثلثي القضايا ظلت دون حل وقت جمع البيانات، مما يعكس عدم وجود مسارات إدارية للتأكيد خارج الإجراءات القائمة على المحكمة.

وقد وصفت مناقشات مجموعة التركيز في مختلف بيئات النازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المضيفة مراراً وتكراراً عمليات إعلان الوفاة بأنها طويلة وغير مؤكدة وغير حاسمة في كثير من الأحيان، وخاصة حيث حدثت الوفاة أثناء الصراع، أو خارج المرافق الطبية الرسمية، أو في مناطق لم يعد من الممكن الوصول إليها. وقد وصف مناقشات مجموعة التركيز من الذكور والإناث في حلب وحمص ودرعا والرقعة هذه العمليات باستمرار بأنها تنطوي على إحالات متعددة، ومطالب متكررة بالأدلة، وفترات انتظار ممتدة دون جداول زمنية واضحة للحل.

وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين من الممارسين القانونيين في دمشق وريف دمشق وحمص وإدلب والرقعة أن تسجيل الوفيات وقضايا الأشخاص المفقودين تشكل حصة غير متناسبة من عدد قضايا الوثائق المدنية المعقدة وهي من بين القضايا التي من المرجح أن تظل معلقة. وسلط الممارسون الضوء على متطلبات الإثبات الصارمة، والاعتماد على قرارات المحكمة، وغياب الآليات الإدارية المؤقتة باعتبارها الأسباب الرئيسية للتأخير. وأشارت عدة مقابلات مع الأشخاص المفتاحيين إلى أن الملفات قد تظل مفتوحة لسنوات، مع عدم وجود خيار إجرائي للمضي قدماً في القضايا في غياب أدلة جديدة.

وتأثرت النساء بشكل غير متناسب بالوفاة والاختفاء التي لم يتم حلها. وصفت المشاركات الإناث في مناقشات مجموعة التركيز مراراً أن لهن وضعاً قانونياً غير محدد—غير قادر على الاعتراف بهن رسمياً كأرامل أو ربات أسر أو وصيات قانونيات، بينما تتحملن في الوقت نفسه تقديم الرعاية الكاملة والمسؤولية الاقتصادية. وقد تم وصف هذه الحالة في العديد من وثائق الهوية العائلية بأنها "ليست زوجة ولا أرملة"، مما يعكس عدم وجود اعتراف قانوني وسلطة للتصرف نيابة عن الأطفال أو المعالين في الإجراءات الإدارية أو المتعلقة بالملكية أو الميراث.

وشددت مقابلات الأشخاص المفتاحيين كذلك على أن إطار التوثيق المدني يظل يعتمد بشكل فعال على الوفاة، ويقدم بدائل إجرائية محدودة لإدارة الحالة المدنية أو تمثيل الأسرة أو حقوق الملكية في حالات الاختفاء لفترات طويلة. ونتيجة لذلك، تعمل قضايا الوفاة والأشخاص المفقودين التي لم يتم حلها بمثابة المأزق الهيكلي للتوثيق، مما يؤدي إلى تفاقم فجوات التوثيق الأخرى وتعزيز الاستبعاد القانوني طويل الأجل عبر السكن والميراث والحصول على الخدمات.

العوائق التي تحول دون الوصول إلى الوثائق المدنية

وقد تباينت العوائق التي تحول دون الوصول إلى الوثائق المدنية بشكل ملحوظ بين الأسر التي لم تحاول الحصول على الوثائق أو استبدالها وتلك التي حاولت مرة واحدة على الأقل، مما يشير إلى القيود المتوقعة وتلك التي تم المرور بها.

ومن بين الأسر التي لم تحاول القيام بإجراءات التوثيق، كانت التكلفة هي الرادع الغالب (44%)، يليها عدم وجود مراكز الإصدار أو عدم إمكانية الوصول إليها (26%). تشير مناقشات مجموعة التركيز إلى أن هذه العوائق كانت في كثير من الأحيان استباقية وليست إجرائية، حيث وصف المشاركون السعي للحصول على الوثائق بأنه لا يمكن تحمله أو غير آمن أو من غير المرجح أن ينجح لا سيما في سياقات انعدام الأمن أو الوجود المؤسساتي المحدود.

ومن بين الأسر التي حاولت الحصول على الوثائق أو استبدالها، عكست العوائق المبلغ عنها العقبات الإجرائية والإدارية التي تمت مواجهتها أثناء العملية. وشملت التحديات الأكثر ذكراً التكلفة (26%)، ومتطلبات الإثبات والدليل (18%)، والمسافة إلى دوائر السجل المدني (15%)، والسجلات المفقودة أو المدمرة (11%). وسلطت مناقشات مجموعة التركيز في حلب وإدلب والرقعة الضوء على فجوات الإثبات والسجلات المدمرة باعتبارها عوائق رئيسية، في حين أكد المشاركون في الشمال الشرقي على ارتفاع التكاليف ومسافة السفر. وأفادت الأسر، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، بمزيد من التعقيد الإداري والاعتماد على الوسطاء، مما يعكس قيود إمكانية الوصول داخل أنظمة التوثيق.

وتظهر هذه النتائج مجتمعة أن فجوات التوثيق المدني لا تظهر كمشكلة إدارية فحسب وإنما كحاجز أساسي يشكل الوصول إلى الحقوق الأخرى. إن وثائق الهوية المفقودة ودفاتر العائلة وقيد الولادات والوفيات والوضع القانوني الذي لم يتم حله، لا سيما في الحالات التي تشمل أشخاصاً مفقودين، تعيق بشكل مباشر قدرة الأسر على المطالبة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات أو تسجيلها أو وراثتها أو الدفاع عنها. وكما يوضح القسم التالي، فإن انعدام الأمن في مجال حقوق الملكية الفكرية في سوريا لا ينفصل عن فقدان الوثائق، حيث تعمل الوثائق المدنية كمدخل أساسي أو عائق يتم من خلاله السعي إلى ضمان الحيادة وحل النزاعات وحقوق الميراث أو رفضها.

الملاحظة الميدانية لدوائر السجل المدني

وترد النتائج التفصيلية من المراقبة الميدانية في الملحق 2.

وفي جميع المكاتب التي تمت ملاحظتها، كان تقديم الخدمات تشغيلياً بشكل عام، وكان طلب المراجعين مرتفعاً دوماً، مع تباين ملحوظ في درجة التنظيم. وأظهرت المديرات ذات القدرة الأعلى مثل دمشق وحمص سير خدمات أكثر تنظيمياً، بما في ذلك أنظمة التذاكر أو الطوابير الإلكترونية وإدارة السجلات الورقية - الرقمية المزدوجة، والتي دعمت النظام الإجرائي في ظل أحمال العمل الثقيلة. وفي درعا وحمص، ساهم ارتفاع حضور الموظفين وممارسات "عميل واحد لكل نافذة" في تحسين الخصوصية وإدارة العملاء.

ومع ذلك، وحتى في البيئات الأكثر تنظيمًا، أدى الازدحام وارتفاع عدد المراجعين اليومي إلى خلق اختناقات حدثت من توجيه العملاء وقيدت الخصوصية. وفي الممارسة العملية، أدى هذا في كثير من الأحيان إلى زيادة الاعتماد على حل المشاكل بشكل غير رسمي من خلال تقدير الموظفين أو التصعيد إلى كبار المسؤولين بدلاً من قنوات دعم العملاء الموحدة.

وفي البيئات ذات القدرة المنخفضة أو ذات المساحة المحدودة، بما في ذلك إدلب أريحا ونقطة خدمة حماة، ساهم العدد المحدود من الموظفين، والمعلومات العامة غير الواضحة بشأن متطلبات التوثيق، وعدم تناسق الاتصال أو نقص الطاقة في التأخير وانخفاض الشفافية. وقد أثرت هذه القيود على القدرة على التنبؤ بتقديم الخدمات والإجراءات وليس على الأداء الوظيفي المباشر.

وقد كانت حواجز إمكانية الوصول غير متساوية وكان لها تأثير مختلف عبر المجموعات. وقد لوحظ وجود قيود على الوصول المادي، بما في ذلك السلام والمساعد المعطلة أو الغائبة ونقاط الدخول المقيدة في دمشق وريف دمشق (وخاصة دوما)، مما حد من الوصول المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وقد أدت نقاط الخدمة المكتظة في حماة إلى زيادة تقييد الحركة وتقليل الخصوصية، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة أو قضاء وقت طويل في عدادات الخدمة.

كما تباينت الترتيبات المتعلقة بالجنس. ففي حين أظهرت بعض المكاتب ممارسات تعزز الخصوصية، مثل "عمل واحد لكل نافذة" (درعا) وزيادة حضور الموظفات (درعا وحمص)، افتقرت مكاتب أخرى إلى مساحات تراعي الفوارق بين الجنسين، وفي إدلب أريحا، أدى غياب الموظفات إلى تقليل الراحة والسرية للنساء، لا سيما في الإجراءات المتعلقة بالوضع المدني. وقد تساهم مثل هذه السياقات في المواقف التي قد تعتمد فيها النساء بشكل أكبر على الوطاء أو أفراد الأسرة للتنقل في العمليات.

وعلى الرغم من ملاحظة وجود أشخاص معرضين للخطر في مختلف المواقع، فإن معظم المكاتب لم تحافظ على مسارات أولوية رسمية أو ترتيبات خدمة ملائمة. ونتيجة لذلك، كانت احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء تتم معالجتها في كثير من الأحيان من خلال ممارسات مخصصة أو تقديرية وليس من خلال إجراءات موحدة ويمكن التنبؤ بها. ويؤدي هذا الاعتماد على السكن غير الرسمي إلى زيادة خطر عدم المساواة في الوصول والمعاملة غير المتسقة في مختلف المواقع.

3.3 حقوق السكن والأراضي والممتلكات

يحلل هذا القسم حقوق الوصول إلى السكن والأراضي والممتلكات عبر المحافظات التي تم تقييمها، مع التركيز على فقدان الوثائق، وانعدام أمن الحيازة، والإخلاء القسري، والاستيلاء الثانوي، والحواجز المحددة التي تواجهها الأسر التي ترأسها نساء والتي تفوقها النساء بحكم الأمر الواقع وزوجات الأشخاص المفقودين أو المختفين وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتستند النتائج إلى بيانات متقاطعة لمسح الأسر ومناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين والمراقبات الميدانية. وترد الجداول التفصيلية المفصلة التي تدعم هذا القسم في الملحق 4 (الجدول 11-د-13).



الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين يان إيغلاند يتفقد منزلاً مدمراً بجانب مدينة في إدلب، سوريا. طارق مناديلي/المجلس النرويجي للاجئين

الوصول إلى السكن والممتلكات وترتيبات الحيازة

وبشكل عام، أفاد 70% من الأسر التي شملها الاستطلاع بأنها تمتلك أو تستأجر مسكناً في وقت جمع البيانات، ومع ذلك، فإن الوصول إلى السكن لا يعادل أمن الحيازة. وفي حين رصد المسح الأسري أنماط الوصول إلى السكن والملكية المبلغ عنها، فإن النتائج النوعية من مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين في محافظات متعددة بما في ذلك إدلب والحسكة وحمص والرقه وحلب تشير إلى أن الوصول المبلغ عنه غالباً ما يكون غير رسمي أو غير موثق أو يعتمد على ترتيبات غير مستقرة. وأكد الممارسون القانونيون والسلطات المحلية الذين تمت مقابلتهم خلال مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن اتفاقيات الإيجار الشفهية والإشغال الثانوي والنزاعات على الملكية التي لم يتم حلها، والوثائق غير الكاملة لا تزال شائعة، لا سيما بين النازحين الداخليين والعائدين.

وفي حين أن الوصول المبلغ عنه كان متمثلاً بالنسبة للنساء والرجال، فإن ملكية الأصول كانت معتمدة على الجنس. حيث يشكل الرجال أغلبية مالكي الممتلكات المبلغ عنها (63%) وهم أكثر عرضة للسيطرة على الأصول الإنتاجية مثل الأراضي الزراعية (16% من الذكور مقابل 7% من الإناث) أو المباني التجارية (6% من الذكور مقابل 1% من الإناث). يقتصر وصول المرأة إلى حد كبير على العقار السكني.

وبحسب حالة الإقامة، كان معدل الوصول أعلى بين العائدين من النزوح الداخلي (82%) والمجتمعات المضيفة (77%)، وأقل بين النازحين داخلياً (65%)، والأدنى كان بين العائدين من الخارج (48%). وأكدت العائدات الإناث أثناء مناقشات مجموعات التركيز في حمص والرقه أن العودة نادراً ما تعيد لهن حقوقهن في السكن والأراضي والممتلكات بسبب الأضرار والاستيلاء والوثائق المفقودة.

الحيازة الآمنة والنزاعات

ظلت الحيازة الآمنة الرسمية محدودة ومختلفة بحسب الجنس. حيث أفادت 27% فقط من النساء بوجود ملكية رسمية مقارنة بنسبة 40% من الرجال، في حين كانت النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن استيلاء غير رسمي أو ترتيبات معقدة. وأثرت النزاعات على 20% من النساء و17% من الرجال، وكان أعلى معدل انتشار بين النازحين والعائدين من الخارج. ووصفت نقاشات مجموعات التركيز في حلب وإدلب (النازحون داخلياً من الذكور والإناث) النزاعات الناشئة على وجه التحديد بسبب عدم وجود دليل على الملكية، مما يترك الممتلكات عرضة للطن. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين ممن لديهم محامون في حلب ودمشق أن "معظم النزاعات التي نراها لا تتعلق بالأرض نفسها، بل بالأوراق المفقودة وسلاسل الملكية المكسورة".

فجوات التوثيق وانعدام الأمن في السكن والأراضي والممتلكات

كانت فجوات التوثيق أساسية لانعدام أمن السكن والأراضي والممتلكات. وأفاد 69% من النساء و55% من الرجال بعدم امتلاكهم وثائق ملكية رسمية، و31% فقط من النساء يمتلكن وثائق رسمية مقارنة بـ45% من الرجال. وكانت الحيازة الجسدية أضعف من ذلك: فقد أفادت 61% من النساء بعدم وجود نسخ مادية على الإطلاق. ووصفت النازحات داخلياً أثناء مناقشات مجموعات التركيز في إدلب والحسكة وريف دمشق مراراً وتكراراً الوثائق المفقودة أثناء الفرار أو المحاصرات في المنازل المدمرة، حيث قالت إحدى النساء: "الأوراق احترقت مع المنزل... بدونها، الممتلكات غير موجودة". وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين في جميع أنحاء دمشق وحمص وإدلب أن عدم وجود دليل مادي يزيل الأسر فعلياً من النظام القانوني.

فقدان الوثائق وإعادة التسجيل المحدودة

وعلى الرغم من الفجوات واسعة النطاق، حاول 37% فقط من المشاركين استبدال المستندات أو إعادة تسجيلها، ولم يتم حل النتائج إلى حد كبير. ظلت سبعون بالمائة من القضايا معلقة، ولم تنجح سوى 8% منها. وكانت النساء أكثر ميلاً إلى اللجوء إلى المحاكم، في حين لجأ الرجال إلى السجلات، ومع ذلك كانت النساء أكثر عرضة بكثير لأن يقال لهن إن هذه العملية مستحيلة. ووصفت النازحات في نقاشات مجموعات التركيز في ريف دمشق هذه العمليات بأنها مرهقة ومستنزفة مالياً، حيث أوضحت إحدى المشاركات: "بالنسبة لمعاملة واحدة، نحتاج إلى خمس أو ست قضايا... كل خطوة تكلف المال، ولا شيء ينتهي". وأكد المحامون ذلك، مشيرين إلى أن الأنظمة تستوعب القضايا دون حلها.

العوائق التي تحول دون الوصول إلى سبل الانتصاف

وتجمعت العوائق حول التعقيد الإجرائي والتكلفة، يليها نقص الأدلة أو الشهود. وكشفت مناقشات مجموعة التركيز عن أبعاد جنسانية: إذ أكدت النساء على نواحي الخوف والقيود على التنقل والتعرض للاستغلال، في حين ركز الرجال على الرسوم والخطوات البيروقراطية. وسلط المشاركون من ذوي الإعاقة الضوء على المباني التي يتعذر الوصول إليها والاعتماد على الوسطاء. قالت امرأة من ذوي الإعاقة في حلب: "لا أستطيع حتى الوصول إلى المكتب دون أن أدفع لشخص ما ليأخذني".

الضعف داخل الأسرة والتأثير التفاضلي

عبر العينة، ذكرت 29% من الأسر أن بعض أفرادها يواجهون صعوبات أكبر مرتبطة بالسكن والأراضي والأملك، حيث أبلغت النساء عن ذلك بشكل متكرر (39% من النساء مقابل 22% من الرجال). وأظهرت حالة الإعاقة تبايناً أكثر وضوحاً: حيث أفادت 53% من الأسر ذات الإعاقة بوجود صعوبات تفاضلية داخل الأسرة مقارنة بـ26% من الأسر غير ذات الإعاقة.

الوعي بالبدائل وآليات النزاع

وكان الوعي بالوسائل القانونية البديلة لإثبات الملكية منخفضاً، حيث أفاد 75% من المشاركين بعدم وجود وعي، وكانت هناك فجوة واضحة بين الجنسين، حيث لم تكن 80% من النساء على علم بذلك مقارنة بنسبة 71% من الرجال. ومن بين الأقلية التي أبلغت عن وعيها، اقتصر البدائل إلى حد كبير على الأدلة غير الرسمية مثل شهادة الشهود وفواتير الخدمات، بدلا من الآليات المعترف بها أو الموحدة. ويتماشى هذا مع النتائج التي توصلت إليها مناقشات مجموعات التركيز من الإناث والذكور، حيث ذكر المشاركون في مختلف المحافظات مراراً وتكراراً أنهم "لا يعرفون ما الذي يمكن أن يحل محل سند الملكية" ووصفوا الاعتماد على الاتفاقيات الشفهية أو الاعتراف المجتمعي بأنه هش وسهل الطعن فيه. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع المحامين وقادة المجتمع أيضاً أن معظم الأسر تفنقروا إلى المعرفة بالأدلة البديلة المقبولة قانوناً وغالباً ما تتواصل مع المؤسسات دون فهم الأدلة التي يمكن قبولها، مما يؤدي إلى الرضا المتكرر للقضايا أو التخلي عنها.

وبالمثل، كان الوعي بلجان الأراضي المحلية أو آليات النزاع محدوداً وجنسائياً، حيث أبلغت 13% فقط من النساء عن وجودها مقارنة بنسبة 24% من الرجال. وأشارت مناقشات مجموعة التركيز إلى أن النساء، على وجه الخصوص، غالباً ما يتم استبعادهن من شبكات المعلومات التي يتم من خلالها توصيل مثل هذه الآليات، في حين لاحظت مقابلات الأشخاص

المفتاحيين أنه حتى في حالة وجود لجان، فإن تفويضها غير متسق ونادراً ما يُنظر إليها على أنها مسارات مشروعة للاعتراف الرسمي بالملكية. تظهر النتائج الكمية والنوعية معاً أن انخفاض الوعي يقيد بشكل مباشر قدرة الأسر على متابعة مطالبات الملكية، ويعزز الاعتماد على الترتيبات غير الرسمية، ويحد بشكل غير متناسب من وصول المرأة إلى حلول قابلة للتطبيق بما يخص السكن والأراضي والأملاك.

المشاكل المستمرة وأنماط الاستيلاء والضعف المرتبط بالإخلاء

تم الإبلاغ عن مشاكل بخصوص السكن والأراضي والممتلكات المستمرة من قبل 42% من المشاركين، وارتفعت إلى 46% بين النساء. وفي الأماكن التي احتلها آخرون، كان أفراد الأسرة هم الأكثر شيوعاً، يليهم الأفراد والسلطات المحلية. ووصفت مناقشات مجموعات التركيز في الأجزاء الجنوبية الوسطى والشمالية الشرقية من سوريا حالة عدم اليقين الواسعة النطاق بشأن وضع الممتلكات، حيث ذكرت النساء في كثير من الأحيان: "نحن لا نعرف من يعيش هناك الآن، أو ما إذا كان لا يزال موجوداً". كان التعرض لخطر الإخلاء شديداً، حيث أفاد 95% بعدم وجود بدائل في حالة الإخلاء. وقد تم تحديد الأسر التي ترأسها نساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن باستمرار على أنهم الأكثر عرضة للخطر.

تظهر الأدلة النوعية في جميع المحافظات أن انعدام الأمن في مجال السكن والأراضي والممتلكات يُنظر إليه على أنه حالة يومية وليس مسألة قانونية منفصلة. قام النازحون داخلياً في المخيمات بتأجير السكن والأراضي والممتلكات من خلال التجريد التام من الملكية والمأوى غير الدائم، في حين وصف النازحون والعائدون في المناطق الحضرية أسواق الإيجار الاستغلالية، والحياسة غير الرسمية، وشلل الميراث، وعدم القدرة على التصرف بسبب فقدان أو غياب الأقارب الذكور. ولخصت إحدى المشاركات النازحات في ريف دمشق هذا التقارب بقولها: "نحن داخل منزل، لكننا لسنا آمنين... كل شيء يمكن أن يؤخذ منا في أي لحظة".

وقد عززت عمليات التحقيق مع المحامين ومسؤولي السجل العقاري هذه النتائج، ووصفت السكن والأراضي والممتلكات بأنها حساسة للوقت ومحظورة هيكلياً. وفي الحسكة، وصف مسؤولو السجل العقاري الشلل المؤسسي شبه الكامل، بينما أكد المحامون في دمشق وريف دمشق على المعاملات الاحتياالية والاستيلاء الثانوي أثناء الغياب. وقد تم وصف التأخير في كافة مقابلات الأشخاص المفتاحيين في اتخاذ الإجراءات مراراً وتكراراً بأنه يؤدي إلى خسارة لا رجعة فيها.

3.3.1 الإخلاء القسري والعناية الواجبة

يتناول هذا القسم مخاطر الإخلاء القسري، والعناية الواجبة، وأنماط الاستيلاء الثانوية باعتبارها أبعاداً رئيسية لانعدام الأمن السكني. فهو لا يقيم مدى انتشار تهديدات الإخلاء فحسب، بل يقيم أيضاً مدى قدرة الأسر على الطعن في القرارات أو الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية الرسمية.

خطر الإخلاء المتوقع

وأفاد 21% من المشاركون أنهم يشعرون بخطر الإخلاء، في حين أن 80% لم يشعروا بذلك. وكان الخطر المتصور مماثلاً حسب الجنس (20% من الإناث و21% من الذكور)، ولكنه كان أعلى بشكل ملحوظ بين المشاركين ذوي الإعاقة (31%) مقارنة بأولئك ممن ليس لديهم إعاقة (19%). حسب حالة الإقامة، أبلغ العائدون النازحون داخل سوريا عن أعلى المخاطر المتصورة (31%)، يليهم النازحون داخلياً (21%)، والعائدون من الخارج (20%)، وأفراد المجتمع المضيف (16%). ومن الناحية الجغرافية، كان قلق الإخلاء أكثر وضوحاً في الرقة (37%)، تليها حمص (25%)، وريف دمشق (22%)، ودمشق وإدلب (21% لكل منهما)، مع مستويات أقل في حماة (12%) والحسكة (14%).

وقد تردد صدق هذه الأنماط في مناقشات مجموعات التركيز بين النازحات داخلياً في ريف دمشق وحماة ودمشق والرقة وحلب (المناطق الحضرية)، حيث وصفت النساء باستمرار العيش في ظل "الخوف المستمر من الإخلاء"، حتى بعد سنوات في نفس السكن. وقالت إحدى النازحات في ريف دمشق: "يمكنك البقاء لسنوات، لكن في أي لحظة يمكن للمالك أن يطلب منك المغادرة... لا شيء يحمينا". وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع محامين في الرقة وحمص أن خطر الإخلاء نادراً ما يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه، ولكنه يتم تجربته على نطاق واسع من خلال الضغط غير الرسمي بدلاً من أوامر المحكمة.

دوافع المخاطر

ومن بين الأسر التي أبلغت عن خطر الإخلاء، تظهر الاستجابات الكمية أن خطر الإخلاء مدفوع في المقام الأول بفجوات التوثيق (24%) ومتأخرات الإيجار (24%)، تليها تهديدات المالك (21%) والإشعار الشفهي (12%). وكانت التهديدات التي تشكلها الجهات المسلحة والاستخدام غير الرسمي

للأراضي أقل شيوعاً (6% لكل منهما). وشكل النازحون داخلياً الحصة الأكبر من الدوافع المبلغ عنهم (40%)، مع بروز متأخرات الإيجار وتهديدات المالكين.

عززت مناقشات مجموعة التركيز باستمرار الموضوع "الاقتصادي وانعدام أمن الحياة". ووصفت النازحات في حماة ودمشق الإيجار بأنه الرافعة الرئيسية للسيطرة، وأوضحت إحدى النساء: "إننا أخرجت الإيجار ولو لمدة أسبوع، فإنهم يهدونك على الفور" وربطت النازحات داخلياً في ريف دمشق بشكل واضح بين ضغوط الإخلاء والولم الاجتماعي، مشيرة إلى أن الأسر النازحة متهمه برفع الإيجارات، وبالتالي يتم التعامل معها على أنها مستهلكة. وشددت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع قادة المجتمع المحلي في حماة على أن تضخم الإيجارات، وليس النزاعات القانونية، أصبح الآن السبب الرئيسي للإخلاء.

استلام إشعار الإخلاء

ومن بين أولئك الذين شعروا بالخطر، أفاد 69% أنهم لم يتلقوا أي إشعار بالإخلاء، وأبلغ 29% عن إشعار شفهي، وأبلغ 2% فقط عن إشعار كتابي. وكانت الأنماط متشابهة حسب الجنس. وكان النازحون داخلياً أكثر عرضة للإبلاغ عن إشعار شفهي (34%) مقارنة بأفراد المجتمع المضيف (23%) أو العائدين. كان المشاركون من ذوي الإعاقة أكثر عرضة للإبلاغ عن عدم وجود إشعار (84%)، مما يشير إلى أن ضغط الإخلاء قد ينتقل بشكل غير مباشر.

وأكدت النازحات داخلياً ضمن مناقشات مجموعة التركيز في المحافظات الحضرية مراراً أن تهديدات الإخلاء "شفهية وليست خطية". وأشارت إحدى المشاركات في دمشق إلى أنهم "لا يعطون أوراقاً أبداً... بل يأتون فقط ويقولون "غادروا بحلول نهاية الشهر". وأكد المحامون في حلب والرقه أن عدم وجود إشعارات مكتوبة يعكس الطابع غير الرسمي والاستبعاد من حماية المستأجرين.

توقيت الإشعار والجهة المصدرة

وفي الحالات التي تم فيها الإبلاغ عن الإشعارات، كانت تُنسب في المقام الأول إلى أصحاب العقارات، وتوصف بأنها اتصالات غير رسمية متكررة، يتم تسليماً في بعض الأحيان من خلال وسطاء أو شخصيات محلية. ويتماشي هذا مع الانخفاض الشديد في الإبلاغ عن الإشعارات المكتوبة ويشير إلى أن ضغط الإخلاء يتجلى من خلال المثابرة وليس الإجراء الرسمي.

وقد أوضحت مناقشات مجموعات التركيز هذا النمط بوضوح. وأوضحت نازحة داخلياً في ريف دمشق: "المالك يخبر أحد الجيران، ثم يرسل لشخص آخر... كل شهر هناك رسالة جديدة." وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع المحامين أن الضغط الوسيط أمر شائع عندما تكون العقود شفهية أو غير مسجلة.

تاريخ وظروف الإخلاء

ومن بين المعرضين للخطر، أفاد 16% أنهم تعرضوا للإخلاء في الماضي، مع ارتفاع المستويات بين المشاركين من ذوي الإعاقة (32%) والنازحين داخلياً (22%). تعكس سجلات الإخلاء المبلغ عنها كل من النزوح المرتبط بالصراع والإخلاء المدفوع بالسوق والمرتبط بزيادات الإيجار أو بيع الممتلكات أو إنهاء العقود.

ووصفت مناقشات مجموعات التركيز للنازحين داخلياً من الذكور في درعا وإدلب دورات النزوح المتكررة، حيث قال أحد المشاركين: "لقد نزحنا بسبب الحرب، ثم نزحنا مرة أخرى لأننا لم نتمكن من دفع الإيجار." وشدد المحامون على أن الإخلاء السابق غالباً ما يزيد من الضعف في المستقبل، حيث تستنفد الأسر مدخراتها وتقبل ترتيبات حيازة أضعف.

الاستيلاء الثانوي بعد الإخلاء/التهجير

أفاد أكثر من نصف المشاركين (54%) أنهم لا يعرفون ما إذا كانت ممتلكاتهم مشغولة بشكل ثانوي، بينما أفاد 14% أنها كذلك. كانت الاستجابات العالية "لا أعرف" متنسقة عبر مجموعات الإقامة، مما يشير إلى محدودية الرؤية لحالة الملكية بعد النزوح.

وكثيراً ما وصفت مناقشات مجموعات التركيز للنازحات داخلياً في الحسكة والرقه وريف دمشق المنازل في مناطقهن الأصلية بأنها "محتلة أو محجوزة أو غير معروفة." قالت إحدى النساء: "لا نعرف من يعيش هناك الآن... ولا يمكننا الذهاب لنرى." وحذر النازحون داخلياً من الذكور في مناقشات مجموعات التركيز في إدلب ودرعا من أن الاستيلاء المطول يؤدي إلى تآكل المطالبات المستقبلية، حتى لو كانت الملكية موجودة قبل النزوح. وأكد المحامون أن المهنة الثانوية تشكل سبباً رئيسياً للنزاع ولكن نادراً ما يتم الطعن فيها بسبب التكلفة وانعدام الأمن وعدم وجود أدلة.

حالة الشخص المفقود للزوج/ الشريك

ومن بين المشاركين (عددهم = 88)، كان عدد المتأثرين بشخص مفقود عاماً تقريباً بنسبة 93% (عدد = 82)، وهو أعلى بين النساء (95%) مقارنة بالرجال (82%). وكان معدل الانتشار أعلى بين أسر المجتمع المضيف (96%) ووصل إلى 100% بين العائدين من الخارج، في حين أظهر العائدون من النازحين داخلياً أدنى معدل انتشار (82%). وظلت نسبة المتضررين من اختفاء شخص مرتفعة باستمرار بغض النظر عن حالة الإعاقة، ووصلت إلى 100% في العديد من المحافظات، بما في ذلك ريف دمشق، ودرعا، والرقه، والحسكة.

أكدت مناقشات مجموعات التركيز أن الاختفاء هو حالة منزلية واسعة النطاق وليس حدثاً معزولاً. وصفت النازحات داخلياً أثناء مناقشات مجموعات التركيز في جميع أنحاء ريف دمشق وإدلب والحسكة والرقة وحماة مراراً الاختفاء بأنه النقطة التي "توقف عندها كل شيء"، في حين أكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع المحامين أن قضايا الأشخاص المفقودين تهيمن الآن على قضايا الميراث والممتلكات والوصاية.

ظلت قضية الأشخاص المفقودين مطولة إلى حد كبير طوال فترة الصراع، حيث امتدت من عام 2011 – 2023 وتركزت بين عامي 2012 – 2018. وغطت تقارير النساء نطاق الدوام الكامل، مما يشير إلى إدارة طويلة الأجل للحالات التي لم يتم حلها. وتركزت حالات النازحين داخلياً في سنوات ذروة الصراع، في حين ظهرت بعض الحالات الأحدث بين العائدين من النزوح الداخلي.

وصفت مناقشات مجموعات التركيز باستمرار وجود شخص مفقود في الأسرة بأنه "سنوات من الانتظار"، وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن الحالات نادراً ما يتم حلها دون اتخاذ إجراء قانوني، وهو ما تتجنبه العديد من الأسر بسبب التكلفة ومتطلبات الإثبات والخوف.

القدرة على الاستفادة من حقوق الملكية أو الحقوق القانونية

ومن بين المشاركين الذين لديهم زوج/ شريك مفقود (عدد = 82)، أفاد 87% بعدم قدرتهم على الاستفادة من ممتلكات الشخص المفقود أو حقوقه القانونية. وكان الاستبعاد أعلى بين النساء (88%) منه بين الرجال (78%) وكان أشد بين النازحين داخلياً (95%) والعائدين من الخارج (100%). وتم الإبلاغ عن محدودية الوصول في حلب وحماة، في حين تجاوز الاستبعاد 90% في درعا ودمشق وإدلب.

وقد فسرت مناقشات مجموعات التركيز هذا الاستبعاد من خلال عقبات الإثبات والافتقار إلى الوضع القانوني. وذكرت النساء مراراً أنه طلب منهن "إحضار زوجك أو ورقة الوفاة"، بينما أكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن المؤسسات غالباً ما تتحدى سلطة المرأة عندما لا يتم حل وضع الزوج.

وكان العائق السائد في المطالبة بالملكية أو الميراث هو عدم وجود شهادة وفاة (32%)، يليه الضغط الأسري (16%)، ونقص الوعي القانوني (15%)، والتكاليف (15%). كما تم الإبلاغ عن تعقيد المحاكم والمخاوف المتعلقة بالسلامة، مع التركيز القوي على عوائق شهادات الوفاة في ريف دمشق ودرعا.

ووصفت الإناث أثناء مناقشات مجموعات التركيز دوماً شهادة الوفاة على أنها العقبة الرئيسية، مما أدى إلى تجميد المطالبات بالميراث والسكن، في حين أكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن معظم حالات الأشخاص المفقودين تتم متابعتها فقط لفتح الميراث أو الوصاية.

محاولة إعلان الوفاة القانونية أو الحصول على إشعار بالوفاة

من بين المشاركات اللاتي لديهن زوج/ شريك مفقود، انقسمت المحاولات بالتساوي (50% حاولن، 50% لم تحاولن). وكان النازحون داخلياً هم الأكثر احتمالاً لمحاولة الإعلان (73%)، في حين أبلغ جميع العائدين من الخارج عن عدم وجود محاولات. وبلغت المحاولات ذروتها في إدلب وحلب وريف دمشق، وغابت تماماً في درعا والحسكة. وعكست مناقشات مجموعات التركيز هذه الأنماط: وصفت النساء في إدلب المحاولات بأنها ضرورية لحقوق الطفل، بينما وصف المشاركون في درعا التجنب المدفوع بالخوف والتكلفة وانعدام الثقة. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين فك الارتباط عندما يُنظر إلى المحاكم على أنها محفوفة بالمخاطر أو يتعذر الوصول إليها.

ومن بين اللاتي حاولن (عدد = 41)، نجحت 24% فقط في الحصول على الإعلان، بينما بقيت 66% معلقات. وسجلت النازحات داخلياً أعلى معدل نجاح (50%)، في حين كانت قضايا المجتمع المضيف معلقة بأغلبية ساحقة. وأظهرت حلب أعلى نسبة نجاح بين مجموعات المحاولات الأكبر.

ووصفت مناقشات مجموعات التركيز هذه العمليات بأنها مرهقة وغير محددة، وتم تلخيصها بـ "ما زلنا ننتظر"، بينما أكد المحامون أن النتائج المعلقة المطولة هي القاعدة.

العوائق التي تمنع محاولات الإعلان

ومن بين أولئك الذين لم يحاولوا الحصول على إعلان، هيمنت متطلبات الإثبات (38%) ورسوم المحكمة (25%)، يليها الخلاف العائلي والخوف/الوصم (13% لكل منهما). وتركزت هذه الحواجز بشكل أكبر في درعا وحماة. وقد ارتبطت مناقشات مجموعات التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين بشكل وثيق، حيث وصفت النساء متطلبات الإثبات بأنها من المستحيل تليبيتها والخوف منها بأنها مرتبطة بالمجتمع والحماية.

الحاجة إلى الدعم أو الإحالة إلى الخدمات القانونية

ومن بين المشاركات اللاتي أفدن باختفاء الزوج أو الشريك، كان الطلب على المساعدة القانونية مرتفعاً بنسبة 73%، وبلغ ذروته في ريف دمشق، ودرعا، وحمص، والرقة. وظهرت في إدلب ردود فعل متباينة. وشددت مناقشات مجموعات التركيز على أن الدعم القانوني ضروري لأن الإجراءات غير واضحة ولا يمكن التنقل فيها بمفردها، في حين شددت مقابلات الأشخاص المفتاحيين على أن المرافقة غالباً ما تحدد ما إذا كانت القضايا ستستمر أم تنهار.

طلب المساعدة من السلطات أو المنظمات غير الحكومية أو قادة المجتمع

وعلى الرغم من ارتفاع الطلب، أفاد 54% أنهم لا يطلبون المساعدة. وكانت النساء أقل ميلاً لطلب المساعدة من الرجال، في حين كان النازحون داخلياً هم الأكثر احتمالاً. أظهرت درعا عدم طلب المساعدة بشكل كامل.

ووصفت مناقشات مجموعات التركيز طلب المساعدة بأنه مفيد اجتماعياً ومحفوف بالمخاطر، في حين أشارت مقابلات الأشخاص المفتاحيين إلى أن معظم المسارات تؤدي إلى التسجيل والانتظار بدلاً من الحل.

الوعي بالإجراءات التي تسمح لزوجات المفقودين بإدارة الممتلكات

وكان الوعي بها غائباً تماماً تقريباً: إذ أفاد 98% بعدم معرفتهم بمثل هذه الإجراءات. أشارت الإجابات القليلة "نعم" (إدلب فقط) إلى الميراث بعد إعلان الوفاة بدلاً من الإدارة المؤقتة.

أكدت مناقشات مجموعات التركيز هذه الفجوة بقوة، حيث وصفت النساء أنفسهن بأنهن "بين زوجة وأرملة"، وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين أن النظام يظل قائماً على الوفاة بشكل فعال، ولا يقدم أية حلول مؤقتة عملية - تتوافق بشكل مباشر مع شهادة الوفاة باعتبارها العائق المهيمن وارتفاع الطلب على المساعدة القانونية.

3.3.2 الوصول المؤسسي والقيود (مديرية ومكاتب المصالح العقارية)

يساهم عمل دوائر السجل العقاري والعقارات في تشكيل قدرة الأسر على تأمين الحياة وحل النزاعات وإضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية. وفي حين أن العديد من المكاتب تعمل من الناحية الفنية، فإن التقييم يبين أن الاختناقات الإجرائية، وعدم المساواة في إمكانية الوصول، والتبعيات في الوثائق تؤثر بشكل كبير على الوصول الفعال إلى تعويضات السكن والأراضي والأملاك.

تم الإبلاغ عن محاولات للوصول لدوائر السجل العقاري

من بين الأسر التي شملتها الدراسة، ذكرت 15% فقط عن محاولتهم الوصول إلى دوائر السجل العقاري أو العقارات للمسائل المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات منذ 8 كانون الأول/ديسمبر، بينما ذكرت 81% عن عدم وجود محاولة (انظر الجدولين 16 + 17د في الملحق 4).

ولم يتم ملاحظة أي اختلاف كبير في المحاولات المبلغ عنها حسب الجنس أو حالة الإعاقة. في حين أفاد الرجال بمشاركة أعلى قليلاً (16%) من النساء (13%)، وأظهر المشاركون من ذوي الإعاقة (18%) مشاركة أعلى قليلاً من أولئك الذين لا يعانون من الإعاقة (15%).

وعلى النقيض من ذلك، ظهر تباين أكثر وضوحاً حسب حالة الزوج. وكانت المحاولات هي الأدنى بين النازحين داخلياً (12%)، وأعلى بين العائدين من النزوح الداخلي (16%) وأفراد المجتمع المضيف (18%)، والأعلى بين العائدين من الخارج (20%). ويشير هذا التدرج إلى أن الاستقرار السكني النسبي واستمرار التوثيق قد يؤثران على احتمالية المشاركة المؤسسية.

ومع ذلك، ظل معدل عدم الاتصال مرتفعاً باستمرار في جميع المجموعات. ووصفت مناقشات مجموعات التركيز مواقع متعددة عدم المشاركة بأنه مرتبط بعدم الجدوى الإجرائية المتصورة، بما في ذلك فجوات التوثيق، والإحالات المتكررة، والمتطلبات غير الواضحة، كعوامل تساهم في الصعوبات

في بدء الإجراءات أو تقديمها. ووصف المشاركون دوائر السجل العقاري والعقارات بأنها تعمل رسمياً ولكن لا يمكن الوصول إليها وظيفياً، مشيرين إلى الزيارات غير الناجحة وعدم اليقين بشأن الحدود المستندية المطلوبة لبدء الإجراءات.

"حتى ولو ذهبنا، لا يتحرك أي شيء"

لقد عاشت في خيمة في المخيم لمدة خمس سنوات. وعندما هربت، تركت وراءها كل شيء تقريباً بما في ذلك وثائقها. ما تبقى هو أجزاء: نسخة من بطاقة هوية قديمة، وصفحة تالفة من كتاب عائلي، وأوراق بها طوابع لم يعد يتم التعرف عليها. طفلها الأصغر، الذي ولد في النزوح، ليس لديه شهادة ميلاد.

فكرت في السفر إلى المدينة لاستبدال الوثائق. لكن القيام بذلك يتطلب عبور نقاط التفتيش، ودفع تكاليف النقل والرسوم التي لا تستطيع تحملها، والتنقل بين المكاتب في المناطق التي لا تشعر بالأمان في الوصول إليها. وحاول آخرون في المخيم القيام بذلك. وعادوا مرهقين ودون إحراز أي تقدم، وتم إحالتهم من مكتب إلى آخر وطلب منهم تقديم الوثائق الأصلية التي فقدوها أثناء الرحلة.

وتوضح أن العديد من النساء في المخيم يواجهن نفس الواقع: تعليق بطاقات الهوية، والسجلات المدنية الموجودة في المحافظات البعيدة، واحتمال تدمير السجلات، والوثائق الصادرة تحت سلطة غير معترف بها من قبل سلطة أخرى.

ومن دون سلسلة توثيق كاملة، يبدو التواصل مع المؤسسات أمراً لا معنى له. يصبح تسجيل المساعدة مشروطاً بإثبات الحالة الذي لا يمكن تقديمه. الحركة في حد ذاتها تنطوي على مخاطر. غالباً ما تبدأ الاستشارات القانونية بنفس التعليمات: "أحضر الوثيقة الأصلية." - وهو شرط لا يمكن للأشخاص من معالجة مشكلاتهم القانونية عندما تكون السجلات مفقودة أو مجزأة.

"انعدام الأمن لا يعني فقط الخوف من العنف"، كما توضح. "عدم معرفة ما إذا كانت سجلاتك لا تزال موجودة."

المصدر: مناقشة مجموعة تركيز، نازحات داخلياً تعشن في مخيم واشوكاني، محافظة الحسكة، يناير 2026.

وشددت مناقشات مجموعات التركيز الموجودة في المخيمات في إدلب والحسكة على أن انعدام الأمن وفقدان الوثائق أو تجزئتها يشكلان عوائق مضاعفة أمام الاقتراب من المؤسسات.

وتشير مناقشات الأشخاص المفتاحيين مع الممارسين القانونيين أيضاً إلى أن الأسر غالباً ما تمتنع عن الاتصال بالمكاتب عندما لا يمكن تقديم سلسلة الوثائق الكاملة في بداية الزيارة. وأشار الممارسون إلى أن فتح الملف في حد ذاته قد يتطلب مستنداً كاملاً، مما يخلق حاجز دخول فوري للأسر التي لديها سجلات مفقودة أو مجزأة.

ورغم أنه لا يمكن استبعاد الافتقار إلى الحاجة بشكل كامل كعامل مساهم في عدم المشاركة، فإن التقارب بين النتائج الكمية والنوعية يشير إلى أن الحواجز أمام المشاركة هيكلية إلى حد كبير بطبيعتها بدلاً من أن تقتصر على فئات ديموغرافية محددة.

الملاحظة المؤسسية والاعتماد الجنساني على الوسطاء

ومن بين الأسر التي سعت إلى الحصول على سبل انتصاف مؤسسية، اعتمدت الأغلبية على مسارات بسيطة أو غير مباشرة بدلاً من التعامل المباشر مع السجل العقاري أو المحاكم (انظر الجدول 28 المكاتب التي تم الاتصال بها حسب الجنس وحالة الإقامة وحالة الإعاقة في الملحق 4).

تشير نتائج مقابلات الأشخاص المفتاحيين ومناقشات مجموعات التركيز إلى أن الأسر نادراً ما تتواصل مع مؤسسات السكن والأراضي والممتلكات الرسمية بشكل مباشر. وبدلاً من ذلك، يتعامل الأشخاص مع المكاتب المساحية أو المحاكم بطريقة وسيطة من خلال المحامين أو الجهات الفاعلة الأخرى التي تساعد الأسر في التنقل بين الإجراءات الإدارية والقانونية. تم الإبلاغ عن المشاركة المؤسسية المباشرة بشكل أقل تكراراً في معظم المحافظات، مع كون الحسكة استثناءً حيث وصف المشاركون المزيد من التفاعل المباشر مع المكاتب المساحية. وأظهر الاعتماد على الوسطاء أيضاً نمطاً واضحاً بين الجنسين - كان أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة للنساء (81%) مقارنة بالرجال (56%). ويشير هذا الاختلاف إلى أن التنقل المؤسسي ليس محايداً بين الجنسين وأن النساء قد يواجهن حواجز إضافية في التعامل المباشر مع الأنظمة الرسمية.

ومع ذلك، تختلف أنماط التنقل المؤسسي أيضاً حسب نوع حالة السكن والأراضي والأموال. وكانت الحالات الأكثر وضوحاً أكثر عرضة للتعامل المباشر مع دوائر السجل العقاري. وعلى النقيض من ذلك، فإن القضايا التي تنطوي على الميراث، أو الأشخاص المفقودين، أو الاستيلاء الثانوي، أو الاستيلاء، أو الملكية المتنازع عليها تتطلب في كثير من الأحيان مشاركة مشتركة في السجل العقاري – المحكمة أو الاعتماد على وسطاء قانونيين. ووصفت النساء في مناقشات مجموعات التركيز المدافعات، وخاصة بين العائدين والنازحين داخلياً، المطالبات المتعلقة بالميراث والأشخاص المفقودين بأنها تتطلب تأكيداً من المحكمة أو مراقبة قانونية للمضي قدماً.

"حتى تثبته المحكمة"

زوجها مفقود منذ ثماني سنوات. ومنذ ذلك الحين، ظلت أرض العائلة مسجلة باسمه. الميراث لا يمكن تقسيمه. ولا يمكنها تسجيل أطفالها رسمياً كورثة. وفي كل مرة تسأل عن كيفية المتابعة، يكون الجواب هو نفسه: "أنت بحاجة إلى قرار من المحكمة."

لتأكيد الوفاة أو الوضع القانوني، يتوجب عليها رفع قضية. وعندما حاولت الاستفسار بنفسها، طُلب منها العودة مع محامٍ. لرفع قضية، يجب عليها تقديم المستندات - بعضها فقد أثناء النزوح، والبعض الآخر لا يزال مرتبطاً بشخص مفقود. تتطلب كل خطوة رسوماً إجرائية مختلفة، وتمثيلاً قانونياً، وجلسات استماع متكررة.

وبدون تأكيد المحكمة، لا يمكن المضي قدماً في إجراءات السجل العقاري لتغيير أصحاب الملكية رسمياً. يدير الإخوة الممتلكات بشكل غير رسمي "ريثما يتم حل الأمور"، ولكن لم يظهر أي حل رسمي بعد سنوات من الضياع. لا يمكنها بيع أو إعادة بناء أو تأمين حصة أطفالها.

"أشعر وكأن حياتنا معلقة"، كما تقول. "حتى تثبته المحكمة، سنبقى في المنتصف."

بالنسبة للنساء اللواتي يتعاملن مع قضايا الميراث والأشخاص المفقودين، فإن المشاركة الإدارية أو الترتيبات غير الرسمية وحدها لا تكفي. وبدون تأكيد قضائي ومراقبة قانونية، تظل حقوق الملكية مجمدة فعلياً.

المصدر: مناقشة مجموعة التركيز، مشاركات من النساء النازحات (نازحات داخلياً/عائدات)، محافظة حلب، كانون الثاني/يناير 2026.

توضح مناقشات مجموعات التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين هذه الأنماط. ووصفت مناقشات مجموعات التركيز للنساء العائدات في حمص توجيههن إلى المحاكم أمام السجل العقاري بسبب قضايا الحجز أو الاستيلاء أو الميراث. وسلطت مناقشات مجموعات التركيز بين النازحات داخلياً في ريف دمشق الضوء على الاعتماد على الوسطاء، مشيرة إلى أنهم "لا تستطعن اتباع كل خطوة" من الإجراءات متعددة المراحل. وأكدت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع المحامين أن المطالبات المتعلقة بالميراث والممتلكات المتعلقة بالأشخاص المفقودين تتطلب عادة تأكيداً من المحكمة قبل المضي قدماً في إجراءات السجل العقاري، مما يزيد الاعتماد على التمثيل القانوني. توضح هذه الروايات كيف تتطلب قضايا السكن والأراضي والممتلكات المعقدة أو المرتبطة بالمحكمة في كثير من الأحيان المراقبة بدلاً من المتابعة الإدارية المباشرة.

وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن الاعتماد على الوسطاء يرتبط هيكلية بتعقيد القضية ومتطلبات الإثبات. وتتأثر النساء بشكل غير متناسب في مثل هذه الأنواع من الحالات، حيث تتقاطع حواجز التوثيق المدني مع إجراءات تسجيل الممتلكات.

وفي هذا السياق، لا تعمل المراقبة القانونية كمساعدة دامة فحسب، بل كعامل تمكين هيكلية للوصول إلى سبل تعويضات عن السكن والأراضي والأموال.

الحالة التشغيلية وإمكانية الوصول والقيود الإجرائية

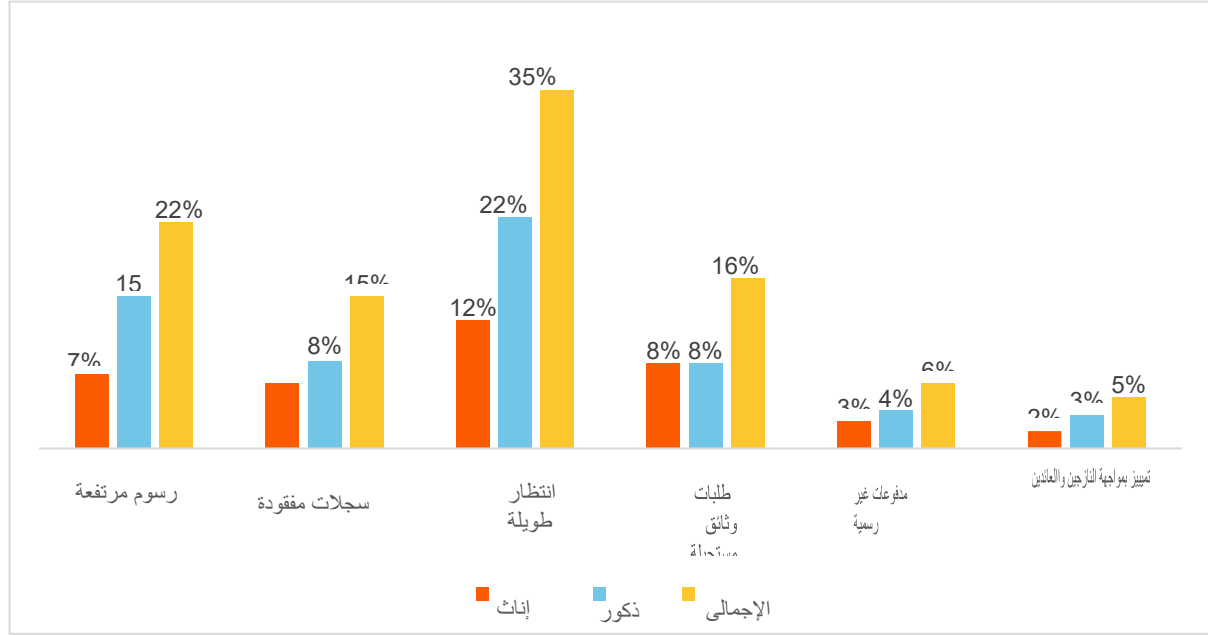
ومن بين المشاركين الذين أفادوا بالتعامل المباشر مع دوائر السجل العقاري والعقارات، أشار 76% إلى أن المكاتب تعمل، ووصف 19% التشغيل الجزئي أو البطيء، وأفاد 5% بعدم عملها. ومع ذلك، فإن الوضع التشغيلي لم يترجم باستمرار إلى إمكانية الوصول الفعال إلى سبل الانتصاف المؤسسية.

وكانت الوظائف مرتفعة بشكل خاص في إلب (98%) ودمشق (88%)، ومرتفعة نسبياً في الرقة (80%). عكست حلب أضعف ثقة (50%) تعمل؛ 28% لا تعمل، في حين تم وصف حمص وحماة في كثير من الأحيان على أنها تعملان جزئياً أو ببطء. اتسم ريف دمشق بارتفاع حالة عدم اليقين فيما يتعلق بوضع المكاتب.

وأفاد المشاركون من ذوي الإعاقة بوجود أداء أعلى (91%)، وهو ما يعكس على الأرجح أن أولئك الذين يتغلبون على حواجز الوصول يواجهون خدمات تشغيلية. ومع ذلك، ينبغي تفسير ذلك جنباً إلى جنب مع قيود الوصول المادية والإجرائية المحددة في كل من بيانات المسح والرصد.

وعلى الرغم من الأداء المبلغ عنه، ظلت إمكانية الوصول مقيدة أو غير متساوية. بشكل عام، وصف 12% المكاتب بأنها لا يمكن الوصول إليها، مع ارتفاع كبير في عدم إمكانية الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة (27% مقارنة بـ 10% بين المشاركين من غير ذوي الإعاقة). كانت النساء أقل عرضة من الرجال لوصف المكاتب بأنها "سهلة الوصول". وكانت الفوارق الإقليمية في الوصول واضحة، حيث أظهرت الرقة والحسكة قيوداً شديدة على الوصول، في حين أبلغت دمشق وإدلب عن ارتفاع إمكانية الوصول، وإن كان ذلك مصحوباً في كثير من الأحيان بالازدحام.

كانت العقبات المبلغ عنها تهيمن عليها أوقات الانتظار الطويلة (35%)، والرسوم المرتفعة (22%)، وطلبات الوثائق التي لا يمكن تقديمها (16%)، والسجلات المفقودة أو غير المكتملة (15%). وفي العديد من المواقع، وصف المشاركون دورات الإحالة بين السجل العقاري والمحاكم، مما أدى إلى زيادة أعباء الوقت والتكلفة. وأفاد 5% من المشاركين بوجود تمييز تجاه النازحين داخلياً والعائدين، مع تركيز هذه التقارير في ريف دمشق والرقة.



الشكل 1: العقبات الواردة

وتختلف أنماط العوائق أيضاً حسب الجنس. وأشارت النساء في كثير من الأحيان إلى عوائق التوثيق، بما في ذلك السجلات المفقودة ومتطلبات الإثبات، في حين أكد الرجال في كثير من الأحيان على الرسوم وأوقات الانتظار.

تشير مناقشات مجموعة التركيز ومقابلات الأشخاص المفتاحيين باستمرار إلى أن المكاتب "العامة" ربما لا تزال معطلة من الناحية الإجرائية. أظهرت النتائج النوعية أن طلبات الوثائق المتكررة، ودورات الإحالة بين السجل العقاري والمحاكم، وتناقضات الأرشيف، وجمود الأدلة هي القيود الأساسية للمضي قدماً في القضايا القانونية. في كثير من الأحيان، تمنع السجلات المفقودة وسلاسل التوثيق غير المكتملة التقدم، حتى عندما تكون المكاتب مفتوحة وتقوم بمعالجة الحالات. عندما تكون سلاسل التوثيق غير مكتملة، غالباً ما تتحول القضايا نحو إجراءات التأكيد القضائي، مما يؤدي إلى تمديد المدة والنقبات.

وبشكل عام، يوضح التقييم أن القيود المؤسسية تتبع في المقام الأول من الانسداد الإجرائي والاعتماد على الوثائق وليس من عدم الأداء الوظيفي البسيط للمؤسسات. قد تكون المكاتب جاهزة للعمل من الناحية الرسمية، إلا أن الوصول الفعال يعتمد على قدرة الأفراد على توفير الوثائق الكاملة، واستيعاب التكاليف المالية وتكاليف التنقل، والتنقل في العمليات الإدارية والقضائية متعددة الخطوات. وفي حالة عدم استيفاء هذه الشروط، فإن المكاتب العاملة لا تترجم إلى إمكانية الوصول المجدي إلى سبل الانتصاف الخاصة بالسكن والأراضي والأملاك.

القدرة المؤسسية والاحتياجات ذات الأولوية

وقد وُصفت القيود المفروضة على القدرات باستمرار بأنها هيكلية وليست مؤقتة. وفي جميع استجابات الاستطلاع والمناقشات النوعية، تركزت الأسباب حول نقص الموظفين، والخبرة المحدودة للموظفين الجدد، والسجلات المفقودة أو التالفة، والتعقيد الإجرائي، وأعمال العمل الهائلة. وفي العديد من المواقع، تم الإشارة أيضاً إلى الفساد والسلطة المجزأة كعوامل مركبة.

كانت آراء المشاركين حول قدرة دوائر السجل العقاري والعقارات على إدارة الطلب المتزايد على السكن والأراضي والممتلكات سلبية إلى حد كبير أو غير مؤكدة. يعتقد 45% أن المكاتب لن تكون قادرة على استيعاب عدد الحالات المتزايد، و31% غير متأكدين، ويعتقد 24% أن المكاتب يمكنها التعامل مع الأمر.

وقد تباينت هذه التصورات عبر المجموعات. حيث أعرب الرجال عن تشاؤم أكبر مما هو لدى النساء. وأشارت النساء في كثير من الأحيان إلى أنهن لا يعرفن ما إذا كانت المكاتب قادرة على إدارة الطلب المتزايد، وهو ما قد يعكس انخفاض مستويات المشاركة المؤسسية المباشرة وزيادة الاعتماد على الوسطاء الموصوفين سابقاً. وتم الإبلاغ عن أقوى حالات التشاؤم بين العائدين من الخارج والعائدين من النزوح الداخلي، وهو ما يعكس على الأرجح تعرضاً أكبر لتغيرات التوثيق والإجراءات المرتبطة بالمحكمة. وأظهر المشاركون من ذوي الإعاقة أيضاً تشاؤماً متزايداً، مما يشير إلى مخاوف تتعلق بحجم العمل والوصول الفعال.

قدرة استيعاب مديرية ومكاتب المصالح العقارية	دمشق	حلب	ريف دمشق	حمص	حمص حماه	إدلب	الحسكة	الرقبة	المجموع
لا نعم	16%	17%	77%	0%	50%	23%	14%	50%	31%
لا	36%	22%	23%	78%	50%	65%	14%	20%	45%
نعم	48%	61%	0%	22%	0%	13%	71%	30%	24%

الجدول 3: استيعاب مديرية ومكاتب المصالح العقارية

وكان التباين المناطقي واضحاً أيضاً. إذ كان التشاؤم أعلى في حمص وإدلب، حيث وصف المشاركون في كثير من الأحيان الازدحام وتراكم القضايا. وأظهرت حلب ودمشق ثقة أعلى نسبياً في القدرات المؤسسية. وفي ريف دمشق، أفاد العديد من المشاركون أنهم لا يعرفون ما إذا كانت المكاتب لديها ما يكفي من الموظفين أو القدرة الإجرائية للتعامل مع العدد المتزايد من القضايا، مما يشير إلى محدودية الرؤية في الأداء المؤسسي. وأفاد الحسكة بوجود ثقة أعلى نسبياً على الرغم من قيود الوصول التي تم تحديدها في مكان آخر من هذا القسم.

وتشير النتائج النوعية إلى أن المخاوف بشأن القدرات لا تتعلق بإغلاق المكاتب بقدر ما تتعلق بالقيود النظامية. وصفت مناقشات مجموعات التركيز فترات الانتظار الطويلة وركود الحالة.

وأوردت مقابلات الأشخاص المفتاحيين مع الممارسين القانونيين نقص الموظفين، والقيود المفروضة على القدرات المرتبطة بالخبرة المحدودة للموظفين، وتلف الأرشيف، والجمود الإجرائي، والسلطة المجزأة بأنها العوامل الرئيسية وراء التشاؤم. وأشار الممارسون القانونيون إلى أن زيادة الطلب، دون تعديلات إجرائية، من المرجح أن تؤدي إلى توسيع نطاق القضايا المعقدة بدلاً من تسريع الحل.

وكانت القيود المفروضة على الوصول حادة بشكل خاص بالنسبة للنازحين داخلياً والعائدين والأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما عندما يكون السفر بين مناطق السيطرة أو تكاليف النقل أو التنسيق بين المحافظات مطلوباً. وربطت النساء في كثير من الأحيان الضغوط المؤسسية بنزاعات الميراث والفجوات في التوثيق، في حين أكد الرجال في كثير من الأحيان على الازدحام ونقص الموظفين. تعكس هذه الاختلافات التباين في أنواع الحالات وليس الاختلافات في جودة الخدمة المتصورة. وصفت مناقشات مجموعة التركيز مراراً نمطاً من الطرق المسدودة الإجرائية. وكما لخص أحد المشاركين: "حتى لو وصلت إلى المكتب، لا يمكنك المضي قدماً بدون الأوراق." تتطلب قضايا الميراث والمطالبات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والملكية المتنازع عليها في كثير من الأحيان إثباتاً من المحكمة قبل المضي قدماً في إجراءات السجل العقاري، مما يؤدي إلى إنشاء عمليات متعددة المراحل يصعب التنقل فيها دون دعم قانوني. وأكدت مؤسسات الابتكار المعرفي أن السلطة الإدارية المجزأة والسجلات التالفة تعني أن الأداء المؤسسي يتشكل من خلال التفقت الدليلي والإداري عبر المناطق بقدر ما يتشكل من خلال مستويات التوظيف.

وعلى هذه الخلفية، ترتبط الاحتياجات ذات الأولوية الناشئة عن التقييم ارتباطاً مباشراً بالعوائق التي تم تحديدها. تعالج الإجراءات المبسطة ومتطلبات التوثيق الأكثر وضوحاً الاختناقات الإجرائية التي تؤثر بشكل غير متناسب على حالات الميراث والحالات المتعلقة بالأشخاص المفقودين والحالات المعتمدة على التوثيق — أنواع الحالات التي تتعامل معها النساء بشكل أكثر تكراراً. وتأتي الإعفاءات من الرسوم وخفض التكاليف استجابةً للأعباء المالية ومتطلبات السفر المتكررة، وهي الحواجز التي يشدد عليها الرجال والأسر النازحة التي تواجه مطالبات عبر المحافظات. تعمل آليات التسجيل المتنقلة على تخفيف القيود الجغرافية والمادية المفروضة على الوصول، والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والعائدين. يظل دعم المساعدة القانونية أمراً بالغ الأهمية عندما تتطلب القضايا تأكيداً من المحكمة، أو توثيق إعادة الإعمار، أو التنقل بين المؤسسات القضائية والإدارية.

وتشير النتائج مجتمعة إلى أن تحديات القدرات المؤسسية لا تظهر فقط كضغط عبء العمل ولكن كمزيج من الجمود الإجرائي، والاعتماد على الوثائق، وتجزئة الولاية القضائية، وظروف الوصول غير المتكافئة. ولهذه الديناميكيات أهمية خاصة في سياقات زيادة العائدات أو إعادة بناء الوثائق، حيث قد يرتفع الطلب على خدمات السكن والأراضي والممتلكات وتصبح الاختناقات الحالية أكثر وضوحاً.

"تبقى الإضبارة ملقاة هناك"

اعتقدت أن الجزء الأصعب سيكون الوصول إلى المكتب. لم يكن مغلقاً. وكانت المحكمة تعمل. كان السجل مفتوحاً. بدأت الصعوبة الحقيقية بعد أن قدمت إضبارتها.

قضيتها – إثبات الميراث المرتبط بزوجها المفقود - تم قبولها وختمها وإضافتها إلى مجموعة الأضباير المتزايدة، وهي واحدة من بين العشرات التي تنتظر المراجعة. مرت أسابيع. ثم أشهر. وفي كل مرة عادت للمتابعة مع المكتب، كانت تتلقى نفس الرد: "إنها قيد الاطلاع." توقفت عن عد المرات التي دفعت فيها ثمن النقل فقط لتسأل عن التقدم.

كانت غرفة الانتظار مزدحمة دائماً. كان المحامون يتنقلون بسرعة بين المكاتب. جلست العائلات على كراسي بلاستيكية، حاملين مصنفات سميكة بالوثائق. "إنهم مزدحمون"، كما تقول. "وتبقى الإضبارة هناك لعدة أشهر."

لم يكن العائق هو الدخول إلى المبنى، بل وتيرة العملية. تم تأجيل الجلسات. كان القضاة مثقلين بالأعباء. تطلبت الخطوات الإدارية توقيعات متعددة استغرق الحصول عليها أسابيع. وكان كل تأخير يعني شهراً آخر من الضياع - تجدد الجدل مع الأقارب حول الأسهم واستخدام الممتلكات، واستمرار الضغوط الاقتصادية لأنها لا تزال غير قادرة على تسوية الملكية أو اتخاذ قرارات بشأن الممتلكات، والغموض المستمر حول ما يحق لأطفالها الحصول عليه قانوناً.

تقول: "تشعر وكأنك تتحرك"، "لكن لا شيء يتحرك في الواقع..."

وحتى عندما تكون المؤسسات مفتوحة وعاملة، فإن الازدحام والحمل المؤسسي الزائد يمكن أن يصبحا عائقين فعليين أمام الاعتراف الرسمي بالحقوق، مما يؤخر الحل الذي تنتظره الأسر. وفي هذا الانتظار، تظل الحياة معلقة.

المصدر: مناقشة مجموعة التركيز، مشاركات من النساء النازحات (نازحات داخلياً عائدات)، محافظة ريف دمشق، كانون الثاني/يناير 2026.

3.4 الوصول للمساعدة القضائية والقانونية

يتناول هذا القسم مشاركة الأسرة في المساعدة القانونية ومسارات العدالة فيما يتعلق بقضايا السكن والأراضي والممتلكات والقضايا المتعلقة بالتوثيق، مع التركيز على من يطلب الدعم، ومن خلال أية نقاط دخول، وبأي نتائج. على عكس القسم السابق، الذي قام بتقييم الوظائف المؤسسية والاختناقات الإدارية داخل دوائر السجل العقاري والعقارات، يحلل هذا القسم كيفية تنقل الأسر في أنظمة الدعم القانوني عندما تكون القنوات الإدارية وحدها غير كافية، لا سيما في القضايا المعقدة أو المرتبطة بالمحكمة أو المعتمدة على الوثائق. وترد الجداول التفصيلية المفصلة التي تدعم هذا القسم في الملحق الرابع (الجدول هـ - 32 - هـ 36).

المشاركة في المساعدة القانونية لقضايا السكن والأراضي والممتلكات والتوثيق

وبشكل عام، أفاد 30% من المشاركين أنهم يسعون للحصول على الدعم القانوني، في حين لم يفعل 70% ذلك دون ملاحظة أي تباين كبير بين الجنسين (29% إناث؛ 31% ذكور). وتباينت المشاركة بشكل حاد حسب المنطقة، حيث تم الإبلاغ عن أعلى الأرقام في الرقة (57%)، وريف دمشق (49%)، ودمشق (41%)، وكانت أدنى الأرقام في حماة (12%) ودرعا (3%)، مما يشير إلى عدم المساواة المنطقية الواضحة في التعامل مع المساعدة القانونية.

وقد أبلغ الأشخاص ذوو الإعاقة عن مشاركة أعلى (42%)، مما يعكس التفاعل القائم على الضرورة بدلاً من سهولة الوصول. وكان النازحون داخلياً (25%) والعائدون من الخارج (22%) أقل احتمالاً لطلب المساعدة القانونية من المجتمعات المضيفة (37%) والعائدين النازحين داخلياً (33%). بينما تشير مناقشات مجموعات التركيز باستمرار إلى أن الدعم القانوني لا يتم متابعته عادةً إلا عندما تصبح الحالات عاجلة أو "عالقة" من الناحية الإجرائية، بسبب التكلفة وقيود التنقل وانخفاض جدوى النجاح المتصورة.

أين يذهب الناس فعلياً للحصول على المساعدة وكيف يتم الوصول إلى الدعم القانوني

وكان المحامون هم نقطة الدخول المهيمنة (57%)، متجاوزين بكثير المشاركة المباشرة في المحكمة (7%) أو المنظمات غير الحكومية (6%). وكان الاعتماد على الوسطاء المدفوع لهم الأجر أقوى بين النازحين والعائدين من الخارج. وكانت النساء أيضاً أكثر ميلاً إلى التواصل مع المحامين واللجان المحلية، في حين كان الرجال أكثر ميلاً إلى التعامل بشكل مباشر مع الأنظمة والمؤسسات مثل المحاكم.

ووصفت مناقشات مجموعات التركيز المحامين مراراً بأنهم ضروريون من الناحية الإجرائية ولكنهم مهقون مالياً، مما يدفع الأسر في بعض الأحيان إلى تأخير الإجراءات حتى ظهور الأزمات. وعندما سئلوا عما سيفعلونه أولاً لمعالجة قضاياهم القانونية اليوم، أشار ما يقرب من النصف (47%) إلى أنهم سيذهبون إلى محامٍ، في حين أشارت شرائح أصغر بكثير إلى التعامل مع المحكمة (17%) ومنظمة غير حكومية (13%). وعلى غرار النتائج المذكورة أعلاه، كانت النساء أكثر ميلاً لاختيار المحامين (51%)، في حين كان الرجال أكثر ميلاً نحو المحاكم (20%).

وكانت المساعدة القانونية تؤدي في أغلب الأحيان إلى التوجيه وإعداد الملفات بدلاً من حلها، مع بقاء العديد من القضايا معلقة. ومن المرجح أن تظل قضايا النساء دون حل فيما يتعلق بالحالة المدنية والميراث، في حين أبلغ الرجال في كثير من الأحيان عن إحراز تقدم إجرائي. وأفاد النازحون داخلياً والأشخاص ذوو الإعاقة بأعلى مستويات التوقف عن الاستفادة أو عدم الاستفادة على الإطلاق، وهو ما يتماشى مع مناقشات مجموعات التركيز التي تصف الزيارات المتكررة، والوثائق المفقودة، والتكاليف الباهظة.

نقطة الاتصال الأولى عندما تظهر قضية قانونية اليوم

وأفاد ما يقرب من نصف المشاركين (47%) أنهم سيتوجهون أولاً إلى محامٍ، تليها المحاكم (17%) والمنظمات غير الحكومية (13%). وكانت النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى اختيار المحامين واللجان المحلية، في حين كان الرجال أكثر ميلاً إلى اللجوء إلى المحاكم أو المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر. وكانت تفضيلات المحامي أولاً هي الأعلى بين النازحين داخلياً (55%) والعائدين من الخارج (52%)، في حين أظهر النازحون داخلياً العائدون اعتماداً أكبر نسبياً على المحاكم (23%). وقد تم اختيار المحامين في المقام الأول لخبرتهم الملموسة وقدرتهم على تبسيط الإجراءات، على الرغم من الإشارة باستمرار إلى التكلفة باعتبارها عيباً رئيسياً. وشدت النساء في كثير من الأحيان على الطمأنينة، والتفسير الواضح، وتخفيف عبء الحركة، في حين ركز الرجال على الصحة الإجرائية والإنفاذ من خلال القنوات القضائية الرسمية.

الثقة الملحوظة في التعامل مع المحاكم والسلطات

وبشكل عام، أفاد 61% عن ثقتهم في الاتصال بالمحاكم أو السلطات، في حين كان 27% غير متأكدين، وأفاد 12% بعدم الثقة. أبلغت النساء عن ثقة أعلى قليلاً من الرجال، على الرغم من أن التردد ظل ملحوظاً في كلا المجموعتين. وكانت الثقة أعلى بين العائدين من الخارج (84%) وأدنى بين النازحين داخلياً (54%)، الذين سجلوا أيضاً أعلى نسبة من الذين أفادوا بعدم الثقة. وأفاد المستجيبون من ذوي الإعاقة بثقة أعلى من غير المعاقين، وهو ما يعكس على الأرجح الألفة الناجمة عن الضرورة وليس قيود الوصول الأقل.

العوائق الفعلية والمتوقعة التي تمنع السلطات من الاقتراب

ووصفت العوائق التي تحول دون اللجوء إلى المحاكم والسلطات بأنها تراكمية وليست فردية، وتركز على التعقيد الإجرائي، والتكلفة، والمسافة، والخوف. وأكد الرجال في كثير من الأحيان على القيود المشتركة المتمثلة في التكلفة – التعقيد، في حين سلطت النساء الضوء في كثير من الأحيان على الخوف من المعاملة غير العادلة، أو الانتقام، أو عبء الحركة. وشدت النازحون داخلياً والعائدون من الزواج داخلياً على الضغوط المالية والإجرائية، في حين أشار العائدون من الخارج إلى صعوبات في العودة إلى النظم القانونية المحلية. ووصف المشاركون من ذوي الإعاقة القيود المتعددة الطبقات والاعتماد المتزايد على الوسطاء من أجل المتابعة المستدامة. وتباينت أنماط المحافظات، حيث اتسمت بعض المناطق بتفاقم ضغوط التأخير والتكلفة، بينما اتسمت مناطق أخرى بمخاوف متزايدة تتعلق بالثقة والعدالة. وأكدت مناقشات مجموعات التركيز أن الإجراءات متعددة الخطوات والمتطلبات المالية المترتبة على المشاركة المتكررة غالباً ما تردع الأسر قبل البدء في اتخاذ إجراءات رسمية.

احتياجات المساعدة القانونية ذات الأولوية وتفضيلات الخدمة

أعطى المشاركون الأولوية للمساعدة التي تقلل من الضغوط المالية والإجرائية، وخاصة دعم الرسوم، والاستشارة القانونية، واستبدال المستندات، يليها التمثيل في المحكمة والعيادات القانونية المتنقلة. وشدت العائدون من النازحين داخلياً في كثير من الأحيان على تقديم الاستشارات والتمثيل المرتبطين بنزاعات الاسترداد والملكية. وسلط الأشخاص ذوو الإعاقة الضوء على القدرة على تحمل التكاليف، والتنقل، والدعم المستدام للملاحة، مع اعتبار خدمات الهاتف المحمول ذات أهمية خاصة. وفي جميع المناقشات، لم يكن الطلب الأساسي هو المعلومات وحدها، بل المرافقة التي يمكنها نقل الحالات عبر عمليات معقدة بدلاً من ترك الأسر لإدارة الإجراءات بشكل مستقل.

المشهد العام التوعوي لمقدمي المساعدة القانونية

وكان الوعي بمقدمي المساعدة القانونية منخفضاً للغاية، حيث أفاد 87% بعدم وجود وعي و13% فقط على دراية بالخدمات المتاحة، مع عدم وجود فروق ذات مغزى حسب الجنس. وكان نقص الوعي أعلى بين النازحين داخلياً وظل كبيراً في جميع مجموعات الإقامة. أبلغ الأشخاص ذوو الإعاقة عن وعي أعلى قليلاً، مما يعكس على الأرجح التعرض الناجم عن الضرورة. وكانت دمشق حالة شاذة بشكل واضح مع وعي أعلى بكثير، في حين أبلغت معظم المحافظات الأخرى عن وعي ضئيل أو معدوم. وتؤكد مناقشات مجموعات التركيز على أن المساعدة القانونية تظل غير مرئية إلى حد كبير خارج المراكز الحضرية الكبرى، وعادة ما يتم الوصول إليها من خلال شبكات غير رسمية أو إحالات مدفوعة بالأزمات بدلاً من التواصل المنظم.

أنماط الاستبعاد والتمييز والإفصاح الحساسة المذكورة

وأفاد ربع المشاركين بوجود تمييز أو عوائق في الوصول إلى المسارات القانونية أو مسارات العدالة، في حين فضلت نسبة ملحوظة عدم الإجابة، مما يشير إلى حساسية حول الكشف. وأفاد الرجال بمستويات أعلى من التمييز، في حين كانت النساء أكثر ميلاً إلى حجب الاستجابات. وأفاد النازحون داخلياً بأعلى مستويات التمييز الملحوظ. وكان التباين بين المحافظات واضحاً، مع ظهور مناطق معينة تقيم متطرفة قوية للاستبعاد المبلغ عنه. وتعرز الروايات النوعية هذه النتائج، حيث تصف التحيز والترهيب وعدم المساواة في المعاملة، فضلاً عن الإحجام عن تصعيد الشكاوى بسبب الخوف من التدايعات.

ما الذي يدفع إلى التمييز والإقصاء في مسار الوصول

كانت الدوافع المبلغ عنها متعددة الأبعاد: الجنس (21%) ونقص الوثائق القانونية (21%) هي الأكثر ذكراً، يليها الوضع الاقتصادي (20%) والعرق/ الدين (19%)، مع حالة النزوح (13%) والإعاقة (4%) ساهمت أيضاً. وفي المواقع التي تشهد معدلات عالية من الإبلاغ، بدأ الاستبعاد متعدد الطبقات وليس فردياً، حيث يجمع بين حواجز التوثيق والطبقة الاجتماعية والاقتصادية. وتُصنف مناقشات مجموعات التركيز الاستبعاد باستمرار بأنه إجرائي وعلاني، ولا يتشكل فقط من خلال المتطلبات الرسمية ولكن من يتم تصديقه أو تحديده أولوياته أو تأجيله بشكل متكرر.



عائلة عادت مؤخراً إلى قريتهم في إدلب، تعيش في خيمة مجاورة ريثما يساعدهم المجلس النرويجي للاجئين لإعادة تأهيل منزلهم وضمان وجود وثائق كافية. المجلس النرويجي للاجئين/ 2025.

3.5 استراتيجيات التأقلم والتوصيات

استراتيجيات التكيف بعد فقدان الممتلكات أو الوثائق

اعتمدت الأسر على مزيج من التعاضد والتكيف الضار. بشكل عام، أفاد 23% أنهم لم يتخذوا أي إجراء، في حين شملت الاستراتيجيات الشائعة خفض الاستهلاك (21%)، والاقتراض (15%)، واستئجار المأوى (13%)، والانتقال (11%)، وبيع الأصول (10%)، وعمالة الأطفال (6%). وأفاد الرجال في كثير من الأحيان بالتكيف الاقتصادي (الاقتراض، وبيع الأصول، والانتقال)، في حين كانت النساء أكثر عرضة للإبلاغ عن عدم اتخاذ أي إجراء، مما يعكس مخاطر الوكالة والحماية المقيدة. أثرت عمالة الأطفال على كلا الجنسين بالتساوي، مما يشير إلى وجود ضائقة على مستوى الأسرة.

تؤكد مناقشات مجموعات التركيز أن التكيف يتم تأطيره على أنه قدرة على التحمل وليس الحل. وفي مناقشات مجموعات التركيز ضمن المخيمات التي يقيم فيها النازحون داخلياً (إدلب، الحسكة، درعا، حلب)، وصفت الأسر بانتظار الجهود القانونية أو التخلي عنها بسبب التكلفة وعدم الجدوى. أما

في المناطق الحضرية وشبه الحضرية (ريف دمشق، دمشق، حماة، الرقة، حلب) ذكرت مناقشات مجموعات التركيز أن تركيز التكيف كان على التشفير والديون والتحركات السكنية المتكررة. وتم الإبلاغ صراحة عن عمالة الأطفال في إدلب وريف دمشق كملاذ أخير.

وأظهر النازحون داخلياً أعلى اعتماد على التكيف الضار، يليهم العائدون من النازحين داخلياً، في حين أبلغ العائدون من الخارج عن أدنى المستويات، على الرغم من أن الإيجار وإعادة التوطين ظلّا شائعين. إن الإعاقة تقيد خيارات التكيف بدلاً من تقليل الاحتياجات.

الاحتياجات القانونية والتوثيقية ذات الأولوية الجنسانية

أعطت النساء الأولوية لتوثيق الحالة المدنية، وقانون الأسرة، والميراث، وشهادة الوفاة، والاعتراف بالأزواج المفقودين، وتوثيق الأطفال، وإنفاذ النفقة أو الميراث. وكانت هذه الاحتياجات مرتبطة بشكل مباشر بأمن السكن، والوصول إلى الخدمات، والحماية من ضغوط الأسرة.

أعطى الرجال الأولوية لإثبات الملكية، والتسجيل المساحي، والتحقق من صحة المعاملات، وتأطير الوثائق كإجابة إلى المحاكم والسجلات. وشدد الرجال أيضاً على القضايا النظامية مثل الرسوم والتأخير وضعف أنظمة التسجيل.

الاحتياجات العاجلة والحواجز واستجابات التكيف

وبشكل عام، تشكل فجوات التوثيق المدني شكلاً هيكلياً من أشكال الإقصاء القانوني في سوريا، وهو متجذر في النزوح وتفتت الحكم، حيث يؤثر الجنس والإعاقة وحالة الإقامة على شدة التأثير.

إن التوثيق المدني هو الحاجة المركزية بين المجموعات، ولكن معناه يختلف: فالنساء يربطنه بحماية الأسرة واستقرار السكن، بينما يربطه الرجال بالمعاملات والمطالبات. وتظهر الممتلكات والميراث الانقسام الأكثر حدة بين الجنسين، حيث تصف النساء الإقصاء والترهيب، ويصف الرجال الإنجاز الإداري.

غالباً ما يعكس الإبلاغ عن "عدم وجود تحديات" فك الارتباط بدلاً من الحل. وتقاربت مناقشات مجموعات التركيز حول نفس العوائق: التكلفة، والتعقيد، وحدود التنقل، والتمييز، والاعتماد على الوسطاء. وواجهت النساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة حواجز مركبة، مما دفع الأسر إلى إعطاء الأولوية للبقاء على قيد الحياة على السعي القانوني.

الطلب على الوعي القانوني وطرائق الدعم المفضلة

وكان الاهتمام بجلسات التوعية القانونية مرتفعاً بشكل عام (65%)، مع تباين قوي في المحافظات: الرقة (100%) ودرعا (98%) كانتا شبه عالميتين، تليها دمشق (78%) وحلب (75%). وكانت حمص هي الأدنى (33%)، في حين كانت الحسكة (48%) وإدلب (51%) منخفضة نسبياً أيضاً، مما يشير إلى أن النماذج القائمة على الجلسات تحتاج إلى ارتباط واضح بالتقدم الملموس في الحالات لدفع الاستيعاب.

وشدّدت مناقشات مجموعات التركيز على أن الوعي يحظى بالتقدير كأداة عملية لتجنب إهدار الزيارات والاستغلال، ولكن المعلومات دون مرافقة قانونية تزيد من الإحباط. ويرد جدول تفصيلي مفصل يدعم هذا القسم في الملحق 4 (الجدول هـ 36/الاهتمام بحضور جلسات التوعية القانونية المجتمعية).

3.6 أولوية الحاجات القانونية بين السكان

3.6.1 الحاجات المطلوبة الأكثر إلحاحاً

ويشير التقييم إلى أن فجوات التوثيق المدني تشكل حاجزاً أساسياً شاملاً يؤثر على قطاعات متعددة. إن بطاقات الهوية غير المكتملة أو المفقودة، ودفاتر العائلة، وشهادات الميلاد أو الزواج أو الوفاة أو الاختفاء تحد من الوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية، والتنقل، والمساعدة، والإجراءات القانونية الرسمية. كما أن فجوات التوثيق تحد بشكل مباشر من القدرة على بدء أو إكمال إجراءات السكن والأراضي والأملاك، بما في ذلك التسجيل، وتسوية الميراث، ومعاملات الملكية.

ترتبط احتياجات الإسكان والأراضي والممتلكات ارتباطاً وثيقاً بأمن الإسكان. تفتقر العديد من الأسر إلى الملكية الرسمية، أو وثائق الميراث، أو عقود الإيجار، مما يعرضها للإخلاء، أو عدم استقرار الإيجار، أو عدم القدرة على إصلاح الممتلكات أو نقلها أو استعادتها. وبالتالي فإن انعدام أمن الحيازة ليس منفصلاً عن قضايا تسجيل السكن والأراضي والممتلكات ولكنه نتيجة مباشرة لعدم اكتمال الوثائق، والميراث الذي لم يتم حله، وتوقف العمليات الإدارية أو القضائية.

تمثل المطالبات المتعلقة بالميراث والأشخاص المفقودين - مجموعة فرعية مهمة من احتياجات السكن والأراضي والأملاك، خاصة بالنسبة للنساء وأسر المختفين. إن غياب شهادة الوفاة، والوضع القانوني الذي لم يتم حله، والافتقار إلى آليات الإدارة المؤقتة يمنع نقل الملكية، وتسوية الميراث، والاعتراف بالحقوق القانونية. وتتطلب هذه القضايا في كثير من الأحيان تأكيداً من المحكمة ومرافقة قانونية مستدامة، مما يجعلها أكثر تعقيداً من الناحية الهيكلية من مسائل التسجيل الروتينية.

لا يظهر حل النزاعات كأولوية منفصلة ولكن كمسار ضروري لحل مشكلة السكن والأراضي والممتلكات وانعدام الأمن السكني. غالباً ما تتطلب نزاعات الملكية التي لم يتم حلها، والإشغال الثانوي، ونزاعات الإيجار، وقضايا الإخلاء وساطة أو عمليات قضائية قبل المضي قدماً في التسوية

الإدارية. ومع ذلك، فإن ضعف حماية الإجراءات القانونية الواجبة، وحواجز التكلفة، والثقة المحدودة في القنوات الرسمية تدفع العديد من الأسر نحو الآليات غير الرسمية أو المجتمعية، والتي قد لا توفر نتائج دائمة.

إن الوعي القانوني والوصول إلى المساعدة القانونية الموثوقة يشمل جميع الفئات. ويساهم انخفاض الوعي بالإجراءات ومقدمي المساعدة القانونية في تأخير الإجراءات، وركود القضايا، وتصاعد النزاعات التي يمكن الوفاة منها. هناك طلب قوي على التوجيه الواضح خطوة بخطوة والمرافقة المستمرة بدلاً من المشاورات لمرة واحدة، وخاصة عندما تكون سلاسل التوثيق غير مكتملة أو عندما يكون تأكيد المحكمة مطلوباً.

3.6.2 أكثر المجموعات عرضة للخطر القانوني

1. النساء، الأسر التي ترأسها امرأة وزوجات الأشخاص المفقودين
2. الأشخاص ذوي الإعاقة
3. الأشخاص النازحون داخلياً
4. العائدون، خاصة العائدين من الخارج
5. المقيمون ضمن مستوطنات غير رسمية وبيئات خيام
6. عوائل الأشخاص المفقودين أو المعتقلين أو المختفين قسراً
7. الأشخاص الكبار بالسن، وخاصة النساء العجائز
8. المستأجرون الفقراء في المناطق الحضرية والمستأجرون غير الرسميين

3.6.3 الفروق الجغرافية

1. الشمال الغربي (حلب، إدلب) فجوات كبيرة في الوثائق المدنية ووثائق السكن والأراضي والممتلكات إلى جانب مشاركة إجرائية أعلى نسبياً، حيث أظهرت إدلب نشاطاً عالياً في الاتصال بالسجل العقاري واستبدال المستندات.
2. الشمال الشرقي (الحسكة، الرقة) ارتفاع معدلات استبعاد الوثائق، وقيود الوصول، وارتفاع مخاطر الإخلاء، وتجارب التمييز الواضحة، خاصة في الرقة.
3. دمشق / ريف دمشق (الجنوب والوسط) فجوات كبيرة في التوثيق والسكن والأراضي والممتلكات على الرغم من القرب المؤسسي، مع الطلب القوي على المساعدة القانونية وتركيز الاحتياجات المتعلقة بالفقدان والميراث.
4. الجنوب (درعا) مشاركة منخفضة للغاية مع المؤسسات الرسمية، والحد الأدنى من طلب المساعدة القانونية، والاعتماد الكبير على الآليات غير الرسمية.
5. الوسطى (حمّام، حمص) استبعاد كبير للوثائق المدنية إلى جانب انخفاض المتابعة الإجرائية، مما يشير إلى خطر وجود احتياجات قانونية طويلة الأمد لم يتم حلها.

ومن الأفضل فهم الأولويات المبلغ عنها عبر المحافظات والمجموعات السكانية على أنها مترابطة وليست متسلسلة. برزت الوثائق المدنية باستمرار كحاجة قانونية أساسية لأنها تمكن من الوصول إلى الخدمات وتدعم أيضاً التقدم على المسارات القانونية الأخرى، ولا سيما إضفاء الطابع الرسمي على حيازة السكن والأراضي والأملاك، والميراث، وحل النزاعات.

ومن الناحية العملية، نادراً ما تواجه الأسر قضية قانونية واحدة معزولة؛ وبدلاً من ذلك، تتفاقم الاحتياجات عندما تتقاطع فجوات التوثيق مع ترتيبات الإسكان غير الآمنة، أو الحيازة غير الرسمية، أو أحداث الوضع العائلي التي لم يتم حلها، مما يخلق حواجز متعددة الطبقات أمام الحل القانوني ويزيد من مخاطر الحماية. وهذا يعني أن نفس الحاجة "الأولوية" يمكن أن تظهر بشكل مختلف تماماً اعتماداً على ما إذا كان طلباً إدارياً مستقلاً (على سبيل المثال، استبدال مستند مفقود) أو جزءاً من مسار قضية أوسع يتطلب خطوات متعددة ومؤسسات متعددة ومشاركة قضائية في كثير من الأحيان.

وقد تباينت أنماط الضعف وتعقيد القضايا بشكل كبير عبر المجموعات والمناطق الجغرافية. كانت المخاطر الظرفية مثل الإخلاء وعدم استقرار الإيجار وضغوط إغلاق المخيمات أكثر حدة بين النازحين داخلياً والمستأجرين غير الرسميين، وخاصة في الأماكن التي يطول فيها النزوح وتكون حيازة المسكن غير موثقة إلى حد كبير، في حين تركزت الاحتياجات الناجمة عن التعقيد، وخاصة حالات الاختفاء والميراث، بين النساء والأسر التي تعولها نساء وأسرة الأشخاص المفقودين أو المحتجزين أو المختفين قسراً. حيث أدى غياب الوثائق المعترف بها وشهادة الوفاة في كثير من الأحيان إلى منع الوصول إلى الملكية والحقوق القانونية.

وكثيراً ما واجه العائدون، وخاصة العائدون من الخارج، قيوداً معقدة تتعلق بالوثائق وقيوداً تتعلق بالرعاية الصحية، مما حد من قدرتهم على استعادة حقوق السكن والممتلكات حتى عندما حدثت العودة الفعلية. وبهذا المعنى، فإن "الضعف القانوني" لا يتشكل فقط من خلال نوع الحاجة المبلغ عنها، ولكن من خلال درجة تداخل الاحتياجات المتعددة وما إذا كان الحل يتطلب التنقل بين الإجراءات المتنازع عليها، أو السجلات غير المكتملة، أو الممارسات المؤسسية التقديرية.

تشمل فئة النازحين داخلياً أيضاً ملفات تعريف قانونية متميزة تتطلب المزيد من الفروق الدقيقة. وكثيراً ما واجه النازحون داخلياً في المخيمات، وسكان المستوطنات غير الرسمية، والمستأجرون في المناطق الحضرية مجموعات مختلفة من اندماد أمن الحيازة، وفقدان الوثائق، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى المؤسسات، مما أدى إلى درجات متفاوتة من المخاطر وتعقيد الحالات. وبالمثل، أبلغت أسر المجتمع المضيف عموماً عن قرب

مؤسسي أعلى، لكن النتائج النوعية تشير إلى أن الاكتظاظ، وترتيبات المعاشرة غير الرسمية، وضغوط القدرة على تحمل التكاليف ساهمت بشكل متزايد في انعدام أمن الحيازة والتعرض للنزاعات، لا سيما بالنسبة للمستأجرين الفقراء في المناطق الحضرية.

وللمساعدة في ترجمة هذه الأولويات المتقاطعة إلى احتياجات دعم متباينة، ينبغي قراءة هذا القسم جنباً إلى جنب مع **مصفوفة الضعف القانوني وتعقيد القضايا (الملحق 1)**، التي تلخص كيف تتحد فجوات التوثيق الأساسية، ومخاطر الإسكان الظرفية، ومسارات الميراث/الاختفاء الناجمة عن التعقيد لتشكيل كثافة ونوع المساعدة القانونية المطلوبة عبر المجموعات والمناطق.

4 التوصيات

للمانحين:

1. الحفاظ على الدعم المقدم للاستشارات القانونية وتوسيع نطاقه، فضلاً عن المساعدة، وخاصة استعادة الوثائق المدنية، لمواجهة نطاق وشدة الفجوات: إلى مستويات النطاق والشدة المطلوبة، نظراً لأن نسبة كبيرة غير متناسبة من السكان لا تزال غير موثقة بشكل كاف أو غير موثقة على الإطلاق، مما يؤثر بشكل مباشر على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية.
2. ضمان دمج الخدمات القانونية المستدامة بشكل منهجي في برامج العودة وإعادة الإدماج. ويسلط التقييم الضوء على أن فجوات التوثيق، وقضايا الحالة المدنية التي لم يتم حلها، بما في ذلك الاعتراف بأحداث الحالة المدنية التي وقعت أثناء النزوح، والتحقق من أقرب أقربائهم، ونزاعات السكن والأراضي والممتلكات وانعدام الأمن السكني لا تزال تشكل عوائق كبيرة أمام الأسر التي تحاول إعادة تأسيس حياتها والوصول إلى الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية بعد النزوح والعودة. ويعد دمج الخدمات القانونية ضمن برامج العودة وإعادة الإدماج أمراً بالغ الأهمية لتمكين العائدين من التنقل عبر الإجراءات المعقدة وحل القضايا القانونية العالقة والتوصل إلى حلول دائمة ودعم إعادة الإدماج بشكل أكثر أماناً واستدامة.
3. زيادة الدعم لتدخلات المساعدة القانونية التي تعالج الإجراءات المعقدة أو عالية العواقب، بما في ذلك استعادة الوثائق المدنية، وتسجيل الحالة المدنية، وتسجيل الميراث، وحل نزاعات السكن والأراضي والأموال. غالباً ما تتضمن هذه الإجراءات مؤسسات ومقدمي خدمات متعددين، ومجموعة متنوعة من الخطوات الإدارية، والتكاليف المرتبطة بها التي تتجاوز قدرة الأسر الضعيفة. إن الدعم المرن الذي يقدمه المانحون لهذه الأنواع من الحالات سيسمح للجهات الفاعلة في مجال الحماية القانونية بدعم الأشخاص في معالجة هذه العوائق من خلال الاستشارة القانونية المستهدفة والتمثيل واليات دعم الرسوم القانونية والنقل.

للفاعلين في المجال الإنساني، التنموي، التشغيلي بكافة أرجاء سوريا:

1. اعتماد إطار استجابة متدرج "من الهوية إلى الحقوق" يربط بين الوثائق المدنية والحالة العائلية وقضايا السكن والأراضي والممتلكات مع التمييز بين المساعدة القانونية القائمة على الاستشارة وخدمات المساعدة القانونية بما في ذلك المرافقة والتمثيل القانونيين. ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير التمثيل القانوني أمام المحاكم والمرافقة المستمرة للقضايا للمشاركين في المشروع الذين يواجهون مخاطر شديدة على الحماية القانونية أو قضايا قابلة للتنفيذ قانوناً، بما في ذلك الميراث والإجراءات المتعلقة بالأشخاص المفقودين ونزاعات السكن والأراضي والممتلكات المعقدة. وينبغي استكمال المساعدة القانونية بدعم استشاري وزيادة الوعي المستهدف، مما يضمن تخصيص المساعدة القانونية للحالات التي تكون فيها المتابعة الإجرائية ضرورية وقابلة للتحقيق.
2. توسيع نطاق تقديم الخدمات عبر الهاتف المحمول وعن بعد كطرائق أساسية تتماشى مع الوصول الإقليمي وظروف السياق: نظراً لأن 87% من الأسر التي شملتها الدراسة أبلغت عن عدم وجود وعي بخدمات المساعدة القانونية المتاحة، وأن التكلفة والمسافة وعدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإصدار تم الاستشهاد بها باستمرار باعتبارها العوائق الأساسية أمام الوصول إلى الوثائق وإجراءات السكن والأراضي والأموال، يجب على الجهات الفاعلة في الاستجابة توسيع نطاق نموذج مختلط يجمع بين الاستشارة الهاتفية والعيادات القانونية المتنقلة المجدولة والتعيينات في مواقع ثابتة، تتكيف مع أنماط المشاركة المنطقية.
3. إنشاء مسار مخصص للدعم القانوني للميراث والأشخاص المفقودين للنساء، ودمج القضايا المتخصصة، والإحالات الحساسة للحماية، والتدابير لدعم المشاركة الآمنة في الإجراءات القانونية. 87% من المستجيبين المتضررين من الأشخاص المفقودين لا يمكنهم الاستفادة من حقوق الملكية أو الحقوق القانونية و73% يطلبون الدعم القانوني، ويجب إنشاء مسارات مساعدة رسمية ومتخصصة تعالج الحواجز الإجرائية والمتعلقة بالحماية.
4. تحسين وإعطاء الأولوية للاستخدام المنظم لآليات دعم الرسوم القانونية المستهدفة للإجراءات عالية العواقب وملفات تعريف الضعف العالية، بناءً على الأطر التنظيمية الحالية، بما في ذلك إجراءات التشغيل القياسية (SOP) الخاصة بالمجلس النرويجي للاجئين وطريقة تغطية الرسوم القانونية. تطبيق تغطية جزئية للرسوم أو دعم النقل بشكل انتقائي في الحالات التي تعيق فيها القيود المالية بشكل مباشر الوصول إلى سبل الانتصاف القابلة للتنفيذ قانوناً، بما في ذلك النازحين داخلياً، والأسر التي ترأسها نساء والأسر التي تفودها نساء بحكم الأمر الواقع، والأسر المتضررة من الإعاقة، والأسر التي تسعى إلى الميراث، والمطالبات المتعلقة بالاختفاء، أو نزاعات السكن والأراضي والممتلكات المتنازع عليها.

5. تعزيز الوعي القانوني المجتمعي كمسار عملي يربط بين معرفة الحقوق والوصول إلى المساعدة القانونية والخدمات الأساسية. وينبغي لأنشطة التوعية أن تزيد من فهم الناس لحقوقهم والإجراءات المتاحة مع تمكين الفحص الفوري للأهلية، وحجز المواعيد، والإحالات إلى مقدمي الحماية القانونية أو مؤسسات الخدمة الإدارية أو الاجتماعية ذات الصلة. وينبغي أن يساعد ذلك في ضمان أن الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعم لمعالجة مشكلتهم القانونية بعد أنشطة التوعية يمكنهم الوصول إلى الاستشارة القانونية أو المساعدة القانونية أو دعم الإحالة المناسب.
6. إنشاء مسارات إحالة يمكن التنبؤ بها تربط نقاط دخول المجتمع وبرنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية من المجلس النرويجي للاجئين والمؤسسات ذات الصلة. وينبغي تفعيل خرائط الإحالة الواضحة وحلقات التغذية الراجعة لتتبع الحالات من النصيحة إلى النتيجة.
7. توحيد رسائل المعلومات القانونية بين الجهات الفاعلة لتقليل المعلومات المضللة والاضطرابات الإجرائية. ينبغي تحديث ونشر الرسائل الموحدة بشأن المتطلبات والخطوات والجدول الزمنية للخطوات الإدارية والإجرائية التي يتعين على الأشخاص اتخاذها لمعالجة قضية قانونية معينة بشكل منظم.
8. تعزيز التنسيق مع قادة المجتمع المحلي والوسطاء غير الرسميين لأغراض الإحالة والتوعية، مع حماية النتائج القائمة على الحقوق والتخفيف من مخاطر الممارسات غير المتكافئة والتمييزية. وينبغي الاستفادة من الآليات غير الرسمية للإحالة مع التخفيف من مخاطر النتائج غير المتكافئة بالنسبة للنساء والفئات الضعيفة الأخرى.

توصيات للحكومة السورية

1. تبسيط وتوحيد إجراءات التوثيق المدني مع متطلبات يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك إرشادات إجرائية أكثر وضوحاً وتقليل التباين التقديري عبر المناطق الجغرافية والمكاتب. إن التوجيهات المنسقة والخطوات المبسطة ضرورية للحد من الاضطرابات الإجرائية والاستبعاد للأسر النازحة والعائدة.
2. تعزيز تدابير القدرة على تحمل التكاليف للإجراءات القانونية والإدارية الأساسية، وإعطاء الأولوية لتخفيض الرسوم حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك جداول رسوم أكثر وضوحاً، وتوفير الضمانات ضد الرسوم غير الرسمية.
3. دعم المسارات الإدارية والإجرائية التي تمكن النساء وأسر الأشخاص المفقودين من التقدم في الحقوق المتعلقة بالميراث والملكية بمزيد من الوضوح والاتساق والضمانات. حيثما أمكن، تعزيز التسهيلات الإجرائية داخل السجل المدني، ودوائر السجل العقاري والعقارات، وخدمات المحاكم، بما في ذلك توافر الموظفين في نقاط الخدمة الرئيسية، وساعات الخدمة المعدلة، والمساحات الخاصة لمعالجة القضايا الحساسة.
4. تسريع إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وينبغي تعزيز الحد الأدنى من معايير إمكانية الوصول لضمان عدم تحديد الوصول القانوني من خلال التحمل البدني أو التأثير غير الرسمي. تعميم إمكانية الوصول في مباني المؤسسات الحكومية والمرافق الحكومية ذات الصلة ضمن تقديم الخدمات المؤسسية. وينبغي دمج التعديلات الأساسية المتعلقة بإمكانية الوصول في تقديم الخدمات الروتينية لمنع الاستبعاد المنهجي.
5. دعم سير العمل العملي ومنخفض العبء وتحسينات إدارة الملفات في السجل المدني عالي الطلب والمكاتب التي تواجه السكن والأراضي والأمالك. يمكن للتدابير العملية مثل أنظمة المواعيد وقوائم التحقق الموحدة للقبول أن تقلل من الاختناقات وعدم القدرة على التنبؤ.
6. تسريع وتوسيع نطاق استثمارات حماية الأرشيف والرقمنة للسجلات العقارية والمدنية: مواءمة الحفاظ على السجلات والفهرسة الرقمية المتزايدة مع القدرات المؤسسية الحالية وواقع البنية التحتية لتخفيف قيود التحقق والتأخير في حل النزاعات.
7. إجراء تقييم مستهدف لاحتياجات التعلم والقدرات المؤسسية للسجل المدني عالي الضغط ونقاط الخدمة التي تواجه السكن والأراضي والممتلكات حيث حددت الملاحظات الميدانية الاختناقات الإجرائية، وحوارج إمكانية الوصول، وقيود إدارة السجلات. توفير بناء القدرات الفنية المستهدفة للموظفين الذين يتعاملون مع حالات ما بعد النزوح المعقدة. تقديم إرشادات عملية بشأن الوثائق الاستثنائية والميراث وملفات السكن والأراضي والممتلكات المتنازع عليها لتقليل التناقضات التقديرية وتحسين القدرة على التنبؤ الإجرائي.
8. دعم إدخال تعديلات إجرائية عملية ومنخفضة العبء في السجل المدني ونقاط الخدمة التي تواجه السكن والأراضي والأمالك، بناءً على نتائج التعلم المؤسسي المستهدف وتقييم احتياجات القدرات. وقد تشمل هذه التعديلات تعزيز ترتيبات الاستقبال وتدقيق العملاء لتحسين القدرة على التنبؤ، وتعزيز الشفافية حول متطلبات التوثيق، وتعزيز قنوات الشكاوى والملاحظات، وتطبيق تدابير بسيطة لتحسين تنظيم الملفات وإمكانية الوصول إليها والخصوصية في التعامل مع الحالات الحساسة.

توصيات حول إصلاح إجرائي إضافي

1. توضيح الوضع الإجرائي لزوجات المفقودين. الدعوة إلى توجيهات إدارية أكثر وضوحاً داخل السجل المدني والسجل العقاري وخدمات المحاكم فيما يتعلق بالوضع الإجرائي للنساء اللاتي يفقدن أزواجهن. حيثما أمكن، تعزيز التسهيلات الإجرائية التي تسمح للمرأة ببدء أو تطوير الإجراءات المتعلقة بالميراث والملكية دون مواجهة عوائق إجرائية متكررة مرتبطة بوضع زوجها الذي لم يتم حله.
2. تعزيز الشفافية الإجرائية من خلال الآليات الأساسية لإدارة القضايا. تشجيع إدخال أنظمة استقبال وتتبع الحالات ذات العبء المنخفض داخل السجل المدني والمكاتب التي تواجه السكن والأراضي والأمالك، بما في ذلك أرقام الحالات الفريدة ومراحل المعالجة المحددة

بوضوح والجدول الزمنية المتوقعة وآليات تحديث الحالة البسيطة. وحتى أدوات التتبع البسيطة يمكن أن تقلل من الزيارات الشخصية المتكررة، وتخفض تكاليف النقل، وتحسن القدرة على التنبؤ في المكاتب ذات الطلب المرتفع.

3. تعزيز الحد الأدنى من ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في سياقات الإيجار والإخلاء. تشجيع تطوير أو توضيح ممارسات الإشعار الموحدة ومسارات الوساطة أو الإحالة الأساسية قبل الإخلاء، لا سيما في ترتيبات الإيجار غير الرسمية. وحتى في غياب العقود الرسمية، يمكن لنماذج الإشعارات وممارسات الإشعارات التي يمكن التنبؤ بها أن تقلل من النزاعات وتعزز الوضوح الإجرائي في حالات الإخلاء، مما يحسن القدرة على التنبؤ لكل من الملاك والمستأجرين.

الملحق 1: مصفوفة الخطر القانوني وتعقيد الحالة

موجز الحالة	أزمات قانونية أولية	تعرض مؤسساتي اعتيادي	تعقيد قانوني نسبي	مخاطر الحماية	نمط الاستجابة المتوقع بحسب برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية	المبرر
نساء ذوات أزواج مفقودين أو مختفين قسراً (تفترض وفاتهم) وتجميد الميراث	غموض قانوني يتعلق بالفقدان، تسجيل الوفيات وتجميد الميراث	السجل المدني، المحاكم (إجراءات غارقة بالمحاكم) مكاتب المصالح العقارية والسجل العقاري	عالية جداً	عالية جداً	المساعدة القانونية، بما في ذلك التمثيل والمرافقة	الإجراءات المعتمدة على المحكمة، وغياب الوضع القانوني المؤقت، وشلل الميراث، والتعرض الشديد للإكراه وفقدان الحقوق
الأسر التي ترأسها النساء بحكم الأمر الواقع (الزوج على قيد الحياة ولكنه غائب / غير فعال)	غموض التمثيل، التوثيق المدني	السجل المدني والمحاكم والسجل العقاري والمكاتب العقارية	متوسطة – عالية	عالية	الاستشارة القانونية، مع المساعدة القانونية لحالات مختارة	في حين أن الوضع القانوني موجود، فإن الترتيبات التي تقودها النساء بحكم الأمر الواقع تحد من قدرة النساء على تمثيل الأسرة في التوثيق والسكن والأراضي والممتلكات والإجراءات ذات الصلة؛ يمكن حل بعض الحالات من خلال الاستشارة بينما تتطلب حالات أخرى دعماً إجرائياً نشطاً اعتماداً على تعقيد الحالات؛ يختلف التعقيد حسب الحاجة إلى خطوات المحكمة أو التقدير المؤسسي حيث يكون الاعتماد على الوسطاء والضغط غير الرسمية مرتفعاً

الأسر التي ترأسها نساء رسمياً (أرامل أو مطلقات)	فجوات التوثيق وحقوق السكن والأراضي والممتلكات ومطالباتها وإضفاء الطابع الرسمي عليها	السجل المدني والمحاكم والسجل العقاري والمكاتب العقارية	متوسطة	متوسطة	الاستشارة القانونية، مع المساعدة القانونية لحالات مختارة	إن الوضع القانوني للمرأة معترف به، ولكن الضعف ينشأ من فجوات التوثيق، والحوافز الاقتصادية، والممارسات المؤسسية التي قد لا تستوعب عمل المرأة كممثلة للأسرة
النازحون الداخليون المفقودون للوثائق المدنية	استبدال الوثائق المدنية	السجل المدني	متوسطة	متوسطة	المعلومات والاستشارات القانونية، مع المساعدة القانونية للقضايا المعقدة أو المتوقفة	ارتفاع معدل الانتشار؛ يمكن حل معظم الحالات بالتوجيه، لكن التكلفة والمسافة والارتباك الإجرائي تبرر المساعدة في بعض الحالات
العائدون الذين لديهم ولادة/ولادات غير مسجلة أو حدث/أحداث عائلية	الوثائق المدنية، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وقانون الأسرة وحقوق السكن والأراضي والممتلكات المرتبطة بها	السجل المدني، المحاكم	متوسطة - عالية	متوسطة	المساعدة القانونية، بما في ذلك التمثيل والمرافقة	يتطلب التسجيل المتأخر في كثير من الأحيان إجراءات قضائية ومشاركة مؤسسية متكررة
المستأجرون الحضريون غير الرسميين / الشاغلون الثانويون	مخاطر السكن والأراضي والممتلكات (انعدام الأمن الحيازي والإخلاء)	الملاك (المؤجرون)، السلطات المحلية، المحاكم	متوسطة	عالية	الاستشارة القانونية، مع المساعدة القانونية لمنع الإخلاء أو النزاعات	مخاطر الحماية الحادة على الرغم من التعقيد القانوني المعتدل نسبياً. إن ضعف الإجراءات القانونية الواجبة يستلزم تدخلاً قانونياً متقدماً ومستهدفاً
الأسر التي تعيش في المخيمات أو الخيام وتواجه الانتقال أو الإغلاق	مخاطر السكن والأراضي والممتلكات (الإخلاء والنقل دون ضمانات)	سلطات المخيم والسلطات المحلية	متوسطة	عالية	المعلومات القانونية والاستشارات، مع الإحالات والدعوة	سبل انتصاف رسمية محدودة؛ ويركز الدعم القانوني على التخفيف من المخاطر والوصول إلى الضمانات.
الأسر المتضررة من الإعاقة (الأشخاص ذوو الإعاقة في الأسرة) مع فقدان الوثائق	استبدال الوثائق المدنية، والمساعدة في الوصول إلى الإجراءات	السجل المدني (حيثما كان ذلك مناسباً)، ومزودو الخدمات، والمحاكم (قضايا مختارة)	متوسطة - عالية	عالية	المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية لحالات مختارة، بما في ذلك المرافقة والتمثيل	وتسلط نتائج التقييم الضوء على عوائق التنقل، وعدم إمكانية الوصول إلى المكاتب، وزيادة الاعتماد على الوسطاء، وزيادة التعرض للاستغلال؛ قد تكون هناك حاجة إلى مرافقة مستهدفة أو دعم إجرائي لمنع الاستبعاد

كيفية قراءة مصفوفة الثغرات القانونية وتعقيد القضايا:

تقوم هذه المصفوفة بتلخيص النتائج من مسح الأسر، ومناقشات مجموعات التركيز، مقابلات الأشخاص المفتاحيين، والملاحظات الموسمية في الموقع لدعم تحديد الأولويات التحليلية والتخطيط للاستجابة المتناسبة ضمن برنامج المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية لدى المجلس النرويجي للاجئين. والغرض منه هو أن يكون أداة تشخيصية وبرمجية، وليس أداة للأهلية أو الاستهداف.

تعكس "ملفات تعريف الحالات" المواقف القانونية المتكررة التي تم تحديدها عبر التقييم بدلاً من فئات السكان المتعارضة. وقد تندرج الأسر تحت أكثر من ملف تعريف واحد مع مرور الوقت، ويتشكل الضعف من خلال التفاعل بين الوضع القانوني، وتكوين الأسرة، وتاريخ النزوح، وقيود الوصول.

ويعكس "التعقيد القانوني النسبي" الصعوبة الإجرائية المتمثلة في رفع قضية ما في ظل الإطار القانوني والإداري الحالي، مع الأخذ في الاعتبار عدد الخطوات الإجرائية المطلوبة، والاعتماد على القرارات الصادرة عن المحكمة، وعبء الإثبات وعتبات التوثيق، وعدد المؤسسات المعنية، واحتمال تكرار التقديرات، أو الوضع المعلق لفترة طويلة. التعقيد العالي لا يعني الندرة؛ بل إنه يعكس احتمال توقف القضية أو بقائها دون حل دون مساعدة قانونية نشطة، كما هو موضح في النتائج المتعلقة بتسجيل الوفيات، والاختفاء، والتسجيل المدني المتأخر، ومطالبات السكن والأراضي والممتلكات المرتبطة بالميراث.

"مخاطر الحماية" تعكس العواقب المحتملة على الأفراد أو الأسر إذا لم يتم حل المسألة القانونية، بما في ذلك التعرض للإخلاء، أو الاستيلاء الثانوي، أو النقل القسري، أو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات أو المساعدة أو التسجيل المدني بسبب الاستبعاد، أو التعرض المتزايد للإكراه، أو الاستغلال، أو الاعتماد على الوسطاء، أو فقدان الحقوق، أو الفراغ القانوني والاجتماعي المطول، وخاصة بالنسبة للنساء ومقدمي الرعاية. وقد يكون خطر الحماية مرتفعاً حتى في الحالات التي يكون فيها التعقيد القانوني معتدلاً، كما يتضح من الإيجار غير الرسمي، والتعرض للإخلاء، وترتيبات المعيشة في المخيمات أو الخيام.

"التعرض المؤسسي النموذجي" يصف المؤسسات التي يتفاعل معها المشاركون في المشروع بشكل شائع في متابعة مسار قانوني معين. وهذا لا يعني ممارسة مؤسسية موحدة أو تحديد المسؤولية، ولكنه يساعد في تفسير العبء الإجرائي والقيود المفروضة على الوصول، بما في ذلك المسافة والتكاليف وإمكانية الوصول والممارسات التقديرية.

تستخدم "طريقة استجابة المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية من المجلس النرويجي للاجئين" تصنيف المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية من المجلس النرويجي للاجئين لخدمات الحماية القانونية على النحو التالي:

- المعلومات (التوجيه العام خطوة بخطوة، والتوعية والمعلومات الإجرائية، وزيادة الوعي القانوني للمشاركين في المشروع)،
- الاستشارة (الاستشارات القانونية المصممة خصيصاً ومراجعة الملفات بناءً على الظروف القانونية الفردية)
- المساعدة القانونية (الدعم النشط لمتابعة الإجراء القانوني، والذي قد يشمل صياغة الوثائق القانونية والمرافقة والتمثيل حيثما كان ذلك مناسباً ومسموحاً به قانوناً).
- توضح المصفوفة التدرج عبر الطرائق بناءً على التعقيد والمخاطر المقدرة؛ ولا ينص على تقديم الخدمة تلقائياً.

في جميع ملفات تعريف القضايا، تعمل بعض المعدلات المتقاطعة ومضخات المخاطر باستمرار على زيادة التعقيد القانوني، أو مخاطر الحماية، أو شدة الدعم المطلوب. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- الوثائق المدنية غير المكتملة أو المجزأة أو المعترف بها بشكل غامض، بما في ذلك الوثائق منتهية الصلاحية، أو السجلات الجزئية، أو الوثائق المعترف بها من قبل بعض السلطات ولكن ليس غيرها، مما يزيد من اتخاذ القرارات التقديرية (على سبيل المثال، دفاتر العائلة منتهية الصلاحية أو المعترف بها جزئياً، وسجلات النسب وغيرها من الوثائق).
- الحواجز المتعلقة بالجنسين، بما في ذلك محدودية سلطة اتخاذ القرار، والاعتماد على الأقارب الذكور أو الوسطاء للمشاركة المؤسسية، وزيادة التعرض للإكراه والاستغلال.
- الشبخوخة وعبء الرعاية، وخاصة بالنسبة للنساء الأكبر سناً.
- قيود الوصول المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك التنقل والتواصل والاعتماد على مقدمي الرعاية أو الوسطاء.
- تجزئة الأسرة المرتبطة بالنزوح والترتيبات الأسرية الفعلية، أو انفصال أفراد الأسرة، أو غياب ممثلي الأسرة المعترف بهم، مما يعقد متطلبات التمثيل والإثبات.
- الإقامة في المخيمات أو الخيام أو المستوطنات غير الرسمية، مما يزيد من مخاطر الإخلاء، ويحد من اللجوء الإجرائي، ويزيد الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية للوصول إلى الخدمات والمؤسسات.
- الهشاشة الاقتصادية وحساسية التكلفة، بما في ذلك عدم القدرة على استيعاب الرسوم القانونية أو تكاليف النقل، وعبء السفر المتكرر، مما يساهم في عدم المحاولات، أو التخلي المبكر عن الإجراءات، أو الاعتماد على الوسطاء.
- التعرض لممارسات تقديرية أو غير رسمية، بما في ذلك الضغط لاستخدام الوسطاء، أو الوساطة غير الرسمية، أو مدفوعات التيسير، مما يزيد من عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج ومخاطر الحماية.

• قد تؤدي هذه التعديلات إلى تحويل القضية من المعلومات أو الاستشارة إلى المساعدة القانونية أو زيادة مدة وكثافة الدعم المطلوب.

تم تصميم المصفوفة لدعم تحديد الأولويات البرنامجية وتخطيط الاستجابة المتدرجة، وشرح سبب احتياج بعض الحالات إلى المساعدة القانونية بدلاً من الاستشارة وحدها، وإرشاد التخطيط الواقعي لعدد القضايا وتخصيص الموارد؛ وضمان التماسك بين نتائج التقييم وتصميم البرنامج والتوصيات. وينبغي قراءته جنباً إلى جنب مع أقسام النتائج والتوصيات وتطبيقه بمرونة، مع الاعتراف بأن تقييم الحالات الفردية واعتبارات الحماية تظل ذات أهمية قصوى.

ملاحظة سياقية هامة: نظراً لسهولة السياق العملي والمؤسسي في سوريا وتنفيذ الإطار القانوني الانتقالي والترتيبات الإجرائية، ينبغي مراجعة هذه المصفوفة بشكل دوري وقد تكون بمثابة أساس لمصفوفات الضعف الخاصة بالمنطقة أو على مستوى المحافظة، والتي تتكيف مع المسارات القانونية المحلية، والوصول المؤسسي، وديناميكيات النزوح.

بالنسبة للتطبيق التشغيلي، ينبغي استخدام المصفوفة كإطار توجيهي إلى جانب تقييم كل حالة على حدة والحكم المهني؛ عند الحاجة، قد تطلب فرق البرنامج التوجيه الفني من متخصصي المعلومات والاستشارات والمساعدة القانونية لضمان الاستخدام المناسب والحساس للسياق.

الملحق 2: ملاحظات ميدانية حول دوائر السجل المدني

المكان والمكتب	الحالة التشغيلية والاستطاعة	اعتبارات الوصول والجنس	تقديم الخدمة والسجلات	الشكاوى والتنسيق	الفجوات الأساسية وتوصيات الأولوية
دمشق – المديرية العامة للأحوال المدنية (ببلغا/ شارع الثورة)	تشغيل بالكامل؛ منشأة ذات استطاعة عالية مع قطع إلكتروني للتذاكر، حوالي 41 نافذة خدمة، حوالي 115 كرسي، حوالي 50 موظف، لوحظ حوالي 500 مراجع، ما يشير إلى ضغط يومي هائل	لا يوجد مصعد أو مسار وصول لذوي الإعاقة، السلم الكهربائي لا يعمل، صعب الوصول لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لا توجد أماكن مخصصة لكل جنس، ضجيج عالٍ وازدحام	تدقق الخدمة الآلي إلى حد كبير (استخراج الكمبيوتر، والتحقق، والختم)؛ تدفق واضح قائم على التذاكر؛ إدارة السجلات بتنسيقات ورقية ورقمية مع إمكانية الوصول القائمة على الأدوار	لا يوجد مكتب رسمي للشكاوى أو صندوق اقتراحات؛ يتم التعامل مع التعليقات بشكل غير رسمي عبر مدير المكتب	تركيب مصعد/طريق يمكن الوصول إليه؛ إدخال الترتيبات ذات الأولوية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛ إنشاء خيارات خدمة تراعي الفوارق بين الجنسين؛ إنشاء آلية رسمية لتقديم الشكاوى
درعا – مديرية الأحوال المدنية (مركز درعا)	تعمل بكامل طاقتها؛ منظمة تنظيمياً جيداً؛ حوالي 50 موظف (تقريباً 85% إناث)؛ تمت ملاحظة حوالي 90 مراجع، مما يشير إلى ارتفاع الطلب ولكن يمكن التحكم فيه	إمكانية وصول قوية مع منحدرات؛ يدعم الموظفون الأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط؛ "عميل واحد لكل نافذة" تعمل الممارسة على تعزيز الخصوصية وراحة المرأة	خدمات شاملة (وثائق مدنية ووقائع)؛ سجلات ورقية مزدوجة قوية – رقمية مع إمكانية الوصول الخاضعة للرقابة	تنسيق نشط مع المحاكم والبلديات والسلطات المالية والصحية؛ استجابة للشكاوى من خلال نهج الباب المفتوح الذي يتبعه المدير؛ التنسيق الإنساني المحدود	ترميم المصاعد؛ تحسين التدفئة؛ تجديد الأثاث؛ تعزيز الحماية الكهربائية؛ توفير وسائل نقل الموظفين للحفاظ على الالتزام بالمواعيد
إدلب – مديرية الأحوال المدنية (أريحا)	تعمل بكامل طاقتها؛ بنية تحتية عادلة؛ قيود شديدة على المساحة؛ حوالي 15 موظف؛ الازدحام يختلف حسب اليوم	ضعف إمكانية الوصول (خطوة مرتفعة، لا يمكن الوصول إلى الدخول)؛ لا توجد مناطق انتظار تراعي الفوارق بين الجنسين؛ غياب الموظفين يحد من الخصوصية	تشمل الخدمات المستخرجات المدنية، والبيانات العائلية، وتسجيل المواليد والوفيات؛ نظام التذاكر الفعال؛ السجلات المخزنة رقمياً ومادياً مع تقييد الوصول إليها.	لا توجد آلية رسمية لتقديم الشكاوى؛ التنسيق مع المحاكم/ البلديات يدوي؛ تنسيق إنساني غير رسمي محدود.	إنشاء مدخل يسهل الوصول إليه؛ تأمين الطاقة الاحتياطية والإنترنت المستقر؛ نشر الموظفين؛ تقديم الشكاوى الرسمية وتدابير السلامة الأساسية.

حلب – مكتب السجل المدني (مدينة حلب)	تعمل بكامل طاقتها؛ بنية تحتية عادلة؛ منشأة على مستوى الأرض؛ حوالي 25 موظف؛ تمت ملاحظة <50 مراجع	إمكانية الوصول المادي الجيدة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ترتيبات مختلطة بين الجنسين؛ مساحات خاصة محدودة	قائمة انتظار مرقمة مع مكالمات آلية؛ مكتب معلومات متاح؛ سجلات منظمة بشكل جيد في تنسيقات ورقية ورقمية	قناة شكاوى مرئية عبر الهاتف؛ التنسيق مع الدوائر الحكومية الوظيفية	تحديث المعدات والأنظمة الرقمية؛ وتعزيز تدريب الموظفين؛ وتحسين المعلومات العامة بشأن الوثائق المطلوبة
ريف دمشق – المديرية العامة للسجل المدني (دوما)	يعمل جزئياً بسبب أضرار الصراع؛ طابق وظيفي واحد؛ طلب مرتفع للغاية (حوالي 300 – 600 مراجع)؛ عدد محدود من الموظفين (حوالي 8 تم رصدهم)	لا يوجد طريق للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة؛ السلالم صعبة على مستخدمي الكراسي المتحركة؛ ترتيبات محدودة تراعي الفوارق بين الجنسين؛ تمت ملاحظة النساء بأعداد كبيرة	قائمة انتظار أساسية تعتمد على الورق؛ سجلات تعتمد بشكل كبير على الورق؛ دليل على فقدان الأرشيف (مستندات محترقة/تالفة)؛ عناصر تحكم في الوصول تعتمد على كلمة المرور	نظام شكاوى قوي نسبياً (صندوق، خط ساخن، موظفون معينون)؛ التنسيق بشكل رئيسي مع المحاكم؛ تنسيق إنساني محدود	زيادة عدد الموظفين؛ توفير المعدات الحديثة؛ إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة؛ دعم استعادة الأرشيف؛ النظر في نقاط الخدمة اللامركزية
حمص – مديرية الأحوال المدنية (مدينة حمص)	تعمل بكامل طاقتها؛ بنية تحتية عادلة؛ حوالي 75 موظف (حوالي 90% إناث)؛ تمت ملاحظة حوالي 160 مراجع	سهولة الوصول (المنحدرات والأبواب الواسعة)؛ وصول النساء إلى الخدمات بشكل مستقل؛ نوافذ الخدمة المخصصة تدعم الخصوصية	قائمة انتظار إلكترونية؛ تدفق خدمة منظم؛ أرشفة رقمية – ورقية قوية؛ شبكة إلكترونية وطنية متكاملة	التنسيق النشط مع المحاكم والمحافظات والسلطات المالية؛ ولوحظ التنسيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية	توسيع نقاط الخدمة / إضافة مراكز لتقليل الاكتظاظ والضغط
حماة – نقطة خدمة السجل المدني (مكتب البريد)	تعمل بكامل طاقتها ولكنها مكتظة للغاية؛ مساحة محدودة؛ حوالي 14 موظف؛ لوحظ حوالي 200 عميل	ضعف إمكانية الوصول (السلالم، النوافذ العالية، عدم وجود تعديلات على الكراسي المتحركة)؛ لا توجد مساحات تراعي الفوارق بين الجنسين؛ الخصوصية مقيدة بشدة	تقتصر الخدمات بشكل أساسي على المستخرجات المدنية والبيانات العائلية؛ نظام التذاكر موجود؛ الإجراءات غير معروضة بوضوح	آلية الشكاوى غير متكاملة بشكل واضح؛ يقال إن السجلات ورقية وإلكترونية ولكن لا يمكن التحقق منها بسبب الازدحام	ترقية بيئة الخدمة؛ تحسين إمكانية الوصول؛ زيادة القدرة على التوجيه؛ تعزيز الشفافية بشأن الإجراءات؛ معالجة وجود السماسرة غير الرسميين

الملحق 3: الجداول المفصلة

جداول المنهجية

المحافظة	المجتمع المضيف	النازحون الداخليون	المخطط (العدد = 1200)	المحقق (العدد = 1200)
حلب	50	100	150	150
إدلب	50	100	150	150
الحسكة	40	80	120	120
الرققة	40	60	100	100
درعا	60	40	100	100
دمشق	50	110	160	160
ريف دمشق	50	110	160	160
حمّاه	80	50	130	130
حمص	80	50	130	130
الإجمالي	500	700	200,1	200,1

الجدول 4: نموذج مسح أسري منجز حسب المحافظة ووضع النزوح وجداول ملفات تعريف المشاركين

العمر	حالة الإقامة			الإجمالي	حالة الإعاقة			الجنس	
	عائد (من الخارج)	نازح داخلي	عائد (من نزوح ضمن سوريا)		توجد إعاقة	لا توجد إعاقة	انثى	ذكر	
29-18	%19	%14	%7	%12	%6	%13	%11	%12	
39-30	%26	%32	%25	%27	%10	%29	%28	%26	
49-40	%21	%27	%30	%26	%15	%28	%27	%26	

+50	%32	%23	%23	%32	%28	%61	%24	%23	%30
+60	%10	%4	%10	%6	%7	%8	%7	%10	5%54

الجدول 5: العمر بحسب وضع الإقامة والجنس والإعاقة

حالة النزوح	أنثى	ذكر	أشخاص ذوي إعاقة	أشخاص من دون إعاقة	الإجمالي
المجتمع المضيف	%39	%33	%39	%35	%36
نازح داخلي	%44	%38	%36	%41	%41
عائد (من الخارج)	%7	%11	%9	%10	%10
عائد (من نزوح ضمن سوريا)	%11	%17	%16	%14	%14

الجدول 6: حالة النزوح

التوثيق المدني

فئة التباين	المجموعة	لا توجد وثائق مدنية قانونية	جميع أفراد الأسرة لديهم وثائق تعريفية
الجنس	أنثى	(283)%59	(200)%41
	ذكر	(459)%64	(258)%36
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	(284)%66	(144)%34
	نازح داخلي	(267)%55	(219)%45
	عائد (من الخارج)	(92)%80	(23)%20
	عائد (من نزوح ضمن سوريا)	(99)%58	(72)%42

⁴ يتم احتساب النسب في هذا الجدول وغيره ضمن فئة كل عمود (حالة الإقامة، حالة الإعاقة، الجنس). لا يجب احتساب النسب في كافة الأعمدة.

توجد إعاقة	55% (65)	45% (54)
لا توجد إعاقة	63% (677)	37% (404)
الإجمالي الكلي	62% (742)	38% (458)

الجدول 7: جميع أفراد الأسرة لديهم وثائق تعريفية

المنطقة الجغرافية	لا توجد وثائق مدنية قانونية	جميع أفراد الأسرة لديهم وثائق تعريفية قانونية
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	53% (158)	47% (142)
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	64% (141)	36% (79)
المنطقة الوسطى (حماء + حمص)	67% (173)	33% (87)
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	64% (270)	36% (150)
الإجمالي	62% (742)	38% (458)

الجدول 8: لأفراد الأسرة وثائق مدنية قانونية (بحسب المنطقة الجغرافية)

المنطقة الجغرافية	أفراد (الأسرة)	نعم	لا
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	158	75% (119)	25% (39)
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	141	84% (119)	16% (22)
المنطقة الوسطى (حماء + حمص)	173	46% (80)	54% (93)
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	270	62% (168)	38% (102)
الإجمالي	742	65% (486)	35% (256)

الجدول 9: يحصلون أو يستصدرون بدل فاقد عن الوثائق (بين الوثائق المفقودة للأسر، بحسب المنطقة الجغرافية)

المنطقة الجغرافية	عدد التجربة	نسبة عالية	نسبة ما	غير راضين	يفضل عدم الإجابة
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	119	22% (26)	13% (15)	61% (73)	4% (5)
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	119	33% (39)	15% (18)	50% (59)	3% (3)
المنطقة الوسطى (حمه + حمص)	80	14% (11)	33% (26)	49% (39)	5% (4)
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	168	38% (61)	46% (77)	28% (47)	10% (16)
الإجمالي	486	26% (127)	26% (124)	43% (211)	5% (24)

الجدول 10: راضين عن العملية أثناء الحصول على الوثائق (من بين من حاولوا، بحسب المنطقة الجغرافية)

حقوق السكن والأراضي والأموال

الفئة التراكمية	المجموعة	يمتلكون أو مستأجرون لعقار	لا يمكنهم الحصول على عقار
الجنس	أنثى	70%	30%
	ذكر	70%	30%
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	77%	23%
	نازح داخلي	65%	35%
	عائد (من الخارج)	48%	52%
حالة الإعاقة	عائد (من الداخل)	82%	18%
	أسرة ذات إعاقة	76%	24%
الإجمالي	أسرن من دون إعاقة	69%	31%
	كافة الأسر	70%	30%

الجدول 11: ملكية العقار وأنماط الحياة

الفئة التراكمية	المجموعة	عقار قيد النزاع	من دون نزاع
الجنس	أنثى	%20	%80
	ذكر	%17	%83
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	%17	%83
	نازح داخلي	%23	%77
	عائد (من الخارج)	%23	%77
	عائد (من الداخل)	%19	%81
حالة الإعاقة	أسرة ذات إعاقة	%20	%80
	أسرة من دون إعاقة	%18	%82
الإجمالي	كافة الأسر	%19	%81

الجدول 12: عقار قيد النزاع بحسب الجنس والإقامة والإعاقة

المنطقة الجغرافية	قيد النزاع	من دون نزاع
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	%23	%77
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	%19	%81
المنطقة الوسطى (حمه + حمص)	%26	%74
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	%21	%79
الإجمالي	%19	%81

الجدول 13: عقار قيد النزاع بحسب المنطقة الجغرافية

الفئة التراكمية	المجموعة	لا توجد وثائق رسمية	لديها وثائق رسمية
الجنس	أنثى	%69	%31
	ذكر	%55	%45
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	%56	%44
	نازح داخلي	%64	%36
	عائد (من الخارج)	%51	%49
	عائد (من الداخل)	%68	%32
حالة الإعاقة	أسرة ذات إعاقة	%58	%42
	أسرة من دون إعاقة	%61	%39
الإجمالي	كافة الأسر	%61	%39

الجدول 14: فجوات الوثائق والحيازة الفعلية

المنطقة الجغرافية	لا توجد وثائق رسمية	لديها وثائق رسمية
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	%67	%33
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	%57	%43
المنطقة الوسطى (حماء + حمص)	%60	%40
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	%64	%36
الإجمالي	%61	%39

الجدول 15: فجوات الوثائق والحيازة الفعلية بحسب السياق الجغرافي.

الفئة التراكمية	المجموعة	لم تجرب	جربت
الجنس	أنثى	%63	%37
	ذكر	%63	%37

المجتمع المضيف	%57	%43	
نازح داخلي	%67	%33	حالة الإقامة
عائد (من الخارج)	%58	%42	
عائد (من الداخل)	%72	%28	
أسرة ذات إعاقة	%62	%38	حالة الإعاقة
أسرة من دون إعاقة	%63	%37	
كافة الأسر	%63	%37	الإجمالي

الجدول 16: لم يجربوا استبدال أو إعادة تسجيل الوثائق

المنطقة الجغرافية	لم تجرب	جربت
شمال غرب سوريا (حلب + إدلب)	%55	%45
شمال شرق سوريا (الحسكة + الرقة)	%61	%39
المنطقة الوسطى (حمه + حمص)	%89	%11
المنطقة الجنوبية والوسطى (دمشق + ريف دمشق + درعا)	%68	%32
الإجمالي	%63	%37

الجدول 17: لا يجربوا استبدال أو إعادة تسجيل الوثائق بحسب السياق الجغرافي.

الفئة التراكمية	المجموعة	ليست في خطر	في خطر
الجنس	أسر ترأسها امرأة	%78	%22
	أسر يرأسها رجل	%81	%19
حالة الإعاقة	أسر ذات إعاقة	%74	%26
	أسر من دون إعاقة	%80	%20

حالة الإقامة	المجتمع المضيف	%84	%16
	نازح داخلي	%77	%23
	عائد	%79	%21
الإجمالي	كافة الأسر	%80	%21

الجدول 18: خطر إخلاء محقق

المنطقة الجغرافية	ليست في خطر	في خطر
دمشق	%79	%21
حلب	%82	%18
ريف دمشق	%78	%22
حمص	%75	%25
حماء	%88	%12
إدلب	%79	%21
الحسكة	%86	%14
الرقبة	%63	%37
درعا	%83	%17
الإجمالي	%80	%21

الجدول 19: خطر الإخلاء (بحسب المنطقة الجغرافية)

الفئة التراكمية	المجموعة	من دون إشعار	إشعار شفهي	إشعار خطي
الجنس	أسر ترأسها امرأة	%67	%30	%3
	أسر يرأسها رجل	%71	%26	%3

%3	%34	%63	أسر ذات إعاقة	حالة الإعاقة
%3	%27	%70	أسر من دون إعاقة	
%2	%25	%73	المجتمع المضيف	حالة الإقامة
%3	%31	%66	نازح داخلي	
%2	%29	%69	عائد	
%2	%29	%69	كافة الأسر	الإجمالي

الجدول 20: استلام إشعار بالإخلاء

الفئة التراكمية	المجموعة	لم يتم إخلاؤها من قبل	تم إخلاؤها سابقاً
الجنس	أسر ترأسها امرأة	%82	%18
	أسر يرأسها رجل	%85	%15
حالة الإعاقة	أسر ذات إعاقة	%79	%21
	أسر من دون إعاقة	%85	%15
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	%88	%12
	نازح داخلي	%81	%19
	عائد	%83	%17
الإجمالي	كافة الأسر	%84	%16

الجدول 21: سابقة وظروف الإخلاء

المنطقة الجغرافية	لم يسبق لها أن أخليت	سبق لها وأن أخليت
دمشق	%74	%26
حلب	%89	%11
ريف دمشق	%83	%17
حمص	%100	%0
حماء	%93	%7
إدلب	%81	%19
الحسكة	%82	%18
الرقفة	%78	%22

درعا	%82	%18
الإجمالي	%84	%16

الجدول 22: سابقة إخلاء (بحسب المنطقة الجغرافية)

المنطقة الجغرافية	لم تمنح فرصة	منحت فرصة
دمشق	%88	%12
حلب	%89	%11
ريف دمشق	%91	%9
حمص	%94	%6
حماه	%80	%20
إدلب	%94	%6
الحسكة	%88	%12
الرقبة	%100	%0
درعا	%100	%0
الإجمالي	%92	%8

الجدول 23: منحت الفرصة للاعتراض على الإخلاء (بحسب المنطقة الجغرافية)

الفئة التراكمية	المجموعة	نعم	لا	لا تعلم
الجنس	أسر ترأسها امرأة	%15	%31	%54
	أسر يرأسها رجل	%13	%35	%52
حالة الإعاقة	أسر ذات إعاقة	%18	%29	%53

%53	%34	%13	أسر من دون إعاقاة	
%48	%42	%10	المجتمع المضيف	حالة الإقامة
%53	%30	%17	نازح داخلي	
%52	%33	%15	عائد	
%54	%33	%14	كافة الأسر	الإجمالي

الجدول 24: إشغال الملكية بعد النزوح (بحسب التراكم الأساسي)

المنطقة الجغرافية	نعم	لا	لا نعلم
دمشق	%18	%59	%24
حلب	%30	%33	%37
ريف دمشق	%11	%51	%37
حمص	%9	%36	%55
حماء	%7	%13	%80
إدلب	%19	%23	%58
الحسكة	%0	%41	%59
الرقية	%14	%11	%76
درعا	%6	%6	%88
الإجمالي	%14	%33	%54

الجدول 25: إشغال الملكية بعد النزوح (بحسب المنطقة الجغرافية)

التراكمية	جرى اتصال	لم يجر اتصال	لا نعلم
الإجمالي	%15	%81	%4
الجنس			

النساء	%13	%83	%4
الرجال	%16	%79	%5
حالة الإقامة			
نازح داخلي	%12	%87	%1
عائدون (نزوح داخلي)	%16	%82	%2
عائدون (من الخارج)	%20	%78	%2
المجتمع المضيف	%18	%80	%2
حالة الإعاقة			
مع إعاقات	%18	%80	%2
من دون إعاقات	%15	%81	%4

الجدول 26: اتصال مع مديرية المصالح العقارية/ السجل العقاري بحسب الجنس وحالة الإقامة وحالة الإعاقة

المحافظة	جرى اتصال	لم يجر اتصال	لا نعلم
دمشق	%16	%82	%3
ريف دمشق	%22	%76	%2
حلب	%12	%87	%1
حمص	%14	%66	%20
حمه	%5	%92	%3
إدلب	%41	%59	%0
الرقه	%10	%84	%6
الحسكة	%6	%93	%2
درعا	%0	%99	%1

الجدول 27: اتصال مع مديرية المصالح العقارية/ السجل العقاري بحسب المحافظة

التراكم	المصالح العقارية فقط	المصالح العقارية + المحكمة فقط	طرق أخرى
الإجمالي	%21	%10	%65
الجنس			
النساء	%12	%3	%81
الرجال	%26	%14	%56
حالة الإقامة			
نازح داخلي	%32	%8	%57
عائد (نزوح داخلي)	%18	%19	%59
عائد (من الخارج)	%14	%22	%58
المجتمع المضيف	%19	%11	%66
حالة الإعاقة			
مع إعاقات	%5	%9	%83
من دون إعاقات	%23	%11	%62

الجدول 28: المكاتب التي تم الاتصال بها بحسب الجنس وحالة الإقامة وحالة الإعاقة

التراكمية	تعمل	لا تعمل	تعمل بشكل جزئي/ بطيء
النساء	%78	%4	%18
الرجال	%75	%6	%19
مع إعاقات	%91	%0	%9
من دون إعاقات	%74	%6	%20
الإجمالي	%76	%5	%19

الجدول 29: المكتب العامل في زمن الاتصال

التراكمي	سهل الوصول	قابل للوصول نوعاً ما	غير قابل للوصول
النساء	%17	%69	%14
الرجال	%34	%54	%12
مع إعاقات	%23	%50	%27
من دون إعاقات	%30	%60	%10
الإجمالي	%28	%60	%12

الجدول 30: سهولة الوصول إلى مكاتب المصالح العقارية/ السجل العقاري

البعد التراكمي	الفئة	نسبة من طلب المساعدة القانونية	نسبة من لم يطلب المساعدة القانونية
الإجمالي	إجمالي العينة	%30	%70
الجنس	النساء	%29	%71
	الرجال	%31	%69
حالة الإقامة	المجتمع المضيف	%37	%63
	نازح داخلي	%25	%75
	عائد (داخلي)	%33	%67
	عائد (من الخارج)	%22	%78
حالة الإعاقة	مع إعاقة	%42	%58
	من دون إعاقة	%29	%71
المحافظة	الرقبة	%57	%43
	ريف دمشق	%49	%51
	دمشق	%41	%59
	إدلب	%34	%66
	حلب	%25	%75
	الحسكة	%25	%75

حمص	%18	%82
حماه	%12	%88
درعا	%3	%97

الجدول 31: إدخال المساعدة القانونية في مشاكل السكن والأراضي والممتلكات والوثائق

متنوعة

المسار / المصدر	النسبة الإجمالية	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النازحين الداخليين	نسبة الإعاقة
محامي	%57	%61	%54	%68	%52
محكمة (مباشرة)	%7	%4	%9	%7	%8
اللجان المحلية	%5	%4	%5	%2	%10
المنظمات غير الحكومية/ وجهاء المجتمع المدني	%6	%4	%8	%9	%6
مسارات مختلطة/ غير رسمية	%25	%27	%24	%14	%24

الجدول 32: المسارات الأساسية المستخدمة للحصول على المساعدة القانونية

نقطة الدخول	النسبة الإجمالية	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النازحين الداخليين	نسبة الإعاقة
محامي	%47	%51	%45	%55	%50
محكمة	%17	%11	%20	%12	%18
منظمة غير حكومية	%13	%7	%17	%14	%12
لجنة محلية	%6	%9	%3	%2	%8
الشرطة	%8	%10	%7	%6	%4
لم يقوموا بشيء	%2	%2	%2	%3	%2

الجدول 33: أول نقطة تماس لحل مشكلة قانونية اليوم

المجموعة	نسبة الإجابة بنعم	نسبة الإجابة بر بما	نسبة الإجابة بلا
النساء	%59	%27	%13
الرجال	%63	%27	%10
نازح داخلي	%54	%27	%19
عائدون (من الخارج)	%84	%12	%4
أشخاص ذوي إعاقة	%70	%22	%8
من دون إعاقة	%60	%28	%13
الإجمالي	%61	%27	%12

الجدول 34: الثقة في اللجوء للمحاكم أو السلطات

نوع المساعدة	النسبة الإجمالية	نسبة النساء	نسبة الرجال	الإعاقة
الدعم المالي للرسوم	%24	%10	%14	%3
الاستشارة القانونية	%20	%8	%13	%3
وثائق بدل فاقد/ بدل تالف	%19	%7	%12	%2
التوكيل لدى المحاكم	%12	%4	%8	%1
جلسات التوعية	%10	%4	%6	%1
عيادات قانونية متنقلة	%9	%4	%5	%2

الجدول 35: الحاجات الأولية للمساعدة القانونية

المحافظة	نسبة المهتمين	نسبة غير المهتمين
دمشق	%78	%23
حلب	%75	%25
ريف دمشق	%61	%39
حمص	%33	%67

حماء	%57	%43
إدلب	%51	%49
الحسكة	%48	%53
الرققة	%100	%0
درعا	%98	%2
الإجمالي	%65	%35

الجدول 36: الاهتمام بحضور جلسات توعية قانونية مجتمعية



NRC

NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL